١.٠١

حوار كوني

٣ أعداد في السنة في ١٧ لغة

تصميم: ربيع محمصاني

القول السوسيولوجي مع راكال فاريلا — كريستين شيكرت

منتدى الجمعية الدولية لعلم الاجتماع الرابع في بورتو أليغري — جوفري بلايز، جاكوب كارلوس، هيرميليو سانتوس، وأندري سالاتا وإيميل سوبوتكا، فريديانا دومنغوس كورديرو، غوستافو كوني مارغريتاس، بريسيلا سوسين آتيلا ميليغ، ريكاردو كالداس كافالكانتي، لوكس بيريرا فان در ماس، إيزابيل فييرا

السياسات الاجتماعية في البلدان الأوروبية — ماريا بيتميسيدو، وأنا غويلن، وإيمانويل بافولييني، دانييل كليغ، رولاند أتومولر، سيجيتا دوبليتي وآروا تيجيرو، سيلك فان ديك وتين هاوبنر، بياتريس كاريلا

تحديات الرقمنة — باولا توبارو، ليفيو سكاتولييني، فيليكس سولمان-فاول سروجانا كاتا، وليلي هاوسن ومارك غراهامساره شيلليغر

آفاق نظرية — دوناتيلا ديلا بورتا

حفظا للذاكرة
سمير أمين
إيمانويل والرشتاين — فيشاوس ساتغار، ساري حنفي، ستيفان دوفوا، فرانك ويلز، وأناند كومار

القسم المفتوح
› قافلة المهاجرين استراتيجية حِراك
› بافالو، نيويورك: ممارسات حميدة في إعادة توطين اللاجئين

النشرة الأخبارية

International Sociological Association

العدد ١ من السلسلة ١ - ابريل ٢٠٢٠
http://globaldialogue.isa-sociology.org/

GD

> الافتتاحية

في حوار هذا العدد، تعود مؤرّخة العمل راكال فاريلا (Raquel Varela) القهقرى نحو ثورة القرنفل البرتغالية التي اندلعت خلال شهر أفريل من العام ١٩٧٤،وفيه تناقش أهمية سرد أحداث العالم «من الأسفل»، آخذة بنظر الاعتبار المناظير التي يعتمدها الناس وإسهاماتهم ومجابهتهم للآثار الممتدة التي خلّفتها الثورة في النسيج الاجتماعي والاقتصادي البرتغالي.

خلال شهر تموز-جويلية ٢٠٢٠، يشترك السوسيولوجيون والعلماء الاجتماعيون من مختلف أرجاء العالم في منتدى الجمعية الدولية لعلم الاجتماع الرابع، الذي ينعقد في بورتو أليغري (Porto Alegre)، بالبرازيل لمناقشة بحوثهم وتصوراتهم حول التغيرات الاجتماعية في ضوء تحديات القرن ٢١ الكبرى: الديمقراطية، البيئة، التفاوتات والتقاطعية. في مقاله، يؤكد جوفري بلايرز (Geoffrey Pleyers) رئيس المنتدى على أهمية تحليل الترابط بين هذه التطوّرات الاجتماعية. ويقدم لنا جاكوب كارلوس ليما (Jacob Carlos Lima) رئيس الجمعية السوسيولوجية البرازيلية إضاءة خاطفة على تاريخ الجمعية ونداءاتها من أجل دعم الجماعية العلمية السوسيولوجية والتضامن معها في وجه التطورات السياسية الأخيرة التي شهدتها البلاد وما ارتبط بها من نزاعات اجتماعية. كما يقدم لنا كل من هيرميليو سانتوس (Hermílio Santos) وأندري سالاتا (André Salata) وإميل سوبوتكا (Emil Sobottka)، أعضاء لجنة تنظيم المنتدى المحلية، وكذا ستة من شباب الأكاديميين البرازيليين بعض الإضاءات على مجتمع البرازيل وتاريخها.

في أوروبا، وبفعل التفكيك المنهجي الذي طال دول الرعاية الأوروبية خلال الأعوام الماضية، وُضِعت قيد التنفيذ أشكال جديدة من السياسات الاجتماعية، رافعة التحديات، لا في وجه بلدان مختلفة في مناطق محددة، بل وكذلك في وجه الركيزة الاجتماعية لأوروبا والاتحاد الأوروبي. وفي منتدانا النقاشي الأول حول الموضوع، يقدّم لنا العلماء بحوثهم حول المسارات الجارية والتحديات التي تواجهها بعض البلدان الأوروبية.

ويتداول المنتدى النقاشي الثاني في واحدة من أكبر قضايا أزمنتنا الراهنة عَنَيْتُ رقمنة المجتمع، وذلك بالنظر في آثارها في العمل، وأسواق المال وكذا في الاستدامة. ويتداول المنتدى النقاشي كذلك في الكيفية التي يمكن بها للبحث أن يُسهم في الحفاظ على حقوق العمال أو تأسيسها، وكذا في ظروف العمل اللائقة ضمن اقتصاد المنصات الرقمية.

في مقالها، ترسم دوناتيلا ديلا بورتا (Donatella della Porta) خريطة التحدّيات الراهنة التي تعترض دراسة الحركات الاجتماعية. وحسب ما تراه ديلا بورتا، جلبت الاحتجاجات الجارية على اتساع العالم إلى أجندا البحث قضايا جديدة، ولكنها تتطلب في الآن ذاته طرقا جديدة في تحليلها، وهي تحاجج بضرورة إعادة إدراج الرأسمالية والطبقة بوصفهما مقولتين تحليليتين ضمن دراسات الحركات الاجتماعية.

توفّي سمير أمين (١٩٣١-٢٠١٨) وإيمانويل والرشتاين (Immanuel Wallerstein ١٩٣٠-٢٠١٨)، عالما الاجتماع والمفكران السياسيان الرائدان. لقد كان لتصوّر أمين الاستراتيجي القائل بفكّ الارتباط (مع الاقتصاد الإمبريالي- المترجم) ونقده للمركزية الأوروبية أثر في الماركسيين وفي العلماء الاجتماعيين على امتداد أرجاء الكون. وبفضل توظيفه لمفهوم العالم-النسق في تحليله، أثرى والرشتاين النظريّةَ السوسيولوجية بعمق. وقد أرسى، بوصفه رئيسا للجمعية الدولية لعلم الاجتماع، تبادُلاً مُزدهرا بين الأعضاء القدامى والأعضاء الجدد لا تزال أصداؤه ممتدة حتى اليوم. وفي هذا العدد يتولّى زملاء عضويْ جماعتنا المرموقيْن تذكر عملهما والإشادة بما قاما به في حياتهما.

يتناول المقالان الموضوعان في القسم المفتوح من هذا العدد الهجرة إلى الولايات المتحدة: حيث تتفحص فيرونيكا مونتيس (Veronica Montes) ما يسمى بقافلة المهاجرين بوصفها اختيارا استراتيجيا توخّاه الراغبون في الهجرة من أمريكا اللاتينية نحو الشمال، فيما تمكننا آيشغول بالتا أوزغن (Ayşegül Balta Ozgen) من فهم التحديات التي تواجه توفر أدوات إعادة توطين اللاجئين وكذا المكاسب المنجرّة عنها بالنسبة إلى مدينة أمريكية متوسطة الحجم مثل بافالو (Buffalo)، نيويورك. ■

بريجيت آولنباخر (Brigitte Aulenbacher) وكلاوس دور (Klaus Dörre)

محرّرا حوار كوني

> يمكن الاطلاع على حوار كوني بسبعة عشر لغة على موقع الجمعية الدولية لعلم الاجتماع ج د ع اج ISA website.

> ترسل الإسهامات إلى globaldialogue.isa@gmail.com.

> ترجم هذا العدد إلى العربية حبيب الحاج سالم (تونس-قبرص)، عبد الهادي الحلحولي (المغرب)، فطيمة الرضواني (تونس)، سعيدة الزين (المغرب)، صورية مولوجي(الجزائر) ومنير السعيداني (تونس)

International Sociological Association

GLOBAL DIALOGUE

> فريق التحرير

المحرران: بريجيت آولنباخير، كلاوس دور
محررتان مساعدتان: جوهانا غروبنر، كريستين شيكرت
محرر مشارك: أبارنا سوندار
محرران متصرفان: لولا بوزوتيل، أوغست باغا
مستشار: مايكل بورووواي

مستشار إعلامي: خوان ليخارا غا

مستشارو التحرير: ساري حنفي، جوفري بلايرز، فيلومين غوتييرس، إيلويزا مارتن، ساواكو شيراهاسي، إيزابيلا بارلنسكا، توفا بينسكي، شيه جو جاي شين، يان فريتز، كواشي هازيغاوا، غريس كونو، أليسون لوكونتو، سوزان ماكدانييل، إلينا أوانس، لاورا أوسو كاساس، باندانا بوركايستا، رودا ريدوك، منير السعيداني، عائشة ساكتنبير، سيلي سكالون، نازانين شاهروكني

محررون إقليميون:

العالم العربي: ساري حنفي، منير السعيداني، فطيمة الرضواني، حبيب الحاج سالم، صورية مولوجي قروجي، عبد الهادي الحلحولي، سعيد الزين.

الأرجنتين: أليخاندرا أوتاميندي، خوان إيناسيو بيوفاني، مارتن دي ماركو، بيلار بي بويغ، مارتن اورتاسون

بنغلاديش: حبيب الحق خوندكر، حسن محمود، جوال رانا، أس رقية آختر، توفيقة سلطانة، آصف بن علي، خير النهار، كازي فادية عائشة، هلال الدين، مهيمن شاوذري، محمد أنوس علي

البرازيل: غوستافو تانيغيتي، أنجيلو مارتنس جونيور، لوكاس آمارال

أوليفييرا، إندريزا غالي، ديميتري سيربونسيني فرناندس

فرنسا/إسبانيا: لولا بوسوتيل

الهند: راشمي جاين، نيدي بانسال، براجيا شارما، مانيش ياداف، ساندیب ميل

أندونيسيا: كامنتو سونارتو، ناري نوغروهو، لوسيا راتيه كوسوماديوي، فينا إيترياتي، أندريا راتنا إيراواتي باتينايارانى، بينديكتوس هاري جولياوان، محمد شهاب الدين، دونينغوس إلسيد لي، أنطونيوس أريو سيتو هاردجانا،

ديانا تيريزا باكاسي، نور العيني، جيجير ريانتو، أديتيا براندانا سيتيادي

إيران: ريحانو جافادي، نياش دولتي، عباس شاهربي، سيد محمد مطلبي، إحسان بورنيجاتي

اليابان: ساتومي ياماماتو، سارا مايهارا، تاكيشي كونيكاتي، ريهو تاناكا، إيكاتيرينا ستيبوشينا، يوسوكي يوتسوغي

كازاخستان: آيغل زابيروفا، بيان سماغمبت، عادل راديونوف، آلمش تليسبايفا، كويانيش تل، المغول موسينا، آكنور إيمانكول

بولونيا: جاكوب برازيووسكي، إلكساندرا بييرناكا، إيونا بيوزيوا، كاتارينا ديبسكا، مونيكا هيلاك، سارا هيرسينسكا، كينغا جاكيلا، جوستينا كوشينكسا، آدم موللر، فيرونيكا بييك، زوفي آ بينزا غابلر، جوناتان سكوفيل، مارسيانا سيبينياك، آنيسكا زيبولسكا، ألكسندرا فاغنر

رومانيا: كوزيما روغينيس، رايسا غابرييلا زامفيريسكو، لوسيانا آناستازيوي، كريستيان شيرا، آلكساندرا إليونا دراغومير، ديانا ألكسندرا دوبتريسكو، لوليان غابور، دان غيتمان، لوليا يوغاناورن، ليونا مالورنو، بيانكا ميخيلا، رارش ميخاي موشات، أيونا إيلينا نيغريا، ميورا باراشيف، آليانا كريستينا باون، كودروت بينزارو، سوزان ماريا بوبا، أدريانا سوهوديلينو، غابريلا ستويان، ماريا ستويسكو، ماريا كريستينا تيتيا، كارمو إيجونيا فوانيا

روسيا: إيلينا زدرافوميسلوفا، أناستازيا دور- فالنتينا إيسافيا

تايوان: جينغ ماو هو

تركيا: غول كورباسيوغلو، إيرماك إيفرين

يسيعقد المنتدى الرابع للجمعية الدولية لعلم الاجتماع في يوليو 2020 في بورتو أليغري ، البرازيل. المقالات هي لرئيس المنتدى جيفري بلايرز, إلى جانب جاكوب كارلوس ليما, رئيس جمعية علم الاجتماع البرازيلية, وأعضاء لجنة التنظيم المحلي بالإضافة إلى ستة علماء شباب من البرازيل.

بسبب التفكيك المنهجي لدول الرفاهية الأوروبية ، كانت السياسات الاجتماعية في البلدان الأوروبية موضوعًا بارزًا في البحث الاجتماعي والعمل السياسي. في المقالات المدرجة في هذه الندوة ، يقدم الباحثون عملهم في المسارات والتحديات التي تواجهها دول الرفاهية الأوروبية اليوم.

ستغير الرقمنة المجتمع بشكل جذري ، وهي تفعل ذلك بالفعل. تدرس هذه المقالات تأثيرها على العمالة والأسواق المالية والاستدامة ومعالجة الكيفية التي يمكن أن يساهم بها البحث في الحفاظ على العمال أو إنشائهم الحقوق وظروف العمل العادلة في اقتصاد المنصة.

GD

تصدر حوار كوني بفضل الدعم السخي لمنشورات سايج (SAGE Publications)

> في هذا العدد:

الافتتاحية: ٢

> القول السوسيولوجي

ميراث الثورة البرتغالية: حديث مع راكال فاريلا،
بقلم كريستين شيكرت، ألمانيا ٥

> منتدى الجمعية الدولية لعلم الاجتماع الرابع في بورتو أليغري

تحدياتُ القرن الواحد والعشرين المترابطةُ،
بقلم جوفري بلايرز، بلجيكا ٧

الجمعية السوسيولوجية البرازيلية تُحيّي المنتدى،
بقلم جاكوب كارلوس ليما ١٠

من داخل علم الاجتماع البرازيلي: تقييم مقتضب،
بقلم هيرميليو سانتوس، وأندري سالاتا وإميل سوبوتكا، البرازيل ١٢

سردياتُ طفولةٍ مُمَأْسَسَة،
بقلم فريديانا دومنغوس كورديرو، البرازيل ١٤

المساعدة الاجتماعية قطاعا سياسيا في البرازيل،
بقلم غوستافو كوني مارغريتاس، البرازيل ١٦

كفاح النساء من أجل السكن الحَضَري في بورتو إليغري،
بقلم بريسيلا سوسين، البرازيل ١٧

حَوْكَمَة العنف غير النظامية في ريسيف، البرازيل،
بقلم ريكاردو كالداس كافالكانتي، البرازيل ١٩

التفاوت المهني في البرازيل،
بقلم لوكس بريرا فان در ماس، البرازيل ٢١

مسارات الطبقة الوسطى في ريو دي جانيرو،
بقلم إيزابيل فيرا، البرازيل ٢٣

> السياسات الاجتماعية في البلدان الأوروبية

التقشف: إضرار بشمولية العناية الصحية،
بقلم ماريا بيتميسيدو، اليونان، وأنا غويلن، إسبانيا، وإمانويل بافولييني، إيطاليا ٢٥

منح البطالة في عصر العمل العَرَضي الجديد،
بقلم دانييل كليغ، المملكة المتحدة ٢٧

تذويت السياسات الاجتماعية، قُطْبِيَّة المجتمعات،
بقلم رولاند أتومولر، المجر ٢٩

دعم السياسات العائلية في جنوب أوروبا،
بقلم سيجيتا دوليتي وآروا تيجيرو، إسبانيا ٣١

التطوع في ألمانيا: أَهُوَ عَمَلٌ خَيِّرٌ أم اقتصادُ ظلٍّ،
بقلم سيلك فان ديك وتين هاوبنر، ألمانيا ٣٣

هل يحتفظ الاتحاد الأوروبي بركيزته الاجتماعية،
بقلم باتريس كاريلا، إيطاليا ٣٥

> تحديات الرقمنة

إلى أي نوع من الذكاء ينتمي الذكاء الاصطناعي،
بقلم باولا توبارو، فرنسا ٣٧

متحف المستجدات الكبرى،
بقلم ليفيو سكاتولييني، البرازيل ٣٩

ما الذي تحتاجه رقمنة مستدامة؟
بقلم فيليكس سولمان-فاول، ألمانيا ٤١

مؤسسة العمل النزيه: بحث نشط في الاقتصاد العَرَضي،
بقلم سروجانا كاتا، وليلي هاوسن ومارك غراهام، المملكة المتحدة ٤٣

> آفاق نظرية

الرأسمالية، الطبقة والنزاع.
بقلم دوناتيلا ديلا بورتا، إيطاليا ٤٦

> حفظا للذاكرة

تأدية دَيْنٍ للماركسي الأفريقي الرائد سمير أمين،
بقلم فيشاوس ساتغار، جنوب أفريقيا ٤٩

إيمانويل والرشتاين: عالم اجتماع ومثقف مرموق،
بقلم ساري حنفي، لبنان ستيفان دوفوا، فرنسا ٥١

إيمانويل والرشتاين: إكساب علم الاجتماع انسجاما جديدا،
بقلم فرانك ويلز، المجر، وأناند كومار، الهند ٥٣

> القسم المفتوح

قافلة المهاجرين استراتيجية حِراك في أمريكا الوسطى،
بقلم فيرونيكا مونتيس، الولايات المتحدة ٥٤

بافالو، نيويورك: ممارسات حميدة في إعادة توطين اللاجئين،
بقلم آيشغول بالتا أوزغن، الولايات المتحدة ٥٦

”مرحبا بكم في منتدى الجمعية الدولية لعلم الاجتماع الرابع. نحن نعوّل عليكم في هذه المعركة من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. من دون حرية، ما من إمكانية للخَوْض في علم الاجتماع“
جاكوب كارلوس ليما

> ميرات

الثورة البرتغالية:

حوار مع راكل فاريلا (Raquel Varela)

راكيل فاريلا. تصوير: فيريسيمو دياس

راكل فاريلا مؤرخة برتغالية تشتغل في جامعة لشبونة الجديدة (NOVA University of Lisbon) في البرتغال. يركّز عملها على تاريخ العمل، ودولة الرعاية وتاريخ البرتغال وأوروبا خلال القرن العشرين، وكذا على تاريخ الحركات الاجتماعية. هي مؤسِّسة، مع آخرين، لشبكة دراسات العمل الكونية (Network for Global Labor Studies) ورئيسة الجمعية الدولية للإضرابات والنزاعات الاجتماعية.

في كتابها *تاريخٌ للثورة البرتغالية يرويه النّاس* (A People's History of the Portuguese Revolution، 2018) تروي تاريخ ثورة القرنفل البرتغالية، من الأسفل. وحتى تنجز ذلك، تستكشفُ دور الحركة المناهضة للاستعمار في أفريقيا، وكذا أدوار العمال والنساء والفنانين البرتغاليين في هذه السيرورة.

تُجري الحوار معها **كريستين شيكرت** (Christine Schickert) المديرة التنفيذية لمجموعة البحث في مجتمعات ما بعد النمو، التابعة للمؤسسة الألمانية للبحث (Deutsche Forschungsgemeinschaft DFG) و العاملة في جامعة فريدرش شيللر (Friedrich Schiller) في يينا (Jena) بألمانيا. وهي كذلك محرّرة مساعدة لمجلة حوار كوني.

كريستين شيكرت (ك ش): منذ ٤٦ سنة خلت، خلال شهر نيسان- أفريل من سنة ١٩٧٤، انقضت الديكتاتورية بانقلاب عسكري. كان السبب المباشر للانقلاب هو عدم رضا العسكريين على الحرب التي كانت تخوضها البرتغال على مستعمراتها. هل يمكن أن تحدثينا عن الوضعية التي كانت حينها في المستعمرات البرتغالية في أفريقيا، خلال زمن الحرب ذاك؟ ما الأسباب التي جعلت الآمال التي كان العسكريون يعلّقونها على القيادة السياسية تخيب؟

راكل فاريلا (ر.ف): كانت البرتغال بلدا بالغ التخلف حينها، وكانت آخر الامبراطوريات القديمة، امبراطورية عتيقة تخوض حربا مريرة مع الثورات المناهضة للاستعمار على امتداد ثلاثة عشر عاما، حربا استعمارية رهيبة جنّدت أكثر من مليون شاب في ما بين ١٩٦١ و١٩٧٤. وخلال هذه السنة الأخيرة لوحدها، تم تجنيد ١٥٠،٠٠٠ شاب لجهود الحرب. وتعود أسباب هزيمة تلك الحرب العسكرية رئيسيا إلى الحركة التحريرية وعلى الأخص في غينيا بيساو، والتي كان يقودها ماركسي عظيم مَنْسِيٌّ، اسمه أميلكار كابرال (Amílcar Cabral).

لقد كان من نتائج الحركة التحريرية القوية والقتال المديد أن أوضحا لبعض قادة الجيش، وأغلبهم من ضباط الصفوف الوسطى، لا من الجنرالات ولا من الجنود، أنه لا يمكن الاستمرار في تلك الحرب، وأن الحل السياسي صار ضروريا لإنهائها. وعلى ذلك دبّروا انقلابا عسكريا في ٢٥ نيسان-أفريل ١٩٧٤، وكان قائد الانقلاب أوتيلو سارايفا دو كارفالهو (Otelo Saraiva de Carvalho). لقد هزموا النّظام وأزاحوا الديكتاتور مارسيللو كايتانو (Marcello Caetano) ولكنهم قالوا للناس بأن يظلوا في بيوتهم. على أنّ الناس لم يستمعوا إليهم وغزوا الشوارع.

«

ما جعل الثورة في المستعمرات مُهِمَّةً على نحوٍ خاص، هو أن ما قالت الأممية الثالثة أنّه سيحدث حدث بالفعل: انتشار الانتفاضة من المستعمرات نحو المركز، نحو المتروبول. وبعد ١٩٧٥ عاودت الانتفاضة انتشارها نحو المستعمرات. بدأ التحرر من الديكتاتورية بحرب دمويّة في المستعمرات ومن ثمّ استحالت احتفالا في شوارع لشبونة. كانت تلك ١٩ شهرا من الثورة الأكثر راديكالية في أوروبا ما بعد الحرب (العالمية الثانية-المترجم)، وكانت آخر ثورة في تلك الحقبة، ثورة أكثر راديكالية من ثورة أيار-ماي ١٩٦٨، وآخر ثورة تضع الملكية الخاصّة موضع سؤال.

ك. ش: دعيني أُبرِزُ أوّلا أن العسكريين قالوا للناس بألا يبرحوا بيوتهم ولكن هؤلاء أبوا. هل يمكن أن تقولي لنا المزيد حول وضعية الشعب في ذلك الوقت؟ لماذا انضم إلى العسكريين في هذه الثورة؟

ر. ف: على امتداد ٤٨ عاما كانت البرتغال ديكتاتورية، وواحدا من أكثر البلدان تخلفا في أوروبا. وفي ما بين ١٩٦١ و١٩٧٤ جندت حرب كانت تخاض على ثلاث جبهات أكثر من مليون رجل. للمقارنة، قتلت الحرب على المستعمرات عددا من البرتغاليين أكبر من عدد الأمريكان الذين قُتلوا في فيتنام. هربا من الحرب والفقر، هاجر العديد من الناس، وإلى بلدان أروبوبية أخرى على الأخص، ومن ١٩٦٠ فصاعدا، غادر البلاد أكثر من مليون ونصف المليون مهاجر. كان للبرتغال واحد من أكثر نسب وفيات الأطفال، وكانت النساء تريّن أزواجهن يفتحون مراسلاتهن.

كانت ساكنة البرتغال تعد ٩,٥ مليون شخص وفي غرة أيار- ماي، أسبوعًا واحدا بعد ٢٥ نيسان-أفريل، خرج مليونا شخص إلى الشارع للاحتفال بالأول من أيار-ماي، مطالبين، لا بالتغييرات الديمقراطية مثل إنهاء الديكتاتورية فحسب، بل معبرين كذلك عن مطالب اجتماعية ثورية من قبيل الأجر الأدنى، والتمتع بعطلة عن العمل يومي السبت والأحد، وخلاص نوبات العمل الليلية أو المساواة بين أجور النساء وأجور الرجال. خلال الثورة البرتغالية انتظم ثلاثة ملايين شخص في لجانٍ، سواء أكانت عمالية، أم لجان جيران، أم لجان أحياء أو طلاب. كانت ثورةٌ تحدث لا في القطاع العمالي فحسب، وقد كان أكثر القطاعات أهمّية في قيادتها، بل انضم فيها العمال من كل القطاعات إلى مُسدي الخدمات العامة. وعلى ذلك، احتل الأطباءُ المستشفياتِ واحتل الأساتذةُ المدارسَ. كانت ثورةُ القرنفل ثورةَ القرن العشرين المتأخرة، وقد كان البرتغال، في تلك الأثناء، يُحظى بقطاع خدمات بالغ القوة يستخدم أعدادا غفيرة من العمال. وكان هؤلاء جزءًا من الثورة.

ك.ش: دعيني الآن أُبرِزُ نقطة ثانية ذَكَرْتِها: قلتِ إنّ الثورة البرتغالية كانت آخر ثورة تضع الملكية موضع سؤال...

ر.ف: تمّ احتلال ستمائة شركة، بحيث صارت مُدارَةً ذاتيا بطريقة من الطرق، كما تمّ إدراج مسارات رقابة عمالية في الشركات الكبرى، وتم تأميم البنوك ومصادرتها من دون أي تعويض للقطاع البنكي. والحقيقة أن البرجوازية غادرت البلاد لبعض الأشهر هاربة إلى البرازيل بعد أن تمّت مصادرة ممتلكاتها. وحسب رأيي، وعلى الرغم من أن هذا التحليل مجاف لما كان من الوقائع الفعلية (إذ لا نضع في التحليل التاريخي احتمال ‹لَوْ› بما يكون معاكسا للوقائع)، أجّل ذلك إدخالَ السياسات النيوليبرالية لعقد كامل. لم يتم إدراج السياسات النيولبرالية إثر الثورة لأن الرئيس الأمريكي حينها، جيرالد فورد، وإدارته خَشْيَا فعلا من أن تكون البرتغال نقطة انطلاقٍ بحرٍ أبيض متوسّط أحمرَ. على ذلك، كان ما أظهرته الثورة البرتغالية هو أن أزمة اقتصادية، ومثلما أوضح ماركس، لا تكون بالضرورة كارثة بالنسبة إلى الطبقة العاملة، بل يمكن لها أن تستخدمها بهدف جَعْلِها أزمةً سياسية للدولة وضدّ الطبقات الحاكمة الرئيسة.

ك.ش: بمناسبة الحديث عن الناس، أنتِ عَنْوَنْت كتابك: تاريخ للثورة البرتغالية يرويه الناس (A People's History of the Portuguese Revolution). ما كان دافعك نحو ذلك؟ ما الذي أردت قوله باتباعك هذه الطريقة؟

ر.ف.: من الواضح أن ثمة أثرًا «للتاريخ (مرويًّا) من الأسفل»، تاريخ بريطانيا الاجتماعي خلال السنوات ١٩٦٠، وبصفة أكثر مباشرة أثرًا للمؤرّخ الأمريكي والمفكر الاجتماعي هُوَارد زين (Howard Zinn). كانت ثمة تلك الفكرة التي تقول إن علينا أن نَرْوِي وقائع المقاومة، وقائع ما قام به الناس الذين يخوضون المقاومة، الذين يكافحون. علينا إذًا أن ندرج في التاريخ، لا تاريخ المؤسسات والحكومات فحسب، بل وأيضا التاريخ مرويا من الأسفل، تاريخ الناس، تلك الجموع المجهولة التي تضطلع بدورٍ، تاريخَ مقاومة العمال. هذا القسم الجوهري من التاريخ ضروري للحصول على فهم شامل. فبسبب أن ليس للطبقات العاملة فكرة عمّا يكون بمقدورها أن تفعله في الكثير من الأحيان، يكون من المهم أن نكتب تاريخ الناس، تاريخ أفعالهم وأن نظهر هذه اللحظات الخاصة في التاريخ حين يكون للطبقات العاملة قدر عالٍ جدا من القوة، فتُغيّر العالم، وتغير من نفسها. نحن نتحدث عن بلد ظل حتى سنة ١٩٧٤ وعلى امتداد ٤٨ عاما البلد الأكثر تخلّفا في أوروبا وصار خلال ٢٥ سنة الموالية البلد الذي يحتل المرتبة ١٢ أوروبيا، حائزًا أفْضَلَ نظام صحي وطني في العالم. ولا يمكن أن يكون مثل هذا إلا بفضل قوة جماعية جبارة.

ما يتسم ببالغ الأهمية في ما يخص الثورة البرتغالية كذلك هو أنها وضعت، ولأوّل مرة في التاريخ، المقاربة الستالينية على مِحَكِّ المُساءَلة اليسارية الحقيقية. نعم كانت حركة ١٩٦٨ قد تولت مساءلة هيمنة الستالينيين في المعامل الكبرى في فرنسا، ولكن المساءلة كانت أكثر عمقا خلال الثورة البرتغالية. كان لما سمّي أقصى اليسار، أو يسار الحزب الشيوعي البرتغالي، قوة هائلة في قيادة النزاعات، وضمن اللجان العمالية وفي صفوف النقابات الكبرى، في كلا قطاعي الصناعة والخدمات.

ك.ش: دعينا نتناولُ بالحديث ميراث الثورة البرتغالية: أما تزال لمساءلة/تحدي علاقات الملكية وإعادة تنظيم الشركات مظاهر تنعكس في المشهد السياسي الراهن، سواء أكان ذلك على مستوى الحركات أم الأحزاب؟ وهل لذلك علاقة، بصفة أو بأخرى، بالطريقة التي بها عالجت البرتغال آثار الأزمة المالية/أزمة الدَّيْن في ما بعد سنة ٢٠٠٨؟

ر.ف: استمر أحد آخر التغييرات المُدخلة على علاقات الملكية حتى ما بعد حقبة الترويكا في مجال الإسكان باعتماد أسعار مُسَيْطَر عليها. كان أحدَ مطالب صندوق النقد الدولي وألمانيا/الاتحاد الأوروبي عند التفاوض حول برنامج التعديل الاقتصادي البرتغالي خلال الأزمة النقدية البرتغالية (٢٠١٠-٢٠١٤) إضفاءُ الصبغة الليبرالية على سوق الإسكان وهو ما كانت له آثار مُدمِّرة في الطبقات العاملة (الفقيرة والوسطى). كان أحدُ أطول آثار الثورة استمرارا مواجهةَ أقصى اليمين، وهو ما لا يزال مستمرّا حتى اليوم.

ك.ش: نعم، هذه نقطة تَصْدِمُني بالفعل: على أثَر أزمة ٢٠٠٨ المالية، لم يَنْمُ في البرتغال، على عكس بلدان أوروبية أخرى،حزبٌ من أقصى اليمين. هل لك أن تفسري الكيفية التي يرتبط بها ذلك بثورة القرنفل؟

ر.ف.: هذا من نتائج الثورة قَطْعًا. لم تكن الثورة مجرّد انتقالٍ نحو الديمقراطية بل كانت ثورةً طهّرت جهاز الدولة وأخرجت قيادة النظام اليميني منه. كان ثمّة قطعٌ واضح مع هذه القيادة، ولم نسجل وجود ثقافة أو طريقة في الفعل يمكن أن تُنْسَب إلى أقصى اليمين في البرتغال. يمكن أن يتغيّر ذلك بطبيعة الحال، ولكن، وإلى حد الآن، وفيما يستمر جيل الثورة على قيد الحياة، لا أعتقد أنه من الممكن أن يكون ثمّة يمين أقصى. ويعني ذلك بالطبع، أنّنا، وفي أفق عقد، لا نعلم ما الذي يمكن أن يكون .

توجه كل المراسلات إلى راكل فاريلا على العنوان <raquel_cardeira_varela@yahoo.co.uk>

> تحديات مترابطة للقرن الواحد والعشرين

بقلم جوفري بلايرز (Geoffrey Pleyers)، جامعة لوفان (Louvain) الكاتوليكية، بلجيكا، ورئيس مندى الجمعية الدولية لعلم الاجتماع الرابع في بورتوأليغري، ونائب رئيس الجمعية لشؤون البحث (٢٠١٨-٢٠٢٢)، والرئيس السابق للجنة البحث حول الطبقات الاجتماعية والحركات الاجتماعية (ل ب ٤٧)، وعضو لجنة البحث حول الدين (ل ب ٢٢)، ولجنة البحث حول الشباب (ل ب ٣٤)، ولجنة البحث حول الحركات الاجتماعية والفعل الجماعي والتغير الاجتماعي (ل ب ٤٨)، العاملة صلب الجمعية الدولية لعلم الاجتماع

أعاد التحول الكبير (*The Great Transformation*) أثر كارل بولانيي (Karl Polanyi) الفذ الذي نشر سنة ١٩٤٤ بناء تاريخ الرأسمالية الاقتصادي والاجتماعي والثقافي حيال التطورات التي شهدتها في ما بين السنوات ١٩٢٠و١٩٤٠ : أصولية السوق في ما بعد الحرب العالمية الأولى، ما تبعها من أزمة انهيار مخزونات السوق سنة ١٩٢٩، الانكماش الكبير، المحاولات الفاشية والاشتراكية في إعادة بناء الاقتصاد والمجتمع، العقد الجديد (New Deal)، وأخيرا الحرب العالمية الثانية.

خلال شهر يناير-جانفي ٢٠٠١، اجتمع ٢٠,٠٠٠ ناشط ومثقف عمومي من كل القارات في بورتو إليغري لإقامة المنتدى الاجتماعي العالمي الأول. كان يحدوهم الأمل في أن أن يكون القرن ٢١ أكثر ديمقراطية وأن يتمكن التضامن الدولي والنضالات الكونية من بناء عولمة تتجه نحو عالم أكثر عدالة ومساواة.

بعد ما يقارب العقدين، وخلال شهر تموز-يوليو ٢٠٢٠، سوف يشترك ٥٠٠٠ عالم اجتماعي من كل القارات في إقامة منتدى علم الاجتماع الرابع الذي تعقده الجمعية الدولية لعلم الاجتماع (ج د ع اج) في ذات المدينة من أجل تحليل التغيرات الاجتماعية وتقاسم أبحاثهم ومناظيرهم حول أربع تحديات كبرى تواجه قرننا وحول الكيفية التي بها يمكن أن تسهم العلوم الاجتماعية في معالجتها. سوف يكون السياق والمزاج العام مختلفين بعض الشيئ هذه المرة، على اعتبار تلاشي أمل الألفية، وعلى اعتبار أن التحديات التي نواجهها على طريق عيشنا معا على كرة أرضية محدودة الإمكانيات والموارد صارت ملحة أكثر من أي وقت مضى.

التحديات الأربع التي صارت أكثر إلحاحا خلال العقدين الأخيرين هذين، وعلى الأخص خلال الخمس سنوات الأخيرة هي الديمقراطية، والأزمة البيئية والتفاوتات والتقاطعية.

في منعرج الألفية، كان اتساع الديمقراطية وتعميقها يبدوان مضمونين، وكان تحليل الثورات المُلَوَّنَةُ والربيع العربي لسنة ٢٠١١ يرى أنّ تلك هي «الموجة الرابعة من موجات إضفاء الصبغة الديمقراطية». ولكن، ولئن تم افتتاح السنوات ٢٠١٠ بانتشار غير مسبوق للحركات المناضلة من أجل الديمقراطية في جميع القارات، فإنها انتهت إلى اتساع رقْعَة حُكْم قادة لاتحرّريين، يهددون الديمقراطية والبيئة والتسامح والمساواة الاقتصادية والجندرية. وفي الأثناء، تلاشت الآمال التي عُقدت على حَوْكمة كونية أكثر ديمقراطية قادرة على التعامل مع قضايا من قبيل التغير المناخي والهجرة وتزايد التفاوتات. وصار من الواضح الآن أنّ الديمقراطية، ومن أجل مواجهة التحديات الكونية، في حاجة إلى أن يعاد ابتداعها ضمن النظام التمثيلي وفي ما يتجاوزه.

ما أسهم في تشكيل العقد كذلك هو توسيع الفجوة القائمة ما بين فائقي الغنى وباقي السكان مع ارتفاعٍ في معدّلات الفقر في ما يسمّى البلدان «المتقدمة»، بما في ذلك تلك التي شهدت واحدة من أطول حِقب نموها الاقتصادي (وعلى الأخص منها الولايات المتحدة وألمانيا) وتلك التي كانت اقتصادياتها ودول الرعاية الاجتماعية فيها قد تعرّضت للتدمير بفعل المخططات التقشفية. خلال النصف الثاني من العقد، صارت قضيتان مصدريْ انشغال رئيسي: الكارثة البيئية والعنف الجندري والعنصري. وفيما تقف نساء الجنوب الكوني في الصفوف الأمامية المدافعة عن الديمقراطية والمنددة بالأبعاد الأبوية-البطريركية للاضطهاد تركز التعبئات النسوية من قبيل إضرابات الثامن من مارس، وحركة «لا اسْتِثْنَاءَ وَلَوْ لِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ» (#NiUnaMenos) وحملة «أنا أيضا» (#MeToo) على التحرّش الجنسي وإبادة النساء، في مضامين العناوين الكونية الكبرى، وفي مجريات الحياة اليومية وداخل المجمّعات الجامعية سواءٌ بسواءٍ. وفي الأثناء، اعتَبَرت إضرابات طلاب المدارس اليافعين التغيّرَ المناخي والدّمار البيئي مشاغل كونية رئيسة. لقد دفعوا بمنظور شامل للبيئة يجد إيحاءه الأعمق في حركات الجنوب الكوني، مُطَالِبًا بتغييرٍ نَسَقِيٍّ. ويظهر تقرير الاجتماع ما بين الحكومي حول التغير المناخي الأخير بيانات مُرعبة حول التغير المناخي خلال القرن الواحد والعشرين فيما يستمر فناء أنواع حيّة بأكملها.

> تحديات مترابطة

ما أرتنا إيّاه الحركات الاجتماعية والعلوم الاجتماعية خلال عقديْ هذا القرن الأوّليْن هو مدى التشابك الذي يجمع بين هذه التحديات الأربعة. وتجبرنا الترابطات المتزايدة بين الديمقراطية والأزمة البيئية والتفاوتات والتقاطعية على أن نُراجع مختلف هذه المفاهيم، وأن نعيدها مَفْهَمَتَهَا بالانطلاق تحديدا من ترابطها.

إن تناول الأزمة البيئية والتفاوتات والتقاطعية على سبيل المثال يحملنا على إعادة التفكير في الديمقراطية على نحو مُغَايِرٍ. فمن جهة، تتعرض الديمقراطية إلى التهديد في عدد متزايد من البلدان من قِبَل قادة لاتحررين، يفكّكون قيمها الأساس المتعلقة بحقوق الإنسان والتنوع والاحترام المتساوي لكل المواطنين، فيما يدعمون تدميرا متزايدا للبيئة من قِبَل الشّركات العابرة للقوميات من خلال تعزيز البطريركية والعنصرية والتفاوتات. ومن جهة ثانية، تتحدى الحركات التقدمية هي أيضا الديمقراطية المؤسسة بمطالبتها، في الآن ذاته، بتغيير سياسي وثقافي واجتماعي عميق وفعال في المستويات التي لا تمتلك فيها أنظمتنا الديمقراطية المتمركزة حول الدولة-الأمة عُدّة كافية: مُجابهة تزايد حرارة الكون في مداه الكوني، والدمار البيئي، الحميمية والحياة اليومية في ظل الثقافة البطريركية لمجابهة الإساءات الجنسية وإبادة النساء .

يمثل تزايد التفاوتات تهديدًا كبيرا للدّيمقراطية والبيئة. لقد بلغت التفاوتاتُ الكونية مستوى صارت معه «للواحد في المائة الأعلى» وللشركات الكونية السلطة السياسية الأكبر إن على المستوى القومي أم على المستوى الدولي. وبعيدا عن المثل الديمقراطي الذي دافع عنه مايكل والزر (Michael Walzer) متمثلا في «الفصل بين المجالات» ، شهدت العشريةُ الأخيرة صعود أصحاب البلايين إلى السّلطة في عَدَدٍ من البلدان، فيما صار التشابك بين النخب السياسية والاقتصادية وسلطة اللوبيات المهيمنة مَلْمَحًا مكونًا للعديد من الأنظمة السّياسية المعاصرة.

بالترافق مع حركة النضال من أجل العدالة المناخية، بيّن لنا علماء الاجتماع أن التغير المناخي وتدمير الطبيعة يمثلان قضية اجتماعية بالأساس، وأنه لا يمكن الحد منهما من دون تغييرٍ عميق في المجتمع. ترتبط الأسباب بالنظام الرأسمالي الكوني الحالي وافتراسيته المتصاعدة للموارد الطبيعية. ولئن كانت الأرض مسكننا المشترك فإن لنا مسؤوليات بالغة الاختلاف حيال الكارثة البيئية. لقد قدّرت أوكسفام أن معدّل أثر ١ في المائة الأكثر غنى من الناس على المستوى الكوني يمثل ١٧٥ ضعفا من أثر ١٠ في المائة الأكثر فقرا. ولقد أظهرت التقاطعية وحركة العدالة البيئية أن النساء والأقليات والأقلَّ غِنًى يُسهمون في تدمير الكرة الأرضية بقدر أقل من الآخرين ولكنهم يدفعون جراء آثاره بقدرٍ أكثر مما يدفع الآخرون، متكبدين خسارات أعلى مما عداهم في أمل الحياة وتزايد أعداد لاجئي المناخ.

إن التغلب على مختلف الأنواع المستمرة من التمييز الاقتصادي والعرقي والاستعماري والجندري والعنف الذي يطبع الحياة هو بمثابة تحدٍ آخر نواجهه في زمننا هذا. لقد سلّطت النسويات السوداوات، والحركات الأهلية والعلماء الاجتماعيون أضواء جديدة على الطبيعة المترابطة الواصلة بين العرق والطبقة والجندر، خالقةً أنظمةً من التمييز والحرمان، متداخِلَةً ومُتَبَادَلَة التَّبعية. وعلى ذلك، يمكّن المنظور التقاطعي من إعادة التفكير في التحدّي الديمقراطي، وفي التفاوتات واللاعدالة البيئية. فلقد أظهرت الديمقراطية التمثيلية الراهنة حدود قدرتها على معالجة العنصرية والاضطهاد البطريركي. إن التفاوتات الاجتماعية عميقة الترابط مع الجندر ومع التمييزات الجندرية، وكذلك هي العذابات التي تتسبب فيها الكوارثُ البيئية وتزايدُ الحراة الكونية. إنّ تصاعد الوعي بالتقاطعية، هو في الآن نفسه نتيجةٌ ومحفِّزٌ لتنامي الفاعلين المستلحقين وحركاتهم. لقد قاومت الجماعات الأهلية والأقليات والنسويون وصغار الفلاحين اللاعدالة من خلال المزاوجة بين الممارسات والنزاعات الاجتماعية وابتداع رُؤًى العالم البديلة.

لطالما تمّ اعتبار الجندر قضيَّةً ثانوية من قِبل الفاعلين التقدميين الذين ركّزوا على السّياسات الاجتماعية وعلى النمو الاقتصادي، ولكنها اليوم في قلب المعركة من أجل الديمقراطية الكونية. الآن، في العام ٢٠٢٠، تقع النّساء ذوات الانتماءات الملونة والأقلية ضحايا للأنظمة الليبرالية والاستبدادية، وهن كذلك على الخط الأمامي في الدفاع عن الديمقراطية وإعادة ابتداعها في القرن الواحد والعشرين. إنهن يعبّدن الطريق نحو عالم تُعيد فيه العلاقات البينذاتية والتعاطف والتضامن والعناية (بالنفس وبالأناس الآخرين وبالطبيعة) هندسَةَ تجربتنا، وفهمنا للحياة معا في كوكب مَحْدُودٍ.

ومع ذلك، من المضلل أن يتم الجمع بين كلّ الفاعلين المضطهَدين وتجديد الإيكولوجيا. ففيما تقف النساء والحركات الأهلية على الخط الأمامي من الخائضين في المعركة البيئية، بيّنت الدراسات التي أنجزتها آرلي هوشيلد (Arlie Hochschild) بين ضحايا الكوارث البيئية في لويزيانا أنه من الممكن أن يصير هؤلاء الضحايا قواعد سياسية لتجديد المواقف الرجعية والعنصرية التي تمثل تهديدا مباشرا لنظامنا الديمقراطي وللبيئة. ويذكّرنا هذا بالترابط العميق بين الطريقة التي بها تمكن معالجة التحدّيات البيئية ومستقبل ديمقراطياتنا.

ينبؤنا الربط بين هذه التحديات عن العمق الذي تمتد إليه جذورها في علاقات القوة، وفي بنيتنا الاجتماعية وكذا في ثقافتنا الحديثة، في ذاتياتنا وفي ؤرى العالم عندنا وفي علومنا الاجتماعية. لقد بات واضحا ألا سبيل إلى معالجتها الواحدة منها بمعزل عن الأخريات، سواء أتعلق الأمر بها بوصفها تحديات أم بوصفها مطالب قطاعية أم ميادين بحث. ما من سبيلٍ لمواجهة تحدٍّ منها من دون معالجة التحدّيات الثلاث الأخريات. في اجتماعها المترابط، هي ترسم تمفصل مكونات ما يسميه العلماء الأمريكان اللاتين «الأزمة الحضارية».

> منتدى ج د ع اج لسنة ٢٠٢٠: فرصة لتقاسم التحاليل:

سوف يكون منتدى ج د ع اج لسنة ٢٠٢٠ فرصة لتقاسم تحاليلنا حول هذه التحديات الكونية الأربعة وحول ترابطاتها. وهو في ذات الوقت دعوة لمناقشة المسائل الإبستيمولوجية التي تثيرها، وعلاقاتنا بالفاعلين الذين يواجهون هذه التحديات وإسهام علم الاجتماع في معالجتها. كيف تغيَّر اختصاصُنا بأثرٍ من هذه التحديات وبأثر من الفاعلين الذين واجهوها؟ كيف يدعونا أخذ الفاعلين بنظر الاعتبار بوصفهم صانعين للمعرفة إلى تبنّي إبستيمولوجياتٍ جديدة؟ كيف يمكن للتحليلات السوسيولوجية التجديدية أن تسهم في الإحاطة بتحدياتنا المشتركة في هذا العصر الكوني، وفي التعامل معها؟ ما هي العقبات الرئيسة الّتي نواجهها في معالجة هذه المشاكل؟ كيف كانت المراجعات التي أُجريت على مفاهيم الديمقراطية، البيئة والتفاوتات والتقاطعية بناءً على تجارب الفاعلين الحديثة والتحذيات التي واجهوها؟ كيف صارت هي خطوط التماس الكبرى في المعارك القائمة ما بين فاعلي القرن الواحد والعشرين الرجعيين وفاعليه التقدميين؟

على امتداد العقدين الذين انْقَضَيَا من القرن الجديد، بيّنت العلوم الصلبة والعلوم الاجتماعية أننا على مفترقِ طُرُقٍ حيال أغلب هذه التحدّيات. إنّ الطريقة التي بها سَتُواجِهُ البشرية جمعاء هذه التحدّيات خلال العشريّة القادمة هي التي سَتُهَنْدِسُ حياتنا نحن البشر ،خلال ما تبقى من القرن الواحد والعشرين.

توجه المراسلات إلى جوفري بلايرز على العنوان <Geoffrey.Pleyers@uclouvain.be>

> الجمعية البرازيلية لعلم الاجتماع

تُحيّي منتدى ج د ع اج

بقلم جاكوب كارلوس ليما (Jacob Carlos Lima)، جامعة ساو باولو الفيدرالية، رئيس الجمعية البرازيلية لعلم الاجتماع، عضو لجنة بحث ج د ع اج حول العمل (ل ب ٣٠)

عندما توفي كارل بولانيي سنة ١٩٦٤، كانت إسهاماته معلومة تمام العلم عدا لدى الأنتروبولوجيين الاقتصاديين والأكاديميين الباحثين في العصر القديم اليوناني والروماني. قسم بولانيي المثقف اللاجئ حياته على امتداد أربع بلدان منفصلة هي النمسا وأنكلترا والولايات المتحدة وكندا. بل هو لم ينتم إلى تخصص واحد ذلك أن عمله يقطع الحدود ما بين التاريخ و الجغرافيا والاقتصاد وعلم الاجتماع و الأنتروبولوجيا والعلم السياسي و الكلاسيكيات. وقد جعل كل ذلك عسيرا عليه جمع الكم الهائل من التابعين الذين استداموا الصيت من المهاجرين المثقفين الآخرين.

سنة ٢٠١٧، بلغت الجمعية البرازيلية لعلم الاجتماع (ج ب ع اج) ٧٠ سنة من العمر. بعد أن تمّ إنشاؤها سنة ١٩٣٧، تحت اسم «جمعية ساو باولو لعلم الاجتماع»، انتظمت فعليا بوصفها جمعية برازيلية سنة ١٩٥٠، وانخرطت في الجمعية الدولية لعلم الاجتماع حديثة النشأة آنذاك (١٩٤٨).

لم تكن الفترة الفاصلة بين ١٩٣٧ و٢٠١٧ ذات اتصال دائما، بفعل الخصائص السياسية والتنظيمية التي كانت تسمُ فئة الاجتماعيين المهنية الصغيرة التي كانت على الأغلب مرتبطة بالجامعة. وعلى أثر إعادة هيكلتها سنة ١٩٥٠ ، عقدت ج ب ع اج أول مؤتمر برازيلي لعلم الاجتماع في ساو باولو. وبفعل الانقلاب العسكري لسنة ١٩٦٤، تلقى علم الاجتماع ضربة قويّة بسبب التقاعد الإجباري للعديد من الأساتذة والباحثين الجامعيين. ولم تتمّ إعادة ج ب ع اج إلا بعد تركيز الديمقراطية في البلاد سنة ١٩٨٥. وبداية من ذلك التاريخ صار للجمعية وجود منتظم إذ تعقد مؤتمرا كل سنتين، حيث انتظم مؤتمرها التاسع عشر سنة ٢٠١٩ في مدينة فلورانبوليس.

ترافق مسار ج ب ع اج المتعثر خلال عشرياتها الأولى مع تركيز أول مساق للإجازة في علم الاجتماع والعلوم السياسية أو الاجتماعية، التي تم الشروع فيه سنة ١٩٣٣ في مدينة ساوباولو. وحتى سنة ١٩٦٤، تم تركيز ١٩ مساقا آخر في أرجاء مختلفة من البلاد، وكذا مساقين لما بعد الإجازة في ساو باولو كذلك.

خلال هذه الفترة، كان الإنتاج السوسيولوجي في ارتفاع وكذا الدفاع عن علم الاجتماع، ولكن البحث انحصر في ساو باولو. وعلى غير المتوقع، أسهم انشغال الديكتاتورية العسكرية حيال استقلال العلوم والتكنولوجيا في انتشار علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية. وقد أدّى تركيز نظام البحث والتدريس لما بعد الإجازة إلى التوسع في التدريس، في مرحلتيْ ما قبل الإجازة وما بعدها على امتداد البلاد، بما سمح بانبثاق الجمعيات والمؤتمرات العلمية الاجتماعية ونشر المعرفة العلمية خلال السنوات ١٩٧٠. وأدّى النظام الذي ركزته الوكالة الفيدرالية البرازيلية لدعم التعليم الجامعي وتقييمه (CAPES) لتقويم برامج الإجازة، واشتراط الحصول على شهادة دكتورا للتدريس في الجامعات العمومية، والنفاذ إلى التمويل البحثي إلى خلق مقاييس جودة وطنية.

على أثر تركيز الديمقراطية، تلقى هذا التوسع دفعا بفضل سياسات تحفيزية مكنت من دعم علم الاجتماع اختصاصا وميدانَ بَحْثٍ. رافق التدويل هذا التوسّع بما سمح لعلم الاجتماع البرازيلي بأن يُشِعَّ على امتداد العالم. وبداية من ٢٠٠٦ صار الاختصاص إجباريا في المعاهد الثانوية بما وسّع سوق الشغل أمام علماء الاجتماع. ومن المهمّ أن نؤكّد على أن هذه السوق توجد على الخصوص في التعليمين العالي والثانوي، أما في القطاعات الأخرى فهي على الأغلب غير مرئية على اعتبار أن علماء الاجتماع يُنْتَدَبُون على الأخص بوصفهم تقنيين اجتماعيين

بورتو أليغري عند غروب الشمس. تصوير فيليب فالدوغا / فليكر.
بعض الحقوق محفوظة.

وتخطيطيين في المؤسسات العمومية، والمنظمات غير الحكومية والشركات والوظائف الخاصة، حيث يقتسمونها مع خريجي الاختصاصات الإنسانية الأخرى.

ولكن هذه الإنجازات تعرضت للتهديد منذ ما يسمى الانقلاب البرلماني سنة ٢٠١٦. صار علم الاجتماع هدفا للحكام الذين وصل بهم الأمر إلى التساؤل عن جدواه ومناسبته، سواء أكان في الجامعات أم في المعاهد الثانوية ونفاذه إلى التمويلات البحثية، وما عدا ذلك...إلخ. ومؤخّرا، تمّ اتّهام علم الاجتماع بالتبشير بنوع من «الماركسية الثقافية» المقيتة التي يُزْعَمُ أنّها تُهَدِّدُ العائلةَ البرازيلية.

تتصاعد الهجمات، وهي ذات نتائج مُقْلِقَة، وليس علم الاجتماع هو المستهدف الوحيد. فخلال سنة ٢٠١٧، وفي سياق إصلاح متسرّع مسّ التعليم الثانوي، تم خفظ علم الاجتماع إلى مرتبة الاختصاص الاختياري، بمعية الفلسفة. هاجمت حكومة اليمين المتطرف التي استلمت الحكم سنة ٢٠١٩ الاختصاصيْن بحجّة أن على الجامعة العمومية أن تبجّل الدروس «المفيدة» أو، وبلغة أخرى، التطبيقية، مثل الطبّ البيطري، وأنّ على من يريدون أن يدرسوا علم الاجتماع والفلسفة أن يسجّلوا في الجامعات الخاصة. وتقدّمت الاتهامات خطوات أخرى إلى الأمام حيث صارت الآن أكثر تعميما قاضِيَةً بأنّ الجامعة العمومية، حيث تتركز المساقات الدراسية لما قبل الإجازة وما بعدها في علم الاجتماع والفلسفة، من أبواب المصاريف غير المفيدة وبأنها بُؤرة مقاومةِ المعارضة السياسية.

جمعت الجمعية البرازيلية لعلم الاجتماع وكذا جمعيات اجتماعية أخرى، مثل الجمعية البرازيلية للأنتروبولوجيا، والجمعية البرازيلية للعلم السياسي، والجمعية البرازيلية لتقدم العلم، جهودها من أجل مُقاومة مثل هذه السّياسات التي تهدف إلى تفكيك بنية البلاد التحتية، بدعوى التعديلات الجبائية. ومنذ السنوات ١٩٩٠، أدت مثل هده السياسات إلى كوارث اجتماعية وسياسية في أغلب البلدان التي طبقت فيها، مثلما كان عليه الأمر في الأرجنتين سنة ٢٠٠٠، أو اليونان سنة ٢٠١٠ على سبيل المثال لا الحصر.

في مثل هذا السياق، يمثّل عَقْد منتدى ج د ع اج الرابع في البرازيل فضاء إضافيا للمقاومة لا من أجل المعرفة السوسيولوجية فحسب بل وكذلك من أجل كفاح المعرفة ضد البربرية. مثل هذه البربرية ترافقها الأصولية الدينية ضيقة التفكير، واستبدادٌ يَنْعَمُ بِتَوَاطُئِ مؤسَّسات الجمهورية التي كان يفترض فيها الدفاع عن الديمقراطية، ولكن يبدو أنها لا تعتقد في ذلك كثيرا.

مرحبا بكم جميعا. نحن نعوّل عليْكُم في هذه المعركة من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. من دون حرية، ما من إمكانية للخوض في علم الاجتماع.

توجه كل المراسلات إلى جاكوب كارلوس ليما <jacobl@uol.com.br>

> من داخل علم الاجتماع البرازيلي:
تقييم مقتضب

بقلم هرميليو سانتوس (Hermílio Santos)، الجامعة البابوية الكاتوليكية بريو غراندي دل سول (ج ب ك ر س PUCRS)، البرازيل، رئيس اللجنة التحضيرية المحلية لمنتدى ج د ع اج الرابع (ل ت م م ج د ع اج ٤)، ورئيس لجنة البحث حول البيوغرافيا والمجتمع (ل ب ٣٨) العاملة صلب ج د ع اج، أندري سالاتا (André Salata) ج ب ك ر س، البرازيل ورئيس ل ت م م ج د ع اج ٤ المساعد، وإيميل سابوتكا (Emil Sobottka) ج ب ك ر س البرازيل، منسق برنامج م ج د ع اج ٤

الجامعة البابوية الكاثوليكية في ريو غراندي دو سول هي موقع ومكان المنتدى الرابع لعلم الاجتماع. تصوير مارسيلو تراسل / فليكر.
بعض الحقوق محفوظة.

اهنا، يشهد علم الاجتماع البرازيلي مفارقة، إذ نجد من جهة مستوًى عاليا من المأسسة، والإنتاجية والتنوع، ونرى من جهة ثانية محاولاتٍ صريحة، وعلى الأخـصّ من جانب مسؤولين حكوميين، تسعى إلى نزع مشروعية إسهام الاختصاص ومناسبته لتنمية المجتمع. تلك هي الوضعية الحساسة التي في سياقها سوف تستضيف البرازيل لأول مرة حدثا مهما من تنظيم ج د ع اج، عنيتُ منتدى علم الاجتماع الرابع للجمعية، الذي سينعقد من ١٤ إلى ١٨ تموز-جويلية ٢٠٢٠ برحاب الجامعة البابوية الكاتوليكية بريو غراندي دل سول (ج ب ك ر س PUCRS)، في بورتو إليغري. ليس انخراط البرازيليين في ج د ع اج جديدا، وقد شهد تناميا على امتداد العقود الأخيرة مثلما تشهد به رئاسة فرناندو إنريكي كاردوسو (Fernando Henrique Cardoso) أول أمريكي لاتيني، والوحيد، الذي رأس الجمعية منذ تأسيسها سنة ١٩٤٨. وعلى الضدّ من هذه الخلفية المُرَكَّبَة، يتسم المنتدى بأهمية كبرى في دفع التزام علماء الاجتماع المحليين.

«

اقترن الظهور الأول لعلم الاجتماع البرازيلي بوضع سؤال الهوية الوطنية من خلال ميادين خبرة متعددة. وفي ذلك تمت معالجة القضيتين الإثنية والعرقية على الخصوص بأثرٍ من التّركيب المتنوع للساكنة المحلية، متكونة من البيض الأوروبيين، والسود الأفارقة المستَعْبَدين، والأهليين المحليين. وعلى الرّغم من استمرار قضايا التحديث الإثنية-العرقية في الحضور ضمن المناقشات الدائرة بين علماء الاجتماع، ساعد الأثر الذي أحدثه المؤلفون الكلاسيكيون وتنامي الدّعم المبذول للاستقصاءات الميدانية على تنويع علم الاجتماع وتنميته على مرّ العقود الأخيرة. وتحت سلطة النظام العسكري (١٩٦٤-١٩٨٥)، وفيما كان جيل أساتذة علماء الاجتماع الشبان يُرْغَمُ على الهجرة، وعلى خلاف التوقعات، تم وضع مساقات تكوين في علم الاجتماع لمرحلة ما بعد التخرج، وتم بعث مجلات علمية تنشر للعموم.

لقد كان مشكل التفاوتات الاجتماعية على الدوام محط اهتمام أغلب علماء الاجتماع البرازيليين بوصفه قضية مركزية. فعلى سبيل المثال، أثار جيلبرتو فريري (Gilberto Freyre) أحد مؤسّسي العلوم الاجتماعية في البرازيل، سؤال الكيفية التي أمكن بها لنظامٍ اجتماعي أن يجد لنفسه اتزانا بين تناقضات بمثل التناقضات التي تميز بها المجتمع البرازيلي منذ تأسيسه. قريبا من ذلك، أنجز فلورستان فرناندیس (Florestan Fernandes)، الذي قدّم إسهاما لا يقدر بثمن في علم الاجتماع، بمعية علماء اجتماع آخرين مثل فرناندو إنريكي كاردوسو، الذي كان طالبا من طلاّبه حينها، بحثا متينا وضخما حول الكيفية التي بها يمكن لأشكال التفاوت والتنضيد الاجتماعي التي تبدو عتيقة أن تستمر في الحياة مجتازة سيرورات التحديث. لقد كان الاهتمام الواضح بمثل هذه المواضيع مُبَرَّرًا من دون شك، باعتبار أن مستويات التفاوت العالية والمستمرة هي السّمة التاريخية الأكثر تمييزا للمجتمع البرازيلي.

تلى فترةَ تركيز الديمقراطية في ما بعد ١٩٨٤ انفجارٌ للحركات الاجتماعية المطالبة بحقوق المواطنة والمشاركة السياسية، وصارت الديمقراطية والعدالة الاجتماعية مترابطتين بشدّة. وتمّ استيعاب هذه الموضوعات من قبل علماء الاجتماع الذين كثيرا ما كانوا فاعلين مشاركين مندمجين في حقول بحوثهم. وعليه، لم يكن من المفاجئ أن يكون الواقع البرازيلي في حاجة إلى التحاليل السوسيولوجية المتبصّرة التي تذهب إلى ما وراء السرديات الحميدة التي وسمت القراءات المهيمنة التي امتدت على معظم النصف الثاني من القرن العشرين. لقد نبهت أحداثٌ من قبيلِ احتجاجاتِ ٢٠١٣ التي كان أغلبها ضد سياسات الحكومة الاقتصادية وكلِّ المظاهرات السياسية التي أعقبتها، أن المجتمع البرازيلي بعيدٌ عن أن يكون بلغ التوازن بين التناقضات التي كان قبلُ يوصف به، بما مثّل تحدِّيًا أمام علماء الاجتماع داعيا إياهم إلى فهم هذا الواقع مستمر التغير.

ويتطلب الواقع الاجتماعي في البرازيل كذلك اهتماما من منظورٍ متعدِّد المستويات وتقاطعيٍّ، داعيا إلى اعتماد أدوات تحليلية متزايدة التعقيد. فعلى سبيل المثال، لا يزال السود يحصلون على مداخيل تقلّ بما يناهز ٤٠ بالمائة عن مداخيل البيض في سوق العمل البرازيلية، وقد أظهرت البحوث الميدانية أن مداخيل البرازيليين اتفاوت حسب الجندر ومنطقة السكن والطبقة وما عدا ذلك من المتغيرات أيضا. وباعتبار اختلاف الكيفية التي بها تتفاعل مبادئُ التنضيد الاجتماعي في ما بينها، يمكن القول من دون شك إن المجتمع البرازيلي حالةٌ بالغة الأهمية من منظور تحليل تزايد تعقيد التفاوتات في المجتمع الحديث. ويمكن ربط إلحاح مثل هذه المسائل الاجتماعية واستعجاليتها بالاهتمام الحديث الذي أظهره علم الاجتماع البرازيلي بالقضايا البيئية.

في مثل علم الاجتماع الكوني الذي نمارس اليوم، يتوجب استقصاء التحديات الضخمة التي تواجه المجتمع البرازيلي بوصفها جزءا من واقع أكثر اتساعا، ضمن مشروع جماعي يمتد على اتساع العالم. فلقد كانت مثل هذه المسائل التي تمّ وصفها أعلاه محلّ إثارة في العديد من المجتمعات الأخرى، وأظهرت أحداثٌ سياسية قريبة، من قبيل حركة احتلوا وول ستريت، أن المجتمع يجلب الآن المزيد من الاهتمام نحو قضية الديمقراطية والمشاركة والتفاوتات. ونحن لا شك عندنا في قدرة علم الاجتماع البرازيلي على تقديم إسهامٍ معتبر في هذه المناقشة، وأن واقعنا يوفر إطارا محفزا للغاية للخوض في تحاليل خِبْرِية لهذه المسائل.

المختارات اللاحقة المتكوّنة من ست مقالات كتبها باحثون شبان من مختلف أرجاء البلاد عيّنة مما يَظْهَر الآن من الإنتاج العلمي الوطني المثمر ضمن الحقل العلميّ الاجتماعي. وعلى الرغم من كونها مختارات غير شاملة فإنها تدل على جودة ما هو موجود من أعمال، وعلى تنوع المقاربات من حيث المسائل والنظريات والمنهجيات المستخدمة. سوف يكون علماء الاجتماع الملتزمون هؤلاء وعديدٌ من أمثالهم آخرون من ضمن المشتركين في المناقشات التي سوف تدور ضمن منتدى ج د ع اج، الذي ينتظم بالشراكة بين الجمعية البرازيلية لعلم الاجتماع والجامعة البابوية الكاثوليكية بريو غراندي دل سول. ■

توجه كل المراسلات إلى هيرميليو سانتوس على العنوان <hermilio@pucrs.br>،
وإلى أندري سالاتا على العنوان <andre.salata@pucrs.br>،
وإلى إيميل سابوتكا على العنوان <esobottka@pucrs.br>

> سرديات
طفولة ممأسسة

بقلم فيريديانا دومنغوس كروديرو (Veridiana Domingos Cordeiro)، جامعة ساو باولو، البرازيل، عضو لجنة البحث في البيوغرافيا والمجتمع (ل ب ٣٨)

المعهد الزراعي للقاصرين، بتاتايس، ولاية ساو باولو، البرازيل.
تصوير: فيريديانا دومينجوس كورديرو

على امتداد الديكتاتورية العسكرية (١٨٦٤-١٩٨٥)، شهدت البرازيلُ الملاحقات السياسية والاعتقال والتعذيب والمنع من النشر والاختفاءات القسرية بل وممارسات قهرية أخرى هدفت إلى السيطرة على الأطفال المهمشين والمشردين. وبغية تنفيذ ذلك، بعثت الحكومة الصندوق الوطني لرفاه الأحداث (ص و ر أ FUNABEM) الذي كان مسؤولا عن كلّ السياسات العمومية الخاصة بالطفولة والشباب. دمج ص و ر أ معاهد التأديب سابقة الوجود وكثّف من إيواء الأطفال والمراهقين الفقراء. لقد طبعت حياةَ كلّ هؤلاء النزلاء السابقين طفولةٌ منعزلة عاشوها داخل مؤسّسات كلية، تبعتها كهولة موصومة. عقودا بعد ذلك، عاود الإلتقاء بعضٌ منهم ونسجوا مع بعضهم البعض شبكةَ علاقات من خلال وسائط التواصل الاجتماعي وعقدوا تجمّعات سنوية بهدف تذكر تجارب حياتهم الريفية الماضية، والقهر المأسس الذي تعرّضوا له، وانعدام اليقين لديهم في المستقبل، وخوضهم العمل وهم أطفال، وتنشئتهم الذكورية والانضباط الذي فُرض عليهم.

تبنينا إطارا نظريا يمفصل ما بين النظريات السوسيولوجية الخاصة بالذاكرة حتى نفهم دينامية سيرورات الممارسات التذكرية التي خاض فيها نزلاء مؤسّسات التأديب القدامى في تعاملهم مع الزمن ومع الهوية. على امتداد أربع سنوات، جمعنا معطيات استقيناها من تفاعلهم متعدّد المجالات بحيث نستكشف سيرورة التذكر التي نسجوها عن طريق التفاعل المتشابك ما بين الخواطر-الأفكار والعلاقات الاجتماعية والمصنوعات اليدوية. وراوحت تقنيات جمع المعطيات ما بين الاستجوابات المعمّقة والإثنوغرافيا التقليدية وصولا إلى الإثنوغرافيا الشبكية (المقصود هو تتبع نشاط أفراد العينات المتفاعل على شبكات التواصل الاجتماعي-المترجم). لقد قمنا بعمل تأويليٍّ لمصفوفة السرديّات هذه، مركّزين على تتبع أصحابها في الأوقات التي مرّوا خلالها إلى تأويل الكيفية التي بها يُضْفُون مَعْنًى على تجاربهم الماضية.

استنتجنا أن زمن المرور إلى تأويل التجارب السّابقة والتغيّرات الحاصلة في تفاعلات المتذكرين مُحَدِّدة في التأويل الذي يضفونه عليها من أجل تحديد هوياتهم التي كانوا/هم عليها، ماضيا وحاضرا، والكيفية التي بها يفهمون الماضي. لقد غطّت السرديات، التي حازت على اعترافٍ واسع في ما بينهم، على تأويلهم للأحداث، وكانت تلك السرديات تُزَاوِجُ على الدّوام ما بين أحداثٍ عصيبة والمعاني الجديدة التي تم إضفاؤها بحيث يتم استدماج تلك الأحداث ضمن حِبْكَةٍ أشمل تَحْتَكِمُ إلى الإنجازات المحقّقة على امتداد الحياة. بالتوازي مع سردياتهم، أوّل المُتَذَكِّرُون ثلاثةَ عناصر سلبيَّةً على أنها إيجابيةٌ، حيث اعتبروا تخلّي الأهل فعلا إيثَارِيًّا، والعنف المؤسّسي مشروعا وعمل الأطفال القَسْري داخل المعهد تجربة مبهجة.

يخلق الإنتماء إلى جماعة تذكّرية شَبَكَةً من التصديقات (network of validations) في معنى أن بعض التأويلات ينزع إلى أن يسود على حساب أخرى. وتصير المعاني المُضْفَاةُ على الماضي أكثر أو أقل تطابقا لأن الأفهام غير الأنموذجية تتعرض للهدم على امتداد الزمن، مَا لَمْ يَتِمَّ التصديقُ عليها من قبل منتمين آخرين

نزيل سابق يزور معهد القَّصر.
تصوير: فيريديانا دومينجوس كورديرو

إلى الشبكة. وعلى الرّغم من أن السرديات السيرذاتية تنبني على تذكُّرٍ شخصي، فإن الجهد المبذول في فهمها من خلال عَدَسَة جماعية قاد النزلاء القدامى إلى تعديل مَرْوِيَّاتهم، بحيث نسجوا قصة حياة شاملة وإيجابية ومندمجة. لقد تمّ تقديم عذابات قصص الحياة هذه (الانفصال العائلي، العنف المؤسسي، الطفولة المنعزلة، الحياة المَوْصُومَةِ، على سبيل ذكر البعض منها) على أنّها خطوات على طريق ينتهي إلى نجاحٍ. لقد طبعَ فيهم المعهدُ التأديبي قِيَمًا طَوَّرَتْها المؤسّساتُ الديكتاتورية، وعلى الأخص منها الشخصية المبنية من خلال الانضباط التأديبي الذي كان على الغالب يعني اتّباع القواعد من دون نقد. لقد منحت السرديةُ المشتركة التي بُنيت داخل هذه الجماعة التذكرية معنًى من الانتماء إلى ماضٍ وُجِدَ فِعْلاً، واعتراف الآخرين به. ■

توجه كل المراسلات إلى فرديانا دومنغوس كورديرو على العنوان <veridiana@uchicago.edu>

> المساعدة الإجتماعية
قطاعا سياسيا في البرازيل

بقلم غيستافو كوندي مارغاريتس (Gustavo Conde Margarites)، المعهد الفيديرالي بريو غراندي دو سول، البرازيل

أعضاء الجمعية التأسيسية يحتفلون بإصدار الدستور الاتحادي البرازيلي في عام ١٩٨٨.
تصوير: وكالة البرازيل / الأرشيف

يمثّل التوسع العالميّ للأسواق وعلاقات السوق وترسيخها أحد أهم التحولات الجديدة في زمننا. ويمكننا الإشارة إلى تلك المسارات بعبارة مستحدثة، وإن كانت غير مصقولة، وهي **السَّوْقَنَة** (marketization)ُ. تحمل مسارات السوقنة المتسارعة، التي ترسخت في العقود الأخيرة، طابعا «بولانيبّا»، فهي تعكس في آنٍ جدل توسّع الأسواق وتوطينها واستراتيجيّات التحول الاجتماعيّ السياسيّة المدروسة التي تطبّقها النخب السياسيّة الفاعلة بهدف تطويع الحياة الاجتماعيّة لخدمة مصالح مخصوصة وأهداف ذرائعيّة. بناء على ذلك، تنوّعت، في مناطق مختلفة من العالم، الطرق التي تكشّفت من خلالها السوقنة وردود الفعل المحليّة تجاهها وآثارها على الرفاه وانعدام المساواة.

ظلّت المساعدة الإجتماعية منذ هيكلة الدّولة البرازيلية الحديثة تُدار بشكل مضطرب في ظلّ تدخّل شبه منعدم للدولة بحيث تتحكّم الأفكار القائمة على البرّ والإحسان والعمل الخيري في توجّه المبادرات في هذا المجال. كما تمّ تطبيق التدابير الخاصّة بأنشطة الرّعاية الاجتماعية بوصفها إجراءات ضمان اجتماعي تضطلع بها الحكومة البرازيلية مما أدّى إلى طمس الحدود بين القطاعين.

تسعى هذه المقالة التي تستند إلى بحث الدكتوراه الذي أجريته، إلى تحليل التغيّر المؤسسي الذي أتاح تحويل المساعدة الاجتماعية إلى قطاع سياسي يسترشد بمفهوم الحقوق الاجتماعية. يمكن تقسيم هذه السيرورة إلى مرحلتين اثنتين مختلفتين، تتمثّل الأولى في صياغة الدستور الاتحادي (١٩٨٨-١٩٨٦) وتخصّ الثانية القانون الأساسي للمساعدة الاجتماعية (١٩٩١- ١٩٩٣). وقد تدخّلت جهات فاعلة جماعية مختلفة في كل مرحلة من المرحلتين لتدافع على إجراء تغييرات في النمط التاريخي الذي اعتمدته الدولة في هذا المجال، مما أسفر عن وضع سياسات قطاع جديدة.

شكّل مجال الضّمان الإجتماعي في المرحلة الأولى أبرز الإسهامات في عملية التغيّر المؤسّسي من خلال إسهام مجموعة من الخبراء ضمّت بيروقراطيين إتحاديين معنيين بإعادة رسم منظومة الحماية الإجتماعية البرازيلية، هدفهم الانصراف إلى إرساء منظومة جديدة قائمة على مفهوم الحماية الإجتماعية بوصفها حقًا يتمتّع به كل المواطنين وتَضمنه الدولة. وقد تمثّلوا المساعدة الاجتماعية على أنها سياسة تؤدّي دورا مهمًا في تنفيذ الخطّة الجديدة من خلال ضمان تمتّع المواطنين الذين كانوا خارج نطاق تغطية الضمان الاجتماعي بالحقّ في التّغطية عبر أشكال أخرى من الحماية الاجتماعية.

تميزت المرحلة الثانية بتضمين مجموعة مؤلّفة من الفنّيين والخبراء من الأكاديمين والمتخصّصين وتشريكهم في مجال الحماية الإجتماعية، من بين الذين لم يتم إشراكم في السيرورة إلى حدّ إصدار الدّستور الإتحادي. يعود تفسير الإدماج التدريجي للجهات الفاعلة من المجال الأكاديمي والمتخصّصين في العمل الاجتماعي إلى التّحول النّظري الذي غيّر من أسلوب إدراك الأفراد المنضوين ضمن تلك القطاعات لطبيعة علاقتهم بالدّولة. لقد هيمنت، ولفترة طويلة، الفكرة التي كانت تُشيعها النظرة البنيوية للماركسية والتي تفيد بأن الإجراءات التي تتّخذها الدولة ليست إلا أدواتٍ لإنتاج المجتمع البرجوازي. لكن هذا الفهم النظري أخذ بالتلاشي في أواخر ثمانينيات القرن الماضي بفعل تعزيز المنظور الغرامشي الذي يرى الدّولة مجالا موحّدا يتم فيه الصّراع من أجل الهيمنة. لقد غيرت عملية إعادة التّوجيه تلك الطريقة التي كان بها المتخصّصون والباحثون في مجالي السّياسات العامة والعمل الاجتماعي ينظرون إليهما بحذر. و عليه، أسفر هذا التحوّل في الإطار النظري على تشكيل الأكاديميين والمختصّين في العمل الإجتماعي لمجموعة تدعو رئيسيا للفصل بين المساعدة الاجتماعية والضّمان الإجتماعي بوصفهما قطاعين مختلفين للسّياسات العامة. تُظهر نتائج البحث أنّ قوام المساعدة الاجتماعية بوصفه قطاعا سياسيّ في البرازيل، أنه لم يكن ليتحقّق لو لا توفّر مزيج من العوامل الخارجة عن ديناميات السّياسات الإجتماعية البرازيلية، مثل نهاية الديكتاتورية العسكرية ووضع نظام ديمقراطي جديد، إضافة إلى أنشطة المجموعات الفاعلة في ميادين متّصلة بالضمان والعمل الاجتماعيين.

توجّه كلّ المراسلات إلى غوستاف كوندي مارغريتس على <gustavo.margarites@gmail.com>

> كفاح النساء من أجل الإسكان الحضري في بورتو أليغري

بقلم بريشيلا سوزن (Priscila Susin)، الجامعة البابوية الكاثوليكية ، ريو غراندي دل سول، البرازيل

بريسيليا سوسين تطل على سطح مبنى أغلبه مستوطن عشوائيا من قبل النساء، في وسط مدينة بورتو أليغري ، ٢٠١٩.
الصورة لبريسيليا سوسين.

يمثّل التوسع العالميّ للأسواق وعلاقات السوق وترسيخها أحد أهم التحولات الجديدة في زمننا. ويمكننا الإشارة إلى تلك المسارات بعبارة مستحدثة، وإن كانت غير مصقولة، وهي **السَّوْقَنَة** (marketization). تحمل مسارات السوقنة المتسارعة، التي ترسخت في العقود الأخيرة، طابعا «بولانييّا»، فهي تعكس في آنٍ جدل توسّع الأسواق وتوطينها واستراتيجيّات التحول الاجتماعيّ السياسيّة المدروسة التي تطبّقها النخب السياسيّة الفاعلة بهدف تطويع الحياة الاجتماعيّة لخدمة مصالح مخصوصة وأهداف ذرائعيّة. بناء على ذلك، تنوّعت، في مناطق مختلفة من العالم، الطرق التي تكشّفت من خلالها السوقنة وردود الفعل المحليّة تجاهها وآثارها على الرفاه وانعدام المساواة..

يؤثّر العجز الإسكاني في كبرى المدن البرازيلية بشكل بالغ في شرائح السكّان ضحايا التّفقير، ويتفاقم أثره في النّساء السوداوات. لقد استثار بروزُ الحركات الإجتماعية من أجل الإسكان (حركات احتلال المساكن) في المناطق الحضرية منذ ثمانينات القرن الماضي مراجعات سياسية جديدة، مما أسفر على احتلال عدد كبير من الممتلكات السكنية التي ظلت مهجورة، ومن دون وظيفة اجتماعية، في وسط المدن. تشكّل النساء السوداوات غالبية ساكنة هذه المساحات على وجه الخصوص، بما يشير إلى التمييز متعدّد الأبعاد الذي يتعرّضن له على المستوى الاعتباري وفي الحياة اليومية. تهدف أبحاث الدكتوراه التي قمت بها إلى إرساء حوار مترسخ وإن كان مؤقّتا مع أولئك النّساء في محاولة لفهم تأويلاتهن وتجاربهن المعيشة في كفاحهن من أجل الحصول على سكن وذلك قبل انخراطهنّ في المجموعات المحتشدة سياسيا والإنتقال إلى احتلال البناءات وبعده.

> مقاربة السيرة الذاتية التّفسيرية

قمت بالبحث الميداني في الفترة ما بين ٢٠١٥ -٢٠١٨ في بورتو أليغري، عاصمة ريو غراندي دل سول. وفي سعيي إلى الحصول على بيانات السّيرة الذاتية، تتبّعيا وتزامنيًّا، أجريتُ ملاحظات بالمشاركة ومقابلات مع نساءٍ تقطنّ في إثنين من مجموعات المساكن المحتلّة في وسط المدينة. تضمّن العمل الميداني التزاما، كل أسبوع تقريبا، بجدول أعمال

كتابات مكتوب عليها "مركز المدينة ملك للشعب" على جدار مبنى مستوطن عشوائيا في وسط مدينة بورتو أليغري، ٢٠١٨.
صورة لبريسيليا سوسين

الحركة الاجتماعية من أجل تأمين فهم متواصل للنشاطات اليومية وللروتين المتبع فيها.

إبستيمولوجيا، تمّ تدعيم المنهجية المطبقة بعلم اجتماع ألفريد شوتز (Alfred Schütz)، ولا سيما باعتماد مفهومه «نظام الملاءمة»، علاوة على مجموعة جيدة التمفصل من الأفكار (تعتمد أيضا على بيرغر Berger و لوكمان (Luckmann فيما يتعلق بكيفية النّفاذ إلى نموذجية بناء الواقع اجتماعيا، على المستوى العادي البسيط. كما سمح منهج السيرة الذاتية الذي طوّرته غابرييلا روزنتال (Gabriele Rosenthal) بتوفير أدوات عملية لإعادة بناء تجارب السيرة الذاتية للنساء الـثلاث والعشرين (٢٣) اللائي تمّت مقابلتهن بالتفاعل مع الأطر المتاحة اجتماعيًا وتاريخيًا.

> المجالات الرمزية بين ‹‹التقليدية›› و ‹‹المسيسة››

مثّل التعرّف المتقاطع ما بين السكن والجنس أحد النّتائج الرئيسة التي تمّ التوصّل إليها، مما وفّر منظوراً قائمًا على أساس تجريبي اعتبرناه حلًا لبعض قيود هذه الدراسة في المستوى المنهجي. لقد أتاحت عملية إعادة بناء نظام الملاءمة الذي أقامته النساء اللائي تمت مقابلتهنّ التقاط عناصر القيد والإكراه والمقاومة والتأقلم التي لا تتوفر عادةً في المناويل التحليلية سابقة التصميم.

لقد توصّلنا من خلال تناول مسألة الثّقافة الهرمية التي تسم الحياة اليومية إلى أن ثمة إمكانية لطمس طبيعة تنظيم الحركات الإجتماعية لفرص مشاركة النساء السياسية المُنصفة في سيرورة ‹‹كفاحهن››، إذ ترتبط الجهود الجارية لتطوير الأداء السياسي بآثار المواجهات الأخيرة والتغيّرات التي تشهدها المبادئ التنظيمية للعلاقات الجندرية كما تبيّن خلال العمل الميداني.

كان التداخل التفسيري المتضمن بين الحقول الرّمزية «التقليدية» و«المسيسة» حاضرًا بشكل متكرّر خلال عملية تحليل السّير الذاتية. في سعيٍ منهنّ إلى تبرير بقائهنّ على هامش اللّا شرعية الحضرية، سلطت المشاركات في المقابلات الضوء على النّزاعات المتكرّرة بين سيرورة اتّباع الأدوار المتوقعة من الجنسين (الأمومة والعمل المنزلي) وبين إدماج التّفاهمات السياسية الناشئة (الحقّ في السّكن اللائق والنفاذ إلى المدينة). تبيّن أنّ كلا النوعين من موارد تقديم الذات يولّد رأس مال أخلاقيا رغم التصاق الأول في الغالب بالقيم الطبقية الخارجية والشرعية واسعة النطاق، وارتباط الثاني بسياسة الصراع الداخلية. تجدر الإشارة إلى أن كلا النوعين يؤدّى إلى تعميم محتمل للنضال من أجل الحصول على السّكن باعتباره «أداة» و«غاية». ■

توجّه كلّ المراسلات إلى بريشيلا سوزن على العنوان الإلكتروني <pri.qsusin@gmail.com>

> عنف الحوكمة غير النظامية

في ريسيف، البرازيل

بقلم ريكاردو كالداس كافالكانتي (Ricardo Caldas Cavalcanti)، جامعة بيرنامبوكو الاتحادية،ريسيفي، البرازيل
وعضو الجمعية الجنوب أمريكية لعلم الإجتماع(ALAS)

ريسيفي، البرازيل، ٢٠١٩. الصورة ل: ريكاردو كالداس كافالكانتي.

مثّلت مسألة حوكمة العنف أو تنظيمه (نظامية كانت أم غير نظامية) في المناطق المحرومة في أمريكا اللاتينية موضوع بحوث إجتماعية تعود لسنوات عديدة. تمحور الهدف من هذه الدراسة التي أعددُتها في إطار رسالة الماجستير حول تحليل كيفية تنظيم العنف داخل المجتمع في الجزء الجنوبي من ريسيف، أكبر التّجمّعات الحضرية في البرازيل، ومحاولة فهمه حين يمارس دون وساطة أو تدخّل من مؤسسات الدّولة. من الناحية العملية، تعني مسألة تنظيم العنف والتحكّم فيه دون تدخّل الدولة إبرام اتفاقات بين الجهات الفاعلة المحليّة تتيح لهم التّوصّل إلى تفاهمات ووضع قرارات. (خارج الدّولة أو ضدها).

تتمثّل الفرضية المركزية لهذه الدراسة في أنّ أداء المنظمات الأمنية وافتقاد منظومة العدالة الجنائية للشرعية في السّياق البرازيلي يؤدّي إلى إيجاد حاجة ماسّة لأشكال بديلة لحوكمة للعنف. ترافق ذلك متغيرات مهمّة أخرى تؤثر ديناميّاتها بشكل مباشر في تنظيم العنف المحلّي وهي تتمثّل في سير عمل أسواق المخدّرات التي تحول تجزئتها دون تعزيز الممارسات التنظيمية الإحتكارية، وفي وجود شبكات غير رسمية من الجهات الفاعلة المحلية القادرة على التأثير في إحصاءات جرائم القتل. كما تتضمّن الاستراتيجيات الخاصّة بجمع البيانات المستخدمة في هذا البحث الإثنوغرافيا (إذ قضّيتُ خمسة أشهر في مجتمع متدنّي الدّخل في ريسيف) وإجراء عشرات المقابلات شبه المنظّمة وغير النظامية، وكذلك ملاحظات الأطراف غير المشاركة (البيانات النّوعية).

تقودني النتيجة الرئيسة لهذا البحث الجاري إلى التدليل على أنّ أسلوب عمل الشرطة العسكرية (MP) في المجتمع المعني يمثّل الآلية التفسيرية الرئيسة التي تدفع نحو الحاجة إلى البحث عن أشكال بديلة لإنفاذ النظام. وبالفعل تتصرّف الشرطة العسكرية في هذا المجتمع المحلّي باعتماد القليل من المساءلة، مغيّرةً الإجراءات الروتينية من خلال إجراءات غير متوقعة تتضمن من حيث المبدأ، الاستخدام غير المتناسب للقوة و فرض سلسلة من القيود على المتساكنين. وأمّا القضاء فهو مؤسسة ذات شرعية متدنّية وذو فعالية محدودة في فيما يتصل بجهود الوساطة في النزاعات.

تتمثّل النتيجة الأكثر أهمية في ما يتضمّنه هذا البحث في خضوع نمط تنظيم العنف في المجتمع لقيادة الجهات الفاعلة المحلية أو إلى تفويضها مع رصيد نسبي من المشروعية بين السّكان. يمثّل هذا سيرورة مخصوصة في ظل غياب أنظمة توجيهية منتظمة من الإجراءات أو الممارسات أو الأدوار الاجتماعية الثابتة (كما تكون عليه، على سبيل المثال، حالات المافيا ((غامبيتّا، Gambetta ١٩٩٣) أو تلك المستخدمة في التنظيم الإجرامي ((Primeiro Comando da Capital (PCC) ((فالتران، ٢٠١٠). كما يغيب دور العصابات المحلية من قبيل الحالات التي بحثها بورجوَا (Bourgois ٢٠٠٣) و فينكاتيش (Venkatesh ٢٠٠٩).

وعلى الرغم من أن مثل هذه الإجراءات لا تدفع إلى التغيير الدائم من خلال الحدّ من عدد حوادث العنف، فإنها تظهر فعاليّة واضحة إذ ستحقّق وبشكل أكثر شرعية من أعمال الشرطة، بعض السيطرة على العنف والتحكّم فيه. وقد تعمل كذلك بوصفها آلية مقصودة إلى حد ما للتخفيف من حدة الصّراع بدلا من كونها إطارا دائما للحدّ من النزاع. كون أطراف التنظيم يتصرفون بتكتّم عادة وبشكل سرّي يجعل تصرفاتهم غير منظورة بوضوح لمعظم السكان. وعليه، يتعذّر على مثل هذه المبادرات أن تغدو أنموذجَ عمل يكتسب الإلتزام به مزيدًا من المؤيدين، ومن ثمّ تمتنع من أن تصبح وسيلة قابلة للتّطبيق بهدف تلبية المطالب الحالية في مجال تنظيم العنف.

الهوامش:

Bourgois, P. (2003) *In search of respect: Selling crack in El Barrio*. Cambridge: Cambridge University Press.

Feltran, G. (2010) “Crime e castigo na cidade: os repertórios da justiça e a questão do homicídio nas periferias de São Paulo.” *Caderno CRH 23* (58).

Gambetta, D. (1993) *The Sicilian Mafia. The Business of Private Protection*. Cambridge: Harvard University Press.

Venkatesh, S. (2009) Gang leader for a day. London: Penguin UK.

توجّه كلّ المراسلات إلى ريكاردو كالداس كافالكانتي على العنوان <ricardocaldas13@gmail.com>

> التفاوت المهنيّ في البرازيل

بقلم لوكاس بيريرا فان دار ماس (Lucas Pereira Wan Der Maas)، جامعة ميناس جيراس الاتحادية (UFMG)، البرازيل.

في البرازيل، لم يعد تسلق السلم المهني والحصول على شهادات عالية يمنحك ميزة واضحة في سوق العمل.

يشهد العالم المهني في البرازيل تغيّرا نتيجة التطوّر في نظام التعليم العالي وإرساء الديمقراطية، حيث تضاعف عدد السكّان الحاصلين على شهادات جامعية خلال العشرية ٢٠٠٠ -٢٠١٠ بما في ذلك العدد الكبير من الأشخاص ذوي المشاركة المنخفضة تقليديًا في التعليم العالي، ولا سيما النّساء والأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم من السّود أو ذوي البَشرة الدّاكنة وذوي الدّخل المحدود.

وبينما شهدت بلدان الدخل المرتفع توسّعا كبيرا في التّعليم الجامعي في ستّينات القرن الماضي بنسبة فاقت النّصف (٥٠ في المائة) في صافي معدل الالتحاق بالمدارس، لم تحقّق البرازيل تلك الزيادة إلّا خلال الثمانينات. كما ارتفعت نسبة الطلبة الذين تراوح أعمارهم ما بين ١٨ و٢٤ سنة، والمؤهلين للحصول على تعليم جامعي خلال سنة ٢٠١٠ من ٢٨,٤ في المائة إلى ٤٨,٥ في المائة. ومع ذلك، راوحت نسبة الأفراد الذين التحقوا فعليًا بالتعليم العالي بين ٩,١ في المائة و ١٨,٧ في المائة لا غير. كما شهدت نسبة صافي معدل الالتحاق بالمدارس ازديادا ليتضاعف من ٧,٤ في المائة إلى ١٤ في المائة وهي نسبة تعدّ منخفضة مقارنة ببعض دول أمريكا

اللاتينية مثال الشيلي والأرجنتين اللّتان سجّلتا أرقاما تفوق ٣٠ في المائة سنة ٢٠١٠ .

بالإضافة إلى ذلك، لم يف ولوج المِهنيين الجدد من خرّيجي الجامعات إلى سوق العمل بما يستوجبه الطلب المقابل فلم يرق إلى متطلّبات السوق. يجري حاليّا سيناريو تتضخم فيه الشهادات الجامعية، ويتّسم بالجمع بين متطلبات التعليم العالي ونقص طاقة استيعاب المهنيين والإختصاصيين في سوق العمل فضلا عن تنامي المنافسة على الوظائف المهنية وانخفاض قيمة الشهادات الجامعية وتردّيها الاقتصادي. لا تتعلّق حالة التّضخم هذه بعدم التّوازن بين العرض والطلب فحسب، ولكنها تتّسم كذلك بالحدّ من قدرة المجتمع على إنتاج مزايا وفوائد أفضل من خلال وثائق الإعتماد، والتي تشهد تقلّص قيمتها باعتبارها آلية توزيع اجتماعي.

يهدف بحثي الدّكتورالي إلى محاولة فهم كيفية تأثير اتساع نطاق القاعدة الاجتماعية للمجموعات المتخصّصة وانخفاض قيمة الشهادات ووثائق الاعتماد المتزامنين في سيرورات الحراك الاجتماعي الطبقي والتقسيم الطبقي الاجتماعي القائم على الكفاءة المهنية خاصّة من حيث الحفاظ على الوظائف المرتبطة بالطبقة الوسطى واكتسابها. ركزت دراستي على مسارات مهنتين في مجال الصّحّة، هما الطبّ والتّمريض وذلك باعتماد التحليل التجريبي للتفاوت فيما بين المهنيين في المهنتين وداخل كل واحدة منهما خلال الفترة بين ١٩٩١ و ٢٠١٠.

لقد قمت باستخدام بيانات علم السكّان والتعليم العالي وسوق العمل التي أتاحتها الموارد العمومية، إضافة إلى البيانات الأساسية المستقاة من خلال استطلاع عبر الإنترنت شمل عيّنةً تكونت من ٢١٧ طبيبا و ٢٢٢ ممرّضة. كما قمت ببناء المسارات من خلال المراسلات المتعدّدة والتّحليلات العنقودية سعيا إلى رسم تنظيم للمساحة المهنية بطريقة تجريبية بالاعتماد على المتغيرات التي توصّف المسارات الفردية المختلفة بداية بعائلة المنشأ مرورا بالتدريب المهني وصولا إلى الإدماج في الوظيفة. لقد سمح التّحليل بتفسير الفضاء المهني الذي يشمل الوظيفة والأقسام وتنقّل /إزاحة الموظّفين.

يمكن استعراض أربع نتائج للبحث، على الأقلّ، وهي كما يلي:

١. ارتفاع هائل في عدد الشهادات الممنوحة (الديبلومات) وفي أعداد الخريجين نتيجة تزايد الشغورات في التّعليم العالي في الفترة ١٩٩١-٢٠١٠.

٢. توسّع القاعدة الإجتماعية للتوظيف لا سيما بين النّساء والطلبة محدودي الدّخل وممّن يصنّفون أنفسهم سودا أو داكني البشرة.

٣. تدني قيمة الشهادات لدى الطبقة الوسطى في سياق تزايد المنافسة على الوظائف ذات الأجر في الأسواق المهنية،

٤. تزايد في التّسلسل الهرمي الأفقي بين صفوف الطلبة المزاولين (ما قبل التخرج)، ترافقها صنوف من الحرمان تعانيها النساء، والسود وداكنو البشرة، والشباب و الأفراد الذين يمارسون مهنا أقلّ تميزا.

أظهرت المسارات التي تم تحديدها (وإن لم تكن العنصر الوحيد الممكن) أهمية الإرث العائلي ومسارات التعليم العالي في تقلّد المناصب البارزة في المجال المهني. تساهم فترة التخرج وسنّ المختصين أيضًا في التفاضل بين المهنيين وداخلهم. كما تلعب التجزئة على أساس الجنس دورًا حيث تبيّن أن مشاركة النساء أعلى على مستوى المسارات الأقلّ رسملة. وتجدر الإشارة إلى إنتاج الاختلافات بين المهنيين وداخلهم على حدٍّ سواء لأوجه التفاوت في ما بينهم وتعزيزها داخل المجال المهني، وتنعكس هذه الفوارق أيضًا في الإدراك الطبقي للمستجوبين.

وباختصار، أدّى الانفتاح على المِهنية في البرازيل في الفترة بين ١٩٩١ و ٢٠١٠ إلى إعادة تعريف الفضاء المهني الذي أصبح أقل رسملة وغير متكافئ. ومع ذلك، لم يتغير هيكله الداخلي من حيث الأقسام داخل المهنة وداخلها مع الحفاظ على المهنيّة والتمسّك بها بوصفها آلية لإعادة إنتاج المناصب المرموقة، على الرغم من توسّع حركات الترقّي الاجتماعي. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى لوكاس بيريرا فان دار ماس على العنوان <lucaswander@hotmail.com>

مسارات الطبقة الوسطى في ريو دي جانيرو

بقلم إزابيلّا فييارا (Izabelle Vieira) برنامج الدّراسات ما بعد التخرّج في العلوم الاجتماعية، جامعة ريو دي جانيرو الحكومية، البرازيل PPCIS/UERJ

رسم توضيحي من اربو

شهد البرازيل في العقد الأوّل من الألفية الثالثة لحظة اقتصادية مواتية حين شهدت السّاكنة تحسّنا في مستويات الدّخل وزيادة في الاستهلاك. وفي سنة ٢٠١٤، اندلعت أزمة سياسية واقتصادية خطيرة في البلاد تجلّت بشكل رئيسي في فقدان الوظائف وانخفاض قيمة العملة.

و في سعي منّي إلى فهم سيرورات الحراك الاجتماعي وأثر الأزمة الأخيرة في أوجه حياة الطبقة الوسطى، قمت بإجراء دراسة بحثية نوعية تتألّف من ملاحظة الأفراد المشاركين في البحث ومن مقابلات فردية معمّقة شملا ٢٨ من سكّان المُجمّع السّكني الواقع في حي بيشينشا ، ريو دي جانيرو.

يحدّد المشاركون في البحث أنفسهم بانتمائهم إلى شريحة وسطى في هرم البنية الاجتماعية يشار إليها غالبًا باسم «الطبقة الوسطى» أو بالعبارات ذات الصّلة.

يُسلِّم المجيبون بأنهم يشهدون سيرورات صعود وتدهور. يفيد إيغور البالغ من العمر ٤٢ سنة ويعمل سائقا: ‹‹أنظر، لقد كنت في المدرسة الثانوية، وكنت، لا أقول بأني كنت من بين المتميّزين، ولكن كنت كذلك تقريبا. واليوم أجد نفسي في الدرك التحتانيّ››. يتمثّل التصوّر العام في أن فترة الازدهار التي شهدتها البرازيل كانت خيالية لأنها كانت تفتقد إلى دعامة سياسية واقتصادية واجتماعية متينة.

يعتقد الفريق الذي خضع للدراسة أن البعد المتّصل بالإستهلاك يمثّل المحركَ لسيرورة التمييز خلال سنوات الرقيّ. فهم يحتاجون إلى التقليص من أنماط استهلاكهم في مواجهة الأزمة الاقتصادية لتصبح السلعُ حدودًا رمزية غير مرضية: إذ يشير آرثير (٤٦ سنة، سلاح الجوّ العسكري) إلى: ‹‹أنّ السّلع الإستهلاكية توفّر مؤشراً غير ملائم على كيفية نموّ الفرد››. أمّا غيلمار، تاجر ٦٤ سنة، فيعتقد أنّ: ‹‹الأمر يتعلّق بمسألة الدّعاية في تضاعيف الطبقة الوسطى، مما يدفع إلى المزيد من الإبحار في السّفر، و لكن بمجرّد انتهاء السفر تعود إلى واقعك. [يضحك]››.

كما أفاد المشاركون الذين أجريت معهم المقابلات أن الأولياء يعلقون آمالا كبيرة داخل أسرهم، حالمين بأن أبناءهم سيحصلون على تعليم أفضل منهم. إذ يقدّم هؤلاء الأولياء «تضحيات» حقيقية حتى يتمكّن أبناؤهم من التّحصيل التعليمي والإلتحاق بالمدارس الإبتدائية والثانوية في المؤسسات الخاصّة. يمثّل نقلُ القيم والسّلوكيات وفقا لإيلزا ٤٧ سنة، معطّلة عن العمل، قطاع الأمن، أحد العوامل الرئيسة في رفض الإلتحاق بالمدارس الحكومية: ‹‹[...] إنها مسألة تتعلّق بالعيش مع أطفال آخرين ذوي تنشئة مختلفة ، أليس كذلك ؟! وهذا هو الهمّ الأكبر››.

لدى الأشخاص الذين شملتهم المقابلات شعور عميق بعدم الأمان وهم غيرُ واثقين في الحفاظ على وضعهم الاجتماعي. ومن هذا المنطلق، تعدّ المدرسة الخاصة رمزًا للانتماء الطبقي وأداة له. تشير لارا ٤٢ سنة معطّلة عن العمل، قطاع الأمن: ‹‹ربما يحتاج إبني إلى الدراسة في المدرسة الحكومية. سأجد نفسي بالفعل أنتمي إلى طبقة أخرى. وسيغدو الوضع غريبا!››

تقتصر الطبقة الوسطى على امتلاك المعارف ومهارات العمل فهي لا تنعم بثروة متراكمة ولا بمال مكتسب. ولهذا السبب يتوجّب عليها تجديد ‹‹رأس المال›› هذا مع كل جيل وهو أمر يتطلب جهداً والتزاماً. هي تراهن على أبنائها بوصفهم ضمانات لمشروع الترقّ الاجتماعي نتيجة عجزها عن أن تلمح في الأفق بشائر تحسين وضعها في سياق الأزمة الراهن. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى إزابيلّا فييارا على العنوان <representar.mg@hotmail.com>

> التقشّف:
إضرارٌ بشمولية الرعاية الصحيّة؟

بقلم ماريا باتمسيدو (Maria Petmesidou)، كلّية ديموكريتوس في جامعة تراقيا، اليونان، أنّا غيين (Ana Guillén) جامعة أوفيدو أسبانيا، وإمانويال بافولِيني (Emmanuele Pavolini) جامعة ماكِيراتا، إيطاليا.

يمكن لأيّة تغييرات تحدثُ وأيّة تعديلات تُدْخَل في نطاق الخدمات المقدّمة بشكل جماعي والشروط التي تحدّد استحقاقها أن تُدخِلَ تغييرا ملحوظا في ملامح شموليتها وفي نمط التّضامن الأساسي. ثمّة أنظمة رعاية صحيّة شاملة في إيطاليا وإسبانيا والبرتغال واليونان منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي وأوائل الثمانينيات. إلّا أن البرتغال واليونان تكشفان عن شمولية رعايتهما الصحية «غير المكتملة»حيث ظلّ ذلك النّوع المختلط من الرعاية الذي يساعد على استدامة أوجه التفاوت في تقديم الخدمة قائما حتى الآونة الأخيرة. يؤلّف مثل هذا النوع بين نظام صحّي وطني وتغطية بالتأمين الصحّي والاجتماعي الذي تستفيد منه الفئات الاجتماعية المميزة وبين مبالغ مشطّة يدفعها الأفراد مباشرة لقاء خدمات الرعاية الصحية اللّازمة. لقد تكبّدت جميع منظومات الرعاية الصّحية الأربعة خسائر فادحة نتيجة الأزمة المالية التي ألحقت بها أضرارا جسيمة، وكان بشكل أعمق ولفترة زمنية أطول في اليونان.

يَرِدُ في هذا السياق السؤال التالي: هل وضعت الأزمة وسياسة التّقشّفِ المتّبعة منظومات الرعاية الصحّية الأربعة على مسار يقود نحو تحوّلات ملحوظة في نطاق شمولها ومضمونها؟ يبيّن مختصر الجواب أن بوصلة الأدلّة لا تشير حتى الآن إلى هذا الاتّجاه بشكل واضح وصريح. لقد تمّ تنفيذ مجموعة من السياسات المتماثلة في جميع البلدان الأربعة خلال العقد الماضي انعكست على سبيل المثال في ارتفاع تقاسم التكاليف (معظمها للأدوية) وفي تغيّر أصناف المخصّصات، إضافة إلى تقلّص المواد والموارد البشرية. ومع ذلك، ظلّ مدى تحويل هذه التدابير لتكلفة رعاية المرضى وزيادة التفاوت في الحصول على الخدمات مختلفا اختلافًا عميقا بين البلدان الأربعة. علاوة على ذلك، أدّى التقاء الضغوط الخارجية والداخلية في اليونان والبرتغال اللّذين واجها أخطر أزمة ديون سيادية (وخضعا لبرامج إنقاذ) إلى إحداث تغييرات هائلة كانت ترمي إلى التصدّي لتجزئة المنظومة وإلى تعزيز الشفافية وتطوير المعادلة بين الأحكام، وإن كان قدر الخدمات التي تقدّمها الحكومة ذا حجم صغير.

> انخفاض الإنفاق العام وعدم تلبية الحاجات

شهد إنفاق الفرد على الصّحة العامّة انخفاضا بالغا (مُقَيَّمًا بمعايير القوّة الشرائية لأسباب تتعلّق بالمقارنة وبأسعار سنة ٢٠١٠ الثّابتة) في ذروة الأزمة (٢٠٠٨-٢٠١٣) بنحو ٣٠ في المائة في اليونان، وبنسبة ١٢ في المائة في البرتغال، كما سَجّل انخفاضا بنسبة ٨ في المائة في إيطاليا و٣ في المائة في إسبانيا. وكاد يصيبُه الركودُ لاحقا في اليونان وإيطاليا، إلّا أنّه استأنف الاتجاه التّصاعدي المعتدل في إسبانيا والبرتغال. ومع ذلك، اتّسعت الفجوة في كلّ واحد من البلدان الأربعة مقابل متوسط الاتحاد الأوروبي ال١٥ (أي من بين الدول الأعضاء الـ ١٥ قبل توّسع الاتحاد الأوروبي ليشمل بلدان أوروبا الشرقية). وانخفض إنفاق الفرد على الصحّة العامّة في اليونان سنة ٢٠١٧ إلى أقلّ من ثلث متوسّط الاتحاد الأوروبي ١٥ وإلى نصفه في البرتغال وحدها، بينما ظلّ إنفاق الفرد أقربَ إلى هذا المعدّل في إسبانيا وإيطاليا. وفي المقابل، سجّل الإنفاق الخاص لا سيما منذ ٢٠١٣، ارتفاعا في جميع البلدان الأربعة، حيث شمل مؤخرًا ما بين ٤٠ في المائة من إجمالي الإنفاق على الصحة (في اليونان) و ٢٤ في المائة (في إسبانيا).

في اليونان، وبفارق كبير، نسجل أعلى معدلات عدم تلبية الحاجة بشأن الرّعاية الطبية. يعزى هذا الإرتفاع أساسا إلى التكاليف الباهظة. فحتّى الأسر متوسطة الدّخل في هذا البلد، ولا سيما تلك التي تعول أطفالا وكبار السن، تواجه عوائق مالية تقوم في وجه إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية. وعليه، تظلّ نسب المخاطر المتّصلة بإمكانيّة بلوغ المدفوعات الخاصّة نسبا «كارثية» من منظور الإخلال بميزانية الأسرة مرتفعة. في إسبانيا وإيطاليا تشكل زيادة فترات الانتظار للعلاج المتخصّص ورعاية المستشفيات خلال الأزمة العائق الرئيس الذي يؤثر في مدى رضا الناس عن مستويات الرعاية الصحية المختلفة. و رغم ذلك، ظلّ انتشار الاحتياجات المستوفاة في أدنى مستواه في إسبانيا، حيث توجد تفاوتات إقليمية كبيرة في توزيع الموارد الصحية في هذين البلدين. ويبرز هذا بشكل صارخ في إيطاليا حيث تفتقر المناطق الجنوبية إلى الموارد الكافية مقارنة بالمناطق الشمالية والوسطى.

تعزّز الإصلاحات التي تشمل العتبات والرّصد الأكثر صرامة لأنشطة الأطباء (مثل الحدود الخاصة بعدد الإحالات للقيام بالاختبارات التشخيصية/المختبرية، وتلك المتعلّقة بالحد الأقصى للمبلغ الشهري للأدوية الموصوفة،إلخ...) في اليونان (وإلى حدّ ما في البرتغال أيضًا) من شفافية المنظومة وتسهم في احتواء التكاليف، إلّا أنها تؤثر في الوقت ذاته في نظام الملاحة ونفاذِيّته. ويتفاقم هذا نتيجة التجزئة التي تواجهها مسارات الرعاية (تقريبا) بين الرعاية الأساسية والرعاية الصحية في المستشفيات المتخصّصة في هذين البلدين. ومما يزيد الطين بِلّة، الارتفاع النسبي لحالات الدخول إلى المستشفيات التي يمكن تجنبها عند التعامل مع الأمراض المزمنة (مثل السّكري وحالات ارتفاع ضغط الدم والربو وغيرها...) وهو ما يجسد أوجه عدم الكفاءة في واجهة الوقاية الخاصّة بالرعاية الأولية في جميع البلدان الأربعة مع ما يخلّفه من آثار سلبية في المساواة.

> النقاط مثار الانشغال

فيما يلي بعض أهمّ النقاط المثيرة للقلق. أولاً، إن الالتزام بالسياسات الصحية الضاغطة على موارد القطاع العام قائم وسيظلّ. وينعكس هذا في الارتفاع المطرد لنصيب الفرد من الإنفاق على الصحة الخاصة والذي تقابله الزيادة البطيئة إلى حد ما (أو الركود) في الإنفاق العام. ثانيًا، ولئن ظلّت أهليّة التّغطية شاملة من حيث المبدأ إلّا أن النفاذ إليها عمليّا وبشكل فعليّ يمثل تحدّيًا لعدد من الفئات الهشّة (بسبب توليفات متفاوته من الأسباب، مثل التكلفة الباهظة، وفترات

”في اليونان ، حتى الأسر ذات الدخل المتوسط ، وخاصة تلك التي لديها أطفال وكبار السن ، تواجه عوائق مالية أمام الرعاية الصحية“

انتظار المواعيد الطويلة، والمسافات التي على المريض اجتيازها لبلوغ المستشفى إلخ...- في كل بلد). ثالثًا، توسّع نطاق التأمين الصحّي الخاصّ (على أساس مهني أو طوعي) حيث تضاعف تقريبًا في إسبانيا وارتفع بشكل بارز في البرتغال خلال العشريّة ٢٠٠٥ -٢٠١٥، وهو على نفس وتيرة التنامي في إيطاليا على خلاف اليونان الذي عطّلت الأزمة فيه الاتجاه التّصاعدي في أوّل مراحله. ولكن يظلّ دفع النفقات من الأموال الخاصة مرتفعا بشكل مطّرد، إذ ينصرف حتى الآن سعي التأمين الصحي الخاص في المقام الأوّل إلى النفاذ الأسرع إلى الرعاية المتخصّصة وتمتّع موظفي بعض الشركات الكبيرة بهذه التغطية بشكل أساسي.

ما الذي سيكشفه لنا هذا الإتجاه في المستقبل في سياق احتمال تعرض التغطية الشاملة للخطر نتيجة عدّة عوامل منها السياسات التي تعيد رسم المزج بين القطاعين العام والخاص، وتفضيلات العمال، والسياسات الضريبية، إلخ. وإن أصبح التأمين الصحي المهني شاملاً (أي تغطيته لغالبية السكان العاملين وخضوعه للتنظيم الدقيق كما هي الحال على سبيل المثال في بعض دول شمال أوروبا) فقد يحافظ على المساواة في عملية النفاذ إليه وهذا من شأنه أن يزيل بعض الضغوط على الموارد المالية العمومية ولكن مع المحافظة في الآن نفسه على تغطية شاملة. ومع ذلك، وفي حال اقتصار تغطية التأمين المهني على السّكان العاملين من الفئات (المميزة)، فمن المحتمل أن يؤدّي إلى تحوّل التضامن إلى نوع مهني متبادل يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تقويض الشمولية.

وأخيرًا، ستواجه المنظومة العامّة في المستقبل المنظور مزيدًا من التحدّيات من خلال جملة من الضغوط المالية الخطيرة المصاحبة للتقدم التكنولوجي السّريع في قطاع الصحّة، وكذلك الحاجة المتزايدة إلى كل من الخدمات الوقائية في مراحلها «الأولية» (بسبب ضعف أداء البلدان الأربعة) وخدمات الرعاية الاجتماعية في ‹›مراحلها النهائية» (ولكنها في الأغلب طويلة الأمد) بسبب التهرّم السكاني. قد تقوم هذه العوامل بدور المحفّزات الإضافيّة لإعادة ترتيب الواجهة بين القطاعين العام والخاصّ وتحويل ديناميات التّضامن الاجتماعي في مجال الرعاية الصحية. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى كلّ من

ماريا باثمسيدو على العنوان <marpetm@otenet.gr>

وأنّا غيين على العنوان <aguillen@uniovi.es>

وإمانويال بافوليني على العنوان <emmanuele.pavolini@unimc.it>

> مِنَح البطالة
في عصر العمل العرضي الجديد

بقلم دانييل كليغ (Daniel Clegg)، جامعة إدنبرة البريطانية

كانت عقود ساعات الصفر موضوعًا ثابتًا للاحتجاجات العمالية في المملكة المتحدة.
تصوير كريستوفر توموند

لطالما مثّل منح تعويضات البطالة للبالغين القادرين على العمل إحدى أكثر المسائل إثارة للجدل في السياسة الاجتماعيّة. صُمّمت هذه المنح لتوفير حماية عند فقدان مصدر الدخل نتيجة الحرمان من العمل المأجور بشكل غير إرادي، لكنها تتعرّض للنقد باعتبارها إعانة ماديّة لمن يرفض العمل. يروج هذا النقد خاصة في الخطاب الإعلامي والنقاش السياسيّ خلال العقود الأخيرة. وقد مثّلت السياسات التي ضيّقت ما يُسمى شروط الانتفاع، أي زيادة المتطلبات المفروضة على الباحثين عن عمل لإثبات جهودهم للعودة إلى الشغل، مدعومة بعقوبات في شكل تخفيض للمساعدات أو إلغائها بسبب عدم الامتثال للشروط، أبرز ملامح إصلاح منح البطالة في الدول الأوروبية خلال ربع القرن الأخير. سعت تلك الاجراءات إلى الاستجابة إلى الانشغال الشعبيّ المتصاعد حول الاستفادة غير المستحقة من إعانات البطالة، لكنها، وبشكل مفارق، عزّزت التصور العام بانتشار إساءة استخدام النظام.

> تفتيت العمل ولايقينيته

يتجاهل هذا الانشغال طويل الأمد بالاستفادة غير المستحقة من منح البطالة، والخطاب المرتبط به حول مسؤوليات الباحثين عن عمل، التحدي الأكبر الذي يواجه منح البطالة في بدايات القرن الواحد والعشرين. ظهرت

منح البطالة في أسواق عمل يُنظَّم فيها الشغل بشكل يوفّر للعمال (الذكور) ساعات عمل أطول ووظائف أكثر استمرارا. وبرزت «استدامة» قوة العمل نتيجة نموّ التصنيع، لكنها كانت أيضا هدفا لسياسة الدولة والضغط المجتمعي.

اليوم، وعلى العكس مما كان، تشهد الاقتصادات ذات الطابع الخدميّ في الدّيمقراطيات الثرية بروز أنماط متنوعة من علاقات العمل غير التقليدية، لا سيما عودة العمل المؤقت والمتقطّع (على الطلب المحدد)، الذي يتخفّى أحيانا تحت قناع العمل المستقل. وسهّلت التكنولوجيات الجديدة تفتيت مهام العمل، معجّلة ظهور «اقتصاد العربة». في ما يتعلق برد فعل الحكومات، هي في أفضل الحالات مترددة في مكافحة هذه النزعات، بل وكثيرا ما تروّج لها باعتبارها طريقا للنمو والتنافسية وزيادة فرص العمل. أما النقابات، فقد ضعفت وثبت عجزها عن المقاومة. نحن بصدد الانزلاق في اتجاه عصر جديد للعمل العرضي (casual).

يعتبر العمل بالنسبة للكثيرين اليوم، وخاصة من أصحاب المهارات الضعيفة، نوعا مختلفا من «التهديد الاجتماعي» الذي صُممت منح البطالة لتخفيفه. لم تعد البطالة مرحلة مؤقتة تتخلل تعاقدين قارين وطويليْ الأمد، بل هي بصدد التحول إلى ملمح متواتر في حياة مهنيّة يميّزها تعاقب فترات عمل قصيرة غير منتظمة وغير آمنة، وتتزايد ضبابية الحدود بين البطالة والعمل. فهل يعتبر موظف يعمل خلال الأسبوعين الأول والأخير من كلّ شهر، لكن دون أن يعمل بينهما، موظفا أم عاطلا عن العمل خلال ذلك الشهر؟ وهل يُعرَّف وضع الموظف الذي يعمل في وظيفتين على أنّه موظف أم عاطلا عن العمل بعد خسارة إحدى الوظيفتين؟

> منح الموظفين

لا تتمثل السياسة التي ترمز إلى التحديات المعقدة التي تواجه منح البطالة في سياق سوق العمل الجديدة في توسع الشّروط الجديدة المفروضة للاستفادة من النظام، بل في النمو المتقطع والمتفاوت لمنح الضمان الاجتماعي للموظفين. ظهرت هذه المنح وتوسعت خلال الأعوام الماضية في عدد من دول الرعاية الاجتماعية الأوروبية، باعتبارها استحقاقات قائمة بذاتها أو عبر تغيير معايير الأهلية في تأمينات العمل أو منح المساعدة، فيما تثبت زيف الاعتقاد بأن سبب البطالة هو ضعف جهود الناس أو حماسهم أو مسؤوليتهم. ببساطة، ظهرت منح الموظفين لأن فرص إعادة التوظيف المتوفرة للباحثين عن عمل في أسواق العمل الأوروبية المعاصرة توفر أجورا وأمنا أقلّ مما توفره منح البطالة، رغم تواضع قيمة هذه الأخيرة.

ولكن، تشهد مقاربة سياسة دعم المداخيل عبر نظام المنح الاجتماعية مشاكل خاصة بها. فحتى توفر هذه المقاربة حوافز مجدية للعاطلين عن العمل بحيث يعودوا إلى سوق العمل، لا يجب أن توفر منح الموظفين مجرد دعم لدخلهم بل كذلك ضمانا بألاّ يفقدوا عملهم الجديد بسرعة وأن يجدوا أنفسهم في وضع أسوء مما كانوا عليه. يفتح ذلك الباب لأن تكون فترات العمل والبطالة متناوبة إلى أجل غير مسمّى، وربما يمأسس علاقات العمل المتقطعة وقصيرة الأمد من خلال الدعم الذي يقدمه نظام المنح. وتعاني مقترحات وضع حدّ أدنى من الدخل الشامل من هذا العيب. وفي حين توجّه منح الموظفين لذوي الدخل الضعيف للحدّ من تكلفتها، فإنها تنزع نحو ترفيع الضرائب على الموظفين الساعين إلى زيادة دخلهم أو عدد ساعات عملهم، ما يعزز ارتهان الموظفين للوظائف ذات الدخل المنخفض.

> أمان مرن (flexicurity) أم توليد للاستقرار؟

في مواجهة هذه التحديات، أعلنت بعض الحكومات الأوروبية مؤخرا، على غرار إصلاح تأمين البطالة في فرنسا عام ٢٠١٩، وضع قيود على منح الموظفين، في رهان جديد على أن يؤدي تعزيز شروط الاستفادة إلى تحويل البطالة إلى عملٍ قار. فرغم بقاء منح الموظفين، تم وضع شروط في محاولة لتشديد الضوابط السلوكية على المتقدمين للحصول عليها بهدف دعم التطور في العمل، على غرار نظام الرصيد الشامل الجديد في المملكة المتحدة. وفي كلتا الحالتين، تبدو مسؤولية الظروف التي تشهدها أسواق العمل ملقاة على عاتق المتضررين منها.

الجوهر الحقيقي للموضوع هو صعوبة تكييف أنظمة المساعدات المالية التي تمثل محورا مهما قامت عليه دول الرعاية الاجتماعية الأوروبية المعاصرة، ومنطقها المؤسس على تعويض المخاطر، في السياق الذي تشهده سوق العمل، تلك التي صار العمل فيها غير آمن للكثيرين. يمثل مفهوم الأمان الوظيفي المرن –المستحدث مؤخرا للدمج بين مرونة السوق (flexibility) والأمان الاجتماعي (social security)- حيلة رائعة لكنه لا يوفر سوى القليل من الإرشاد العملي عن كيفية حماية دخل العامل العرضي دون تكاليف متنامية وآثار غير مرغوبة، أو كليهما معا. لن تفقد الحماية من البطالة معناها فقط في حال تمكنت أسواق العمل الأوروبية من إنتاج حدّ أدنى من الأمن الوظيفي، ويقتضي ذلك صياغة قوانين عمل أفضل وليس وضع رقابة أكثر صرام على سلوك العمال الذين يشغلون وظائف هشّة. ■

توجه كل المراسلات إلى دانييل كليغ على العنوان <Daniel.Clegg@ed.ac.uk>

> تذويت (Subjectifying) السياسات الاجتماعية واستقطاب المجتمعات

بقلم رولاند أتزموللير (Roland Atzmüller)، جامعة يوهانس كيبلر، النمسا.

هيمن على تطور أنظمة الرعاية الاجتماعية، في أوروبا خاصة، الانتقال مما يسمّى أنشطة الرعاية السلبية المرتبطة بنماذج النمو القائمة على الأجور (الفوردية) إلى ما يسمى دول التقشّف وهيمنة سياسة الأنشطة الاجتماعية القائمة على الموارد (supply-side oriented). طبقت السياسة الأخيرة عبر مشاريع إصلاح نيوليبرالية في بلدان كثيرة منذ نهاية الثمانينات والتسعينات، وتشددت عقب ٢٠٠٨. تبنت هذه الإصلاحات تعزيز مسؤولية الأفراد وعائلاتهم في ما يتعلق بالحماية الاجتماعية من مخاطر الأسواق الرأسمالية، وتُمثل خصخصة الحماية الاجتماعية (رواتب التقاعد، الصحة) في عدة دول ميزة أنموذجية لهذه السياسة التي تعزز انعدام المساواة والأمان.

لكن، يرتبط إيكال المسؤولية للأفراد بالأنشطة التي تستهدف التكييف الدائم للذوات (السلوك تجاه العمل، المهارات والكفاءات) مع تغيّرات ديناميات السوق والأزمة الاجتماعية. تميل السياسات الاجتماعية المفردنة والمذوتة إلى تأمين خيارات التبادل بين قوة العمل ورأس المال ومضاعفتها وإضفاء المزيد من المرونة عليها، وذلك عبر تعبئة جميع البالغين القادرين على العمل. يشمل ذلك أنشطة على غرار توسع الرعاية المقدمة للأطفال وكذلك (استمرار) تحسين تشغيلية الأفراد في الاقتصاد المنظّم. ونظرا لارتباطه بالتقشّف، جاء الانتقال نحو السياسات الاجتماعية القائمة على رأس المال البشري على حساب مطالب أوسع بتوفير الحماية الاجتماعية والرعاية التي تهدف إلى ضمان التماسك الاجتماعي وإدماج المجموعات الاجتماعية الهشّة. وقد قاد ذلك إلى ارتفاع مستويات الفقر والإقصاء الاجتماعي في عدة دول، حيث صارت مجموعات مثل كبار السنّ والمعوقين وأصحاب الأمراض المزمنة تعتبر عوامل تكلفة غير منتجة.

قادت هذه التغيرات إلى زيادة أهمية ما يسمّى خدمات الرعاية الاجتماعية التي تتمثّل مَهَمّتها الرئيسة في تأهيل الناس عبر الدمج المتواصل والمتناقض بين العمل الاجتماعي والتربية الاجتماعية مع سياسات سوق العمل النشطة والتعليم والتدريب المهني، إلخ. يتنامى إيكال أنشطة خدمات الرعاية الاجتماعية إلى المنظمات التطوعية وحتى القطاع الخاصّ، ويجري التحكم فيها عبر أنظمة تمويل جديدة (الأجر مقابل الانتاج، الأجر حسب الأداء، العقود قصيرة الأمد، إلخ). وتقدم هذه التطورات للمستفيدين من خدمات الرعاية الاجتماعية أنشطة مغرية تَعِدُهم بتنمية قدراتهم على إدارة ذواتهم طبقا لمتطلبات السوق، لكنها تخلق توتّرات ومتطلبات جديدة لموظّفي خدمات الرعاية الاجتماعية، إذ عليهم الموازنة بين ندرة التمويلات بسبب التقشّف والمتطلبات المهنيّة وجودة العمل مع توقعات المستفيدين وكذلك ممانعتهم.

يخلق ذلك تحديات جديدة للبحث النقدي، اذ تتجاوز فردنة أنظمة الرعاية الاجتماعية والسياسات الاجتماعية وتذويتها التركيز على إلغاء-تسليع أنظمة الرعاية الاجتماعية. تركز تلك التحليلات على مختلف الطرق التي تحمي بها أنظمة الرعاية الاجتماعية العمال، جزئيا على الأقل، من الآثار الاجتماعية السلبية الناتجة عن المراكمة وأسواق العمل الرأسمالية (إلغاء التسليع) والأنماط العائلية التقليدية المستقرة القائمة على عمل الذكور، أو تمكين النساء من تحصيل حقوق اجتماعية خاصة بهن وإسهامهن في العمل المأجور. مع وعيها بالتباسات السياسات الاجتماعية في مجتمعات السوق الرأسمالية، تظهر تلك التحليلات أيضا دعما لما يسمّى دول الرعاية الاجتماعية الكينزية حسب النماذج الناشئة للنمو الاقتصادي والاستهلاك في الشمال العالمي بين ١٩٤٥ و٢٠٠٨. من هذا المنظور، يمكن وصف إصلاحات الرعاية الاجتماعية النيوليبرالية بأنها استراتيجيات لإعادة تسليع قوة العمل عبر لبرلة أسواق العمل وأنظمة الرعاية الاجتماعية وإضفاء المرونة عليها من أجل إخضاع الحماية الاجتماعية إلى منطق السوق.

ورغم أن الانتقال إلى التقشّف والسياسات الاجتماعية القائمة على الموارد الجانبية يظهر إلى أي درجة صار هذا الأخير خاضعا لديناميات اقتصادية، فإن أكثر من ثلاثة عقود من المحاولات النيوليبرالية لتحجيم أنظمة الرعاية الاجتماعية وخفض النفقات الاجتماعية لم تنجح في تقليص مستويات الإنفاق الإجمالية في أغلب الدول. ولكن هذا لا يفيد عند البحث إن كانت الأهلية الفردية كافية للاستفادة من التحويلات والخدمات الاجتماعية. توجد سيرورة لإعادة تنظيم وترتيب واسعة لأنظمة السياسة الاجتماعية بغية تغيير الحقوق والواجبات وكذلك السلوكات والأنشطة المنتظرة من الأفراد وعائلاتهم في ما يخص العمل المأجور وتربية الأطفال والتعليم والتدريب المهني وأساليب الحياة المنتجة والصحيّة والمعايير الثقافية إلخ. ومن منظور أوروبي على الأقل، أدت فردنة وتذويت أنشطة الحماية الاجتماعية إلى حدوث عمليات تفتيت –متفاوتة بين البلدان- لأنظمة الرعاية الاجتماعية سببتها التفاوتات الاقتصادية العالمية وأزمة المراكمة المالية وكذلك استراتيجيات معالجة أزمات الدين السيادي القائمة على التقشف.

يتأرجح تفتيت أنظمة الرعاية الاجتماعية بين سياسات التنشيط القائمة على الرّعاية عن طريق العمل لمن هم في أسفل سلّم سوق العمل، وبين ما يسمى استراتيجيات الاستثمار الاجتماعي. تركز الرعاية عن طريق العمل على الأنشطة في إدماج العاطلين عن العمل والفقراء القادرين على العمل، وكذلك فئات أخرى

"بالنظر إلى تعبيرهم بالتقشف، جاء التحول إلى السياسات الاجتماعية الموجهة نحو رأس المال البشري على حساب الطلبات الأوسع للحماية والرعاية الاجتماعية"

غير نشطة اقتصاديا ليس لها سبب منطقي (على غرار الأمومة) لعدم الانخراط في سوق العمل. من ناحية أخرى، تهدف استراتيجيات الاستثمار الاجتماعي إلى إضفاء شرعية على دور السياسات العمومية عبر ما يسمى النفقات والأنشطة الانتاجية التي تحسّن ديناميات الاقتصاد وتنافسيته. تركّز أنشطة الاستثمار الاجتماعي على التكيّف وإعادة تكوين مهارات وكفاءات الأفراد بشكل دائم، أي رأس المال البشري، وكذلك توسيع مؤسسات رعاية الأطفال. لكن هذا الهدف الأخير لا يسعى إلى تغيير التقسيم الجندري للعمل في العائلات بقدر ما يسعى لتعبئة النّساء في سوق العمل.

وعليه، عوض تغيير البنى الاقتصادية لمعالجة آثار المراكمة والسوقنة المدمرة والمنتجة للأزمات، تركز هذه السياسات على إخضاع الناس وتكييفهم لمتطلبات المنافسة العالمية والأسواق التي تتزايد مرونتها وهشاشتها. تشكل هذه التطورات نوعا من الإدارة المفردنة للأزمة تتطلب توفر إرادة وقدرة لدى الأفراد على التكيّف وتطوير مهاراتهم وكفاءاتهم، علاوة على خصائص فردية أخرى تعتبر ضرورية في أسواق مرنة ومعولمة. بذلك، تُلقى مسؤولية معالجة الآثار المدمرة لأزمة الاقتصاد المُؤَمْوَل والتغيير الهيكلي على عاتق الأفراد وتضيّق الإمكانياتهم التي يمكنهم توظيفها في تطوير قدراتهم. إضافة إلى ذلك، وباعتبارها نوعا من السياسة الاجتماعية ما بعد البولانيية، تلقي هذه التطورات مسؤولية الإدماج الاجتماعي للاقتصاد ومعالجة تداعياته على المجتمع على عاتق الأفراد، وهو ما يقوّض التماسك والاندماج الاجتماعي، ويمثّل خطرا على الدول الوطنية فقط بل وكذلك على الاتحاد الأوروبي ككلّ.

توجه كل المراسلات إلى رولاند أتزموللر على العنوان <roland.atzmueller@jku.at>

> دعم السّياسات العائلية في جنوب أوروبا

بقلم سيجيتا دوبليتي (Sigita Doblytė)، عضو لجنة الجمعية الدولية لعلم الاجتماع للبحث حول الفقر والرعاية الاجتماعية والسياسة الاجتماعية، وأروا تيخيرو (Aroa Tejero) جامعة أوفييدو الإسبانية.

يختلف تأثير القيم الثقافية على الدعم العام لتحسين سياسات الأسرة عبر دول الرفاهية الأوروبية الجنوبية.

يمثل الوصول إلى مسارات تضمن توازنا في الحياة المهنية إحدى أهم التحديات التي تواجه الأفراد ودول الرعاية الاجتماعية على حد السواء. ففي حين تشجّع دول الرعاية الاجتماعية انخراط النساء في سوق العمل، باعتبار ذلك استراتيجيةَ حماية من الفقر، تواجه العائلات صعوبات في التوفيق بين مسؤوليات الرعاية والعمل. يمكن إيكال رعاية الأطفال إلى السوق، رغم أن ذلك يضع عبئا ماليا على كواهل لوالدين، أو إلى مؤسسات رعاية توفرها أو تمولها الدولة يمكن اعتبارها أكثر إنصافا والتزاما بمنطق الاستثمار الاجتماعي.

> القيم الثقافية وتوفير الرعاية

رغم ذلك، تختلف سياسات التوفيق بين العمل والعائلة بين دول الرعاية الاجتماعية في أوروبا. تتميّز مجتمعات جنوب أوروبا بصفة خاصة بهيمنة القيم الثقافية المحافِظة والدّور المركزي الذي توفره العائلات في تقديم الرعاية. وتنفق هذه الدول على المنح العائلية أدنى بكثير مما تنفقه دول شمال أوروبا وغربها، ويبدو أنها تعطي أولوية أقل لسياسات العائلة مقارنة ببقية مجالات الحماية الاجتماعية.

عند احتساب حصته المئوية من جملة قيمة المعونات، نجد أن الإنفاق العمومي على المنح العائلية في جميع تلك الدول أدنى من المعدل في الاتحاد الأوروبي، إذ توجد كل من اليونان والبرتغال وإسبانيا ضمن المراتب الخمس الأخيرة في أوروبا حسب إحصائيات ٢٠١٦. ومع ذلك، يظهر المسح الاجتماعي الأوروبي في نفس العام أن دول الرعاية المتوسطية التي شملها المسح، عنيتُ إيطاليا والبرتغال وإسبانيا، من بين أكثر الدول الداعمة لسياسات التوازن بين العمل والعائلة، حتى وإن كان ذلك يؤدي إلى فرض ضرائب أعلى على الجميع، أي حتى مع إعلام المواطنين أن الحصول على خدمات عمومية إضافية يتطلب تمويلا إضافيا.

تُظهر عدة دراسات إمبريقية أن ردود فعل الناس تجاه السياسات الاجتماعية تحددها في كثير من الأحيان حاجات المجموعات الاجتماعية أو مصالحها. فعلى سبيل المثال، يرجح أن تظهر العائلات التي لها عدد صغير من الأطفال أو الفئات العمرية في سنّ الأبوة، دعما أكبر لتحسين الخدمات المقدمة للعائلات. ولكن دراسات أخرى تشدد على أهمية القيم الثقافية باعتبارها محدّدا للسلوك تجاه دولة الرعاية الاجتماعية وسياساتها. في مقالها «سياسات دولة الرعاية الاجتماعية وتطور ترتيبات الرعاية» (٢٠٠٥)، تجادل أستاذة علم الاجتماع في جامعة هامبورغ، بريجيت بفو-

افينغر (Birgit Pfau-Effinger)، أن الأفكار الثقافية تجاه الرعاية ومسؤوليات الدولة والعائلة والسوق مضمّنة في الخطابات العامة وأنها تشكّل ترتيبات البلاد وسياساتها.

> تباينات بين دول جنوب أوروبا

يسعى بحثنا إذا لإثارة هذه الأسئلة حول تأثير الحاجات والقيم الثقافية في تشكيل رغبة عموم الناس في دفع ضرائب أعلى مقابل خدمات أفضل للعائلات في مجتمعات جنوب أوروبا، حيث تتولى العائلة تقليديا توفير الرعاية لكن ذلك قد يتطلب مشاركة فاعلين آخرين بالنظر إلى تزايد انخراط النساء في سوق العمل. وتشير بيانات المسح الاجتماعي الأوروبي وجود حاجات رعاية غير متحققة في جنوب أوروبا، يؤكدها ارتفاع معدلات الدعم لتحسين الخدمات المقدمة للعائلات.

ولكن، تظهر النتائج أنماطا متباينة حول تأثير المصالح والقيم الثقافية في هذه السلوكات في دول مختلفة. ففي حين تعتبر دول الرعاية الاجتماعية في جنوب أوروبا متشابهة لناحية دور القيم العائلية والجندرية التقليدية، تساهم نتائج دراستنا في إظهار وجود اختلافات مهمة بينها. نعتقد أنه توجد مساحة كافية لتوسيع الخدمات المقدمة للعائلات في بعض الدول أكثر من أخرى.

توجد في البرتغال مستويات عالية ومقبولة لمشاركة النساء بصفة عامة، والأمهات بصفة خاصة، في سوق العمل، ما يؤدي إلى وجود مستويات تضامن عالية ومتماسكة في تقديم الرعاية في صفوف النساء والرجال من طبقات اجتماعية وخلفيات ثقافية مختلفة. ويترافق ذلك مع غياب وجود آثار مهمّة لاختلاف القيم الثقافية، ومع تضامن أكبر، في صفوف الأجيال الأكبر. ويوحي ذلك بوجود فضاء تصوغ فيها الدولة سياسات أكثر توجها نحو العائلات في هذا البلد.

على أن الوضع يختلف في إيطاليا من حيث دعم تحسين الخدمات الموجهة للعائلات بين المجموعات الاجتماعية. تُظهر الطبقات الاجتماعية الأقل حظا اقتصاديا دعما أضعف لسياسات العائلة، وقد يفسّر ذلك بالارتفاع النسبيّ للضرائب في هذا البلد. ويوجد أيضا أثر للقيم الثقافية، رغم أنه لم يكن متوقعا، ذلك أن الأفراد الذين يولون اهتماما للتقاليد وللتجانس، والذين يتبنون قيما على غرار العدالة الاجتماعية والمساواة أو الرعاية الاجتماعية، يظهرون دعما أقلّ لتوسيع السياسات التي تضمن توازنا بين العائلة والعمل.

يمكن ربط هذا الأثر غير المتوقع للقيم التي تنحاز بداهة إلى منطق دولة الرعاية الاجتماعية بالثقل الضريبي في إيطاليا، اذ يمكن لتوسيع سياسات التوازن بين العمل والعائلة أن يمسّ بدخل العائلات وبالتالي يضر بالقيم التي يتبناها الناس. وبعبارة أخرى، تمكن مواصلة اعتبار العائلة مؤسسة الرعاية الأكثر ملاءمة في إيطاليا، وقد يقود تبني العدالة الاجتماعية أو المساواة إلى دعم العائلة عبر سياسات تحمي دخلها المادي بدل السياسات العمومية لرعاية الأطفال. وبالفعل، توضح «دراسة القيم الأوروبية» المنجزة عام ٢٠١٧ هيمنة القيم العائلية التقليدية في إيطاليا، حيث يوافق ٥٢ بالمئة أو يوافقون بشدّة على أن الأطفال يعانون في حال كانت أمهاتهم يعملن، مقارنة بـ٢٦ بالمئة في إسبانيا.

يبدو أن اسبانيا ابتعدت عن ثقافة العائلة والجندر التقليدية أكثر من إيطاليا: يُظهر الأفراد الذين يتبنون قيم العدالة الاجتماعية والمساواة والرعاية استعدادا أكبر لدفع ضرائب أعلى لضمان خدمات أفضل للعائلات، ولكن التقاليد والتجانس لا يؤثران بوضوح في مستوى دعم الرعاية الاجتماعية. أكثر من ذلك، يظهر الدعم العالي الذي يوفره الآباء في رعاية الأطفال، وانخفاض نسبة الأطفال الذين يتلقون رعاية مؤسساتية رسمية ممن هم دون سن الثالثة، وجود حاجات رعاية غير متحققة لدى العائلات التي لها أطفال حديثو الولادة، في حين لا يظهر الأفراد الذين يواجهون صعوبات اقتصادية، أو الذين يعيشون في مدن كبيرة، مستوى عاليا من التضامن.

نهايةً، فيما تشير النتائج في البرتغال إلى احتمال أن تكون العائلات بصدد اكتساب قوّة واحتمال تطبيق مطالبها حول تحسين الخدمات، إلاّ أن الحال ليست كذلك بالضرورة في إسبانيا ولا في إيطاليا خاصة. ولكن، قد تبدء مؤسسات اجتماعية أخرى، على غرار أرباب العمل، في الاضطلاع بدور أكثر أهمية في توفير الرعاية للأطفال أو ترتيبات العمل المرنة، وهو ما لا يزال محدودا رغم تناميه في جنوب أوروبا. ولكن تتوجب الإشارة إلى أن تفاوت درجة الاستفادة من هذه المنافع يهدد مبادئ الاستثمار الاجتماعي. ■

توجه كل المراسلات إلى
سيجيتا دوبليتي على العنوان <doblytesigita@uniovi.es>
وإلى أروا تيخيرو على العنوان <tejeroaroa@uniovi.es>

> العمل التطوعي في ألمانيا:

فعلٌ خيِّرٌ أم اقتصادُ ظل

بقلم : سيلك فان ديك (Silke van Dyk) تين هوبنر (Tine Haubner)، فريديريك شايلر، جامعة يينا- ألمانيا

كثيرا ما يتم تفويض الخدمات الاجتماعية الضرورية للمتطوعين.
الائتمان: ماتياس زومر / pexels.com.

حن نواجه حاليًا أزمة الرعاية والتكاثر الاجتماعي الناجم عن تفكك دول الرفاه والاحتياجات الجديدة التي ترتبت عن التغير الديموغرافي والتغيرات الحاصلة في النوع الاجتماعي والعلاقات الأسرية. ففي الوقت الذي يُحضى فيه عدد قليل جدا من النساء بسياسة اجتماعية دائمة، تزداد أهمية إمكانات رعاية العمل غير مدفوع الأجر، والذي يكون خارج نطاق الأسرة أيضا، وأضحت تتلقى دعماً متنامياً من قبل الدولة. علاوة على ذلك، يطالب المواطنون أنفسهم بضرورة الالتزام بالصالح العام، بحيث يُنظر إلى المشاركة المدنية والعمل التطوعي على أنهما موارد إنتاجية وإعادة انتاجية فيما أضحى يرحب بالمتطوعين على أنهم أبطال في الحياة اليومية.

بناء على هذه الأرضية، نقوم بتنفيذ مشروع إمبيريقي في شرق ألمانيا وغربها لبحث كيفية استخدام الدولة للعمل التطوعي واستغلاله لتوفير الخدمات والرعاية. كما نهتم فيه أيضًا بمعرفة الكيفية التي تمت بها هذه التجربة، كيفية تفسيرها وتشكيلها من قِبل كل من الأفراد المشاركين أنفسهم والمستفيدين من مساعدتهم. وبينما توفرت العديد من الدراسات الإيجابية في حقول مختلفة تتعلق بالانخراط والعمل الخيري، أضاء الاقتصاد السياسي للتطوع بشكل منتظم وحاسم مدى الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الممارسة التي لم يتم تطويرها بعد. في هذا السياق، نستخدم مصطلح «اقتصاد الظل» لأننا نتعامل مع مجال من العمل غير الرسمي يمثل عامل الرعاية ويساهم في خلق القيمة (من

«

خلال ساعات العمل غير مدفوعة الأجر)، إلى جانب العمل المنتظم مع اشتراكات التأمين الاجتماعي. لذلك وبعبارات أكثر دقة، نريد أن نعرف إلى أي مدى يصبح الترويج للعمل التطوعي وطلبه واستخدامه من قبل الدولة وسيلة لعمليات التعويض عن العمل المنظم، وإضفاء الطابع الرسمي عليه، ورفع مستوى مهنته.

يعني التعويض هنا، في بعض الأحيان أن الأنشطة التي كانت في السابق وظائف منتظمة تحولت إلى سياق العمل التطوعي. هناك أمثلة على ذلك في دراستنا ، كما هو الحال في سياق الرعاية النهارية في المدارس عندما تعوض «المرافقة الشبابية» الطوعية نقص المعلمين أو يحل دعم المساعدين الأسريين المتطوعين محل الدعم الأسري الحكومي. كما نجد أيضًا أمثلة للاحتياجات الناشئة حديثًا، تلك التي لا تتم تلبيتها عن طريق توسيع نطاق العمل المنتظم، بل عن طريق إنشاء مجالات وأشكال جديدة من المشاركة في رعاية المسنين على سبيل المثال. بالإضافة إلى هذه الأشكال من الاستبدال المباشر للعمل المنتظم أو التوسع الممنوع في العمل المنتظم، تُظهر دراستنا المزيد من آثار التعويض، مثل تراجع رعاية الأسرة ونقص العمال المهرة (على سبيل المثال في التمريض أو الحرف أو المشورة القانونية) حيث يتم تعويضهم،هم أيضًا، من قبل المتطوعين.

وبينما تتم، على الغالب، الإشادة بالعمل التطوعي وبالمشاركة المدنية في جميع أنحاء البلاد، نلاحظ انعدام الاحترافية في مثل هذه التطورات. فالأشخاص العاديون المدربون تدريباً سيئاً يتولون في الواقع مهام مهنية في مجالات التعليم أو مساعدة الأسرة أو رعاية المسنين أو دروس اللغة الألمانية للاجئين أو المشورة القانونية. توجه هذه الخدمات غير المهنية في المقام الأول إلى أولئك الذين يفتقرون إلى الموارد للتعويض عن الثغرات في ما توفره الدولة أو لسد الاحتياجات الجديدة من خلال شراء خاص للخدمات المهنية. لذلك، لا يؤثر استخدام واستغلال العمل التطوعي من قبل دولة الرفاهية في جميع المواطنين على قدم المساواة: بدلاً من ذلك، يمكن للمرء أن يلاحظ ظهور «الخدمات السيئة المسداة للفقراء» الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف المساعدة المهنية. ومع ذلك، ليست جودة الخدمات المقدمة هي المشكلة الوحيدة، بل تسوء أيضًا ظروف المتطوعين الذين يتحولون في بعض المناطق إلى شبه - موظفين محرومين من الحقوق الاجتماعية ذات الصلة، وخاصة في القطاعات التي يُتوقع فيها أن يكون المتطوعون موثوقين ومستقرين وذوي خبرة - مثل رعاية المسنين أو العمل مع المعوقين أو الرعاية المدرسية طوال اليوم - بحيث تضطلع ما يسمى ب»العقود التطوعية» وتعويضات النفقات التي تتجاوز التعويض عن التكاليف دورا بالغ الأهمية. عادة ما تكون هذه التعويضات أقل بكثير من الحد الأدنى للأجور، بينما يتم في الوقت نفسه تقويض معايير المفاوضة الجماعية والعمل. بهذه الصيغة، تسهم المشاركة التي تمت الإشادة بها أيضًا في تقلب العمل وإضفاء الطابع الرسمي عليه على الأقل في بعض مجالات الخدمات الاجتماعية ذات الاهتمام العام.

في ألمانيا الشرقية على وجه الخصوص، ترتبط المشاركة المدنية والعمل التطوعي ارتباطًا وثيقًا بسوق العمل، مما يعني أنه يتم تنفيذها في كثير من الأحيان من قبل العاطلين عن العمل في انتظار عودتهم إلى سوق الشغل. من خلال المقابلات التي أجريناها مع المتطوعين والخبراء، وجدنا أيضًا عبارات تحدد إطار المشاركة بوصفه بديلا رمزيا للعمل المأجور. كما أن هناك نتيجة تجريبية مهمة أخرى لبحثنا تتمثل في عمل مراكز المهن، التي ترسل أحيانًا أشخاصًا عاطلين عن العمل لفترات طويلة إلى المشاركة المدنية. علاوة على ذلك، هناك اختلاف آخر مثير للاهتمام بين الولايات الفيدرالية الجديدة (ألمانيا الشرقية) والولايات القديمة (ألمانيا الغربية): يُنظر إلى تسييل المشاركة بشكل حاسم في ألمانيا الغربية ، لأنه - وفقًا لوجهة النظر واسعة الانتشار - يضر بالشخصية وبأصالة العمل التطوعي، في حين يختلف الوضع في ألمانيا الشرقية حيث يُعتبر التعويض النقدي عن المشاركة غير مكروه وشرعيا في معنى الأجر العادل مقابل عمل يومي. هنا، أصبحت آثار الشخصية العمالية القوية للجمهورية الألمانية الديمقراطية واضحة، حيث كان هناك عمل تطوعي موجه من الدولة، بالإضافة إلى مساعدة غير رسمية وتضامن حي، لكن لا يوجد مفهوم أنموذجي لممارسة المشاركة المدنية.

يركز بحثنا على مجالات مختلفة من المشاركة والعمل التطوعي: مساعدة اللاجئين والأحياء السكنية، ورعاية المسنين، والمشاركة في المدارس، وفريق الإطفاء الطوعي، والمشاركة في المنازل متعددة الأجيال، وخدمات النقل المحلية. تعد هذه هي أهم المجالات على سبيل المثال لا الحصر، حيث تمثل في جميعها تطورات إشكالية. ولكن هناك أيضًا تطورات غير محتملة تمامًا. ففيما يتعلق بالتطورات التي تطرح إشكالية، نلاحظ حقبة جديدة من إعادة الإنتاج الاجتماعي، نسميها «رأسمالية الجماعة»، حيث يتم استخدام الجماعات الاجتماعية خارج الأسرة بشكل متزايد بوصفها موردا جديدا للتغلب على إعادة إنتاج الأزمات. ومع ذلك، لا تعني وجهة نظرنا النقدية حول استخدام الدولة للعمل التطوعي ضمنياً أن عليها أن تتولى جميع المهام (الاجتماعية) دون استثناء. فعندما يتعلق الأمر بنقل الخدمات العامة والبنية التحتية إلى مجال العمل التطوعي، يكون نقدنا موجها إلى تلك المناطق التي تعتمد فيها الفرص الأساسية في الحياة على الدّعم التطوّعي بدلاً من الحقوق الاجتماعية المضمونة. ■

توجه المراسلات إلى
سيلكي فان ديك على العنوان <silke.vandyk@uni-jena.de>
وإلى تين هوبنر على العنوان <tine.haubner@uni-jena.de>

> هل يحتفظ الاتحاد الأوروبي بركيزته الاجتماعية؟

بقلم : بياتريس كاريلا (Beatrice Carella)، المدرسة العليا، فلورونس- إيطاليا

تمثل الركيزة الأوروبية للحقوق الاجتماعية الموقعة في نوفمبر ٢٠١٧ المبادرة الاجتماعية الرئيسية للمفوضية الأوروبية. الائتمان: موقع المفوضية الأوروبية.

وقّع رؤساء البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية والمجلس الأوروبي إعلانًا سياسيًا مشتركا بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٧، تضمن المبادئ الاجتماعية التي يتبناها الاتحاد الأوروبي ويعززها، والتي تحمل عنوان القطب الأوروبي للحقوق الاجتماعية (the Pillar أو EPSR). ويمثل هذا الإعلان المبادرة الاجتماعية الرئيسة للمفوضية التي يقودها جان كلود يونكر (Jean-Claude Juncker)، الذي أعاد «أوروبا الاجتماعية» إلى صلب النقاش حول مستقبل التكامل الأوروبي. وضع الرئيس يونكر منذ تعيينه في عام ٢٠١٤ مسألة البعد الاجتماعي الأوروبي في خطاب مختلف عن خطاب الماضي مبينا أن الجانب الإنتاجي من دول الرفاه والسياسات الاجتماعية لا يزال قيد المحاسبة، إذ أقرت اللجنة الجديدة صراحة بالحاجة إلى إعادة التفكير في مستقبل السياسات من حيث آثارها الاجتماعية، ليس فقط فيما يتعلق بالاقتصاد وأسواق العمل، ولكن وأيضًا بأهداف المساواة الاجتماعية والإنصاف والإدماج.

> سيرورة الصياغة: عملية طويلة ومتنازع حولها

في إطار هذا الطرح المجدد والرغبة في الخروج عن أنماط السياسة السابقة (في وقت كانت فيه آثار التقشف قد كشفت نفسها تمامًا)، تم تقديم مبادرة بيلار (Pillar) خلال خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه يونكر في سبتمبر ٢٠١٥. وقد أعقب الإعلان مرحلة صياغة دامت سنتين: ففي مارس ٢٠١٦، نشرت اللجنة مخططًا أوليًا للوثيقة، ثم فتحت عملية تشاور عامة طويلة وواسعة النطاق استمرت حتى نهاية العام. كما أظهرت خصوصيات المشاورات محاولة لتعزيز مشاركة أكبر وأكثر التزاما من مختلف الذين لديهم مصلحة في صياغة النص. وعلى ذلك، سوف تسمح لنا إتاحة تقارير جلسات الاستماع والمناقشات العمومية التي نظمتها اللجنة، بالتحقق من الكيفية التي يمكن بها أن تنعكس الأولويات المختلفة في الوثيقة النهائية، إذ يعتبر هذا هو مفتاح فهم تطورات المبادرة المستقبلية المحتملة.

إن ما ينبثق من تحليل نتائج المشاورات العمومية هو تباين كبير في المطالب التي طرحها مختلف المشاركين في عملية الصياغة. ففي غالب الأحيان، يمكننا اكتشاف فجوة بين مجموعتين رئيسيتين من الجهات الفاعلة. فمن ناحية، هناك منظمات المجتمع المدني واتحادات النقابات العمالية، حيث يشدد البرلمان الأوروبي على ضرورة توفير «أرضية الحماية الاجتماعية» لضمان حقوق المواطنين والعمال في حالة حدوث

صدمات اقتصادية وتحقيق توازن أفضل بين المرونة والأمان في أسواق العمل، إلى جانب الدعوة إلى مجموعة متنوعة من أدوات السياسة لتنفيذ ركيزة السياسة الاجتماعية الأوروبية، بما في ذلك تشريعات الاتحاد الأوروبي الجديدة والتمويل ما فوق الوطني. ومن ناحية أخرى ، يشعر أرباب العمل واتحادات الأعمال، إلى جانب العديد من الدول الأعضاء، قلقا حيال التركيز على الاندماج الاجتماعي والحماية في حد ذاتها (مع عدم وجود روابط مباشرة مع أداء سوق العمل) بحيث يعارضون بشدة اعتماد تشريعات جديدة أو آليات تمويل في المجال الاجتماعي. لقد عززت هذه المجموعة مزيدًا من التكامل في صفوف الجهات الفاعلة في مجال السياسات تحديدا من خلال خلق أدوات تنسيق السياسات «الناعمة» وفيما يتعلق باحترام مبدأ التراتبية.

> القيمة الرمزية للعمل المتوازن

من خلال النظر في النسخة النهائية للوثيقة، يمكننا أن نرى أن المفوضية تمكنت من موازنة وجهات النظر المتباينة على النحو التالي: على المستوى الخطابي ، غيرت مؤسسات الاتحاد الأوروبي من أسلوب حديثها عن البعد الاجتماعي، حيث لم تتخل عن المواقف الموجهة نحو التقشف فحسب، ولكن أيضًا عن فكرة «الاستثمار الاجتماعي» (كما هو الحال في حزمة الاستثمار الاجتماعي لعام ٢٠١٣) لتتحول إلى مجال حماية الحقوق والنظر في الإدماج الاجتماعي والمساواة بوصفها أهدافا قائمة بذاتها، وبالتالي إلى اتباع الخطوط التي اقترحتها منظمات المجتمع المدني ونقابات العمال.

ومع ذلك، وفيما يتعلق بالآليات المقترحة لوضع الركيزة موضع التنفيذ، تبنت الفوضية الموقف الذي دعا إليه قطاع الأعمال وبعض الدول الأعضاء، من خلال الاقتصار على الاعتماد على تدابير التنسيق والرصد غير الملزمة. وفي حين كان المنتوج النهائي للجهات الفاعلة في مجال السياسة العامة ينظر إلى تنوع فضاء الفاعلين في السياسة، كانت نتيجة مبادرة EPSR بمثابة الوثيقة السياسية والإعلانية التي تضمنت عددًا من المبادئ والتطلعات المعترف بها من قبل المؤسسات الرئيسة الثلاثة في الاتحاد الأوروبي.

كان الابتكار السياسي الوحيد هو ظهور مؤشرات اجتماعية جديدة أو ما يمكن أن نعبر عنه ب (سبورة النتائج الاجتماعية) التي سيتم دمجها بشكل فضفاض في عموم بنية تنسيق الماكرو اقتصاد. تكمن القيمة المضافة لركيزة أوروبا الاجتماعية في طابعها الرمزي حتى الآن ، في حين يظل إدراك قدرتها الكامنة على إثارة التغييرات في البعد الاجتماعي للاتحاد الأوروبي معتمدا على الإرادة السياسية للجهات الفاعلة التي ستشارك في تنفيذه.

تقدم نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي وتعيين أعضاء هيئة المفوضين الجدد في عام ٢٠١٩ صورة لا تقدم وعودا جزئية في هذا الصدد. على مستوى الاتحاد الأوروبي، يبدو أن البيروقراطيين والجماعات السياسية أدركوا أهمية معالجة القضايا الاجتماعية من منظور يتجاوز الحدود الوطنية. وفي جميع بياناتها الخاصة بانتخابات البرلمان الأوروبي، اعتبرت جميع الأطراف الأوروبية أنه يتوجب أن تكون للمجال الاجتماعي أهمية أكبر مما كان له عام ٢٠١٤، ولا سيما حزب الاشتراكيين الأوروبيين، الخضر والتحالف الأوروبي الحر (الذي كانت الركيزة تتشكل منه بشكل مباشر سابقا).

علاوة على ذلك، أشارت رئيسة المفوضية المعينة حديثًا، أورسولا فون دير لين (Ursula von der Leyen)، صراحة في خطابها الاستهلالي إلى المبادئ التوجيهية لسياستها معلنة اعتماد «خطة عمل» لتنفيذها. ومع ذلك، سيكون لكل عضو من الدول الأعضاء دورا حاسماً في متابعة مبادرة الركيزة الاجتماعية كيفما كانت وتبنيها، ثم ايلاء نفس الأهمية للتطورات التي تحدث على المستوى الوطني.

> دور الدول الأعضاء: حالة إيطاليا

في الفترة التي سبقت انتخابات البرلمان الأوروبي في إيطاليا، كان القطب الأوروبي للحقوق الاجتماعية غائبًا عن البيانات والمناقشات العامة، وأيدت الأحزاب تعزيز البعد الاجتماعي للاتحاد الأوروبي (من قبيل Europa / ALDE +، و Europa Verde / Greens، و La Sinistra / GUE / NGL) التي عانت من هزائم انتخابية. لقد كانت هذه الأحزاب تضع إطار برامجها بما يتماشى بشكل وثيق مع أسرة أحزاب الاتحاد الأوروبي الخاصة بها، وفي حملتها الانتخابية تناولت القضايا ذات الصلة على الصعيدين الوطني ومافوق الوطني. وعلى ذلك لم تكن انتخابات البرلمان الأوروبي الأخيرة «أوروبية» إلا نادراً، ولكنها كانت متأثرة بأجندات السياسة الداخلية المحلية، ليس فقط في إيطاليا ولكن في جميع الدول الأعضاء، بحيث قد لا تكون حالة إيطاليا هي الأكثر تمثيلا في ما يتعلق بالنتائج الانتخابية النهائية.

في الواقع ، تمكنت كل من ALDE و Greens / EFA ، من خلال موقفهما الموالي للاتحاد الأوروبي ، من الحصول على مقاعد جديدة في برلمان ستراسبورغ، مما قد يؤدي إلى توازن مع أصوات الأحزاب القومية والأحزاب المتشككة في الاندماج الأوروبي. ومع ذلك، في مجال السياسة العامة مثل المجال الاجتماعي، ومادام دور الدول الأعضاء هو السائد، سوف يجعل التفتت السياسي الكبير الناشئ عن البرلمان الأوروبي مستقبل البعد الاجتماعي للاتحاد الأوروبي أكثر غموضًا، في حين يمكن أن يخلق هذا فرصة للجهات ما فوق الوطنية الفاعلة، ولا سيما اللجنة الجديدة، لتعزيز تكامل أقوى في المجال الاجتماعي، والبناء على أساس ما ورثوه عن أسلافهم. ■

توجه كل المرسلات إلى بياتريس كاريلا على العنوان <beatrice.carella@sns.it>

> إلى أي صنف من الذكاء ينتمي الذكاء الاصطناعي؟

بقلم: باولو تبارو (Paola Tubaro)، المركز الوطني للبحث العلمي، جامعة باريس ساكلي- فرنسا

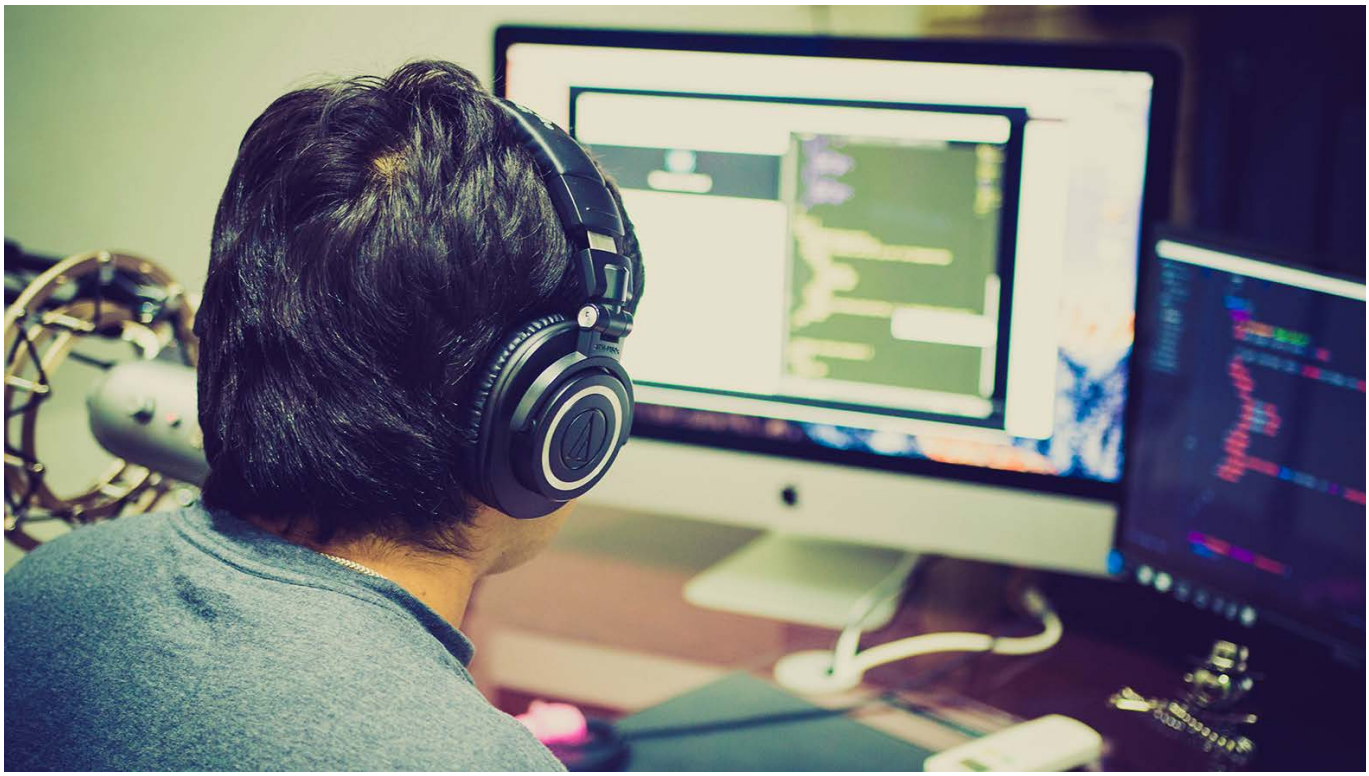

فقط مع أناس حقيقيين يفعل الذكاء الاصطناعي تصبح "ذكية".
الصورة ل: هيتيش شودري / pexels.com.

تعتمد النجاحات غير العادية للذكاء الاصطناعي الحالي (AI) على «العمل الدقيق أو الميكرو» الذي يقوم به العديد من الرجال والنساء الحقيقيين.

يقومون بتحويل الأشياء إلى صور، ويدونون الإيصالات التجارية، ويقومون بترجمة نصوص، ويسجلون أصواتهم في قراءة جمل قصيرة بصوت عالٍ. بسيطة كانت أم متكررة، تتطلب هذه المهام عادة مؤهلات جمة مقابل بضعة سنتيمات، حيث لا يكون العمال موظفين رسميين ولكنهم عمال يتلقون مرتباتهم على صيغة أجر بالقطعة الواحدة، ينتجونها عن بُعد عبر هواتفهم الذكية أو أجهزة الكمبيوتر المحمول، من خلال مواقع إلكترونية متخصصة.

كيف يدعم هذا الجيش الخفي من العمال الذكاء الإصطناعي (AI)؟ خذ على سبيل المثال المساعد الصوتي المدعوم بتقنية الذكاء الاصطناعي ، مثل Alexa أو Siri. قبل أن يتمكنوا من التعرف على طلبات المستخدمين، يجب أن يكون المساعدون الصوتيون قد تعرضوا إلى العديد من أمثلة الكلام البشري، مثل الأشخاص الذين يسألون عن أحوال الطقس. وهكذا «ستعلم» الآلة أنها تعني جميعها على الرغم من الاختلافات في الأشكال والتجاويد الصوتية، واللكنات الإقليمية، أو ظهور ضوضاء الخلفية، وستتمكن لاحقًا من التعرف على طلبات مماثلة من قبل مستخدمين جدد. لذلك، هناك حاجة إلى العمال الصغار لإنتاج هذه الأمثلة وتسجيل أصواتهم عن السؤال عن الطقس. كما يعتمد منتجو الذكاء الاصطناعي أيضًا على العمال الصغار لاختبار مساعديهم «الأذكياء» والتحقق من أنهم يعملون كما هو مخطط لهم.

كانت أمازون هي التي شجعت على «العمل الدقيق أو الميكرو» في أوائل العقد الأول من القرن العشرين من خلال «التخلي الآلي». في البداية كانت خدمة داخلية أسهم من خلالها موظفوها في تنظيف قوائم المنتجات، ثم فتحتها أمازون للعملاء الخارجيين الذين يمكنهم نشر HITs (Human Intelligence Tasks) مهام الذكاء البشري ليتم تنفيذها من قبل العمال الصغار من الخارج.اتصلت أمازون بجهازها بـ «الذكاء الاصطناعي» للتأكيد على أنه من الأفضل الاستعانة بمصادر خارجية من الكفاءات عندما تكون قادرة على القيام بمهامها بكفاءة أكبر من كفاءة من أجهزة الكمبيوتر. واليوم، اتبع العديد من مواقع الويب والتطبيقات مثال أمازون والمتغيرات المقترحة: على سبيل المثال، التطبيقة الأسترالية (the Australian Appen)، عامل النقر الألماني (the German Clickworker)، العاملون في شركة ليونبريدج الامريكية «

(the American Lionbridge) والميكرو-العمالي (Micro workers) على سبيل المثال لا الحصر.

أين هم الميكرو-عمال الذين يصنعون هذا الحدث؟ نظرًا لأن بعض المهام ممكنة التنفيذ عبر الإنترنت ولا تتطلب وجودًا ماديًا في مكان محدد (على سبيل المثال، تحديد صور الطماطم في صورة السَّلْطَة)، يعيش بعض العمال في البلدان التي تكون فيها تكاليف العمالة منخفضة. في هذا الاتجاه، تحيي جغرافيا الأعمال الصغيرة أنماطا معروفة من الاستعانة بمصادر خارجية. ومع ذلك، تتطلب المهام الأخرى معرفة أو مهارات محلية، ولا يمكن القيام بها في الخارج. على سبيل المثال، يتوجب تسجيل جمل مساعد صوتي من قبل العمال الذين يتحدثون اللغة باللكنات واللهجات المحلية في بلد ما، حيث يتلقى المساعد تعويضا ماديا. في الواقع ، معظم العمال الميكانيكيين الترك هم من الولايات المتحدة. لقد قمنا مع فريق من الزملاء بدراسة عنوانها «منصة العمل الرقمي» «Digital Platform Labour» (DiPLab) العام الماضي في فرنسا ، وهي دولة أخرى شديدة التصنيع ، ووجدنا العديد من العمال الذي يقومون بهذه المهام الدقيقة.

من هم الأشخاص الذين يعملون هذا العمل الميكرو في دولة مثل فرنسا؟ يكشف استطلاعنا أنهم ليسوا فقط من الطلاب أو من جيل الألفية . أكثر من ٦٠ ٪ من الميكرو- عمال الفرنسيين تراوح أعمارهم ما بين ٢٥ و ٤٤ سنة، ولديهم وظائف أساسية بالإضافة إلى ما يقومون به من مهام عبر الإنترنت. وهم يعملون (على سبيل المثال) في قطاعات الصحة والتعليم والخدمات العامة، ويستخدمون هذا العمل الميكرو مصدرا إضافيا للدخل. ومن المفارقات بالنسبة للمهام التي تتطلب مؤهلات محدودة، يتمتع الميكرو-عمال بمستوى تعليمي أفضل من عامة السكان: في فرنسا ، أكثر من ٤٠٪ لديهم على الأقل درجة جامعية.

وفضلا عن ذلك، أكثر من نصف العاملين الفرنسيين في هذا النوع من العمل هن نساء، وغالبًا ما يكن مع أسرهن، وهن ينفقن في العمل قدرا من الوقت أكثر مما ينفق الرجال، ويعتمدن بشكل متكرر أكثر على دخل أزواجهن، كما يخصصن وقتًا أكبر لأعمال المنزل، ويستخدمن جميع فترات الراحة بين العمل والأنشطة المنزلية للقيام بالمهام الصغيرة عبر الإنترنت. ولين كن يرحبن بأرباح إضافية من الميكرو-عمل الإضافي الذي يقمن به، تظل التكلفة باهظة: عبء عمل إضافي زائد عن العمل الرسمي والرعاية، وهو ما لا يترك لهن سوى القليل من الوقت للترفيه.

يكشف الميكرو-عمل اللامتناهي عن مشكلة واسعة النطاق، وإن كانت خفية، تتمثل في انعدام الأمان الاقتصادي. يعيش أكثر من ٢٠٪ من العمال الفرنسيين من هذ النوع تحت عتبة الفقر، حيث يتم احتسابهم ضمن الحاصلين على نصف متوسط الدخل في البلاد ، في حين لا يحتسب في مثل هذه الفئة إلا ما يقل عن ١٠٪ من عامة الساكنة. على هذا الأساس، تظل المهام الصغرى المنجزة عبر الإنترنت محاولة للتغلب على المشكلة، حيث قال المجيبون على الاستبيان بأغلبية ساحقة إن أحد الأسباب التي تجعلهم يقومون بالعمل الصغير هو الحاجة إلى المال. ومع ذلك، فإن متوسط الدخل الشهري من العمل الثانوي في فرنسا (جميع المنصات مجتمعة) موزعة بشكل غير متماثل بصفة بالغة. يصل أجر عدد كبير من العمال «العرضيين» الذين يرتبطون بهذا العمل إلى متوسط حوالي ٢١ يورو شهريًا ، في حين أن بعض الأشخاص «النشطين للغاية» يتمكنون من كسب ما يصل إلى ١٥٠٠-٢٠٠٠ يورو شهريًا بدوام كامل من العمل الجزئي (أو تقريبًا). وبالتالي، فإذا كان العمل الثانوي لديه القدرة على دعم جزئي على الأقل للأشخاص الذين لديهم بدائل أقل في أسواق العمل القياسية أو الذين يحتاجون إلى ترتيبات عمل مرنة (على سبيل المثال بسبب واجبات الرعاية على النحو المشار إليه أعلاه) ، فإن ذلك ينطوي أيضًا على مخاطر محددة. لا يوفر مثل هذا العمل أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية أو الرعاية الصحية أو استحقاقات التقاعد. إذ لا توجد حاليًا أية وسيلة للاستفادة من تجربة العمل الإضافي اللامتناهي كجزء من مهنة مهنية: على سبيل المثال، لا تنتقل السمعة المكتسبة على أحد مواقع الويب إلى موقع آخر. نفسيا ، يمكن أن يكون هذا العمل محزنًا كما يحدث في كثير من الأحيان، بحيث لا يعرف العمال الصغار العملاء و/ أو الغرض من المهام التي يؤدونها، وهو ما يفقد نشاطهم معناه. على سبيل المثال، تساءل أحد المجيبين غير المدركين لمساهمتهم في الذكاء الاصطناعي، «لماذا طُلب مني رسم دوائر حول الطماطم بالصور على الأرض؟» ليست لديهم وسيلة للطعن في القرار أو على الأقل معرفة سبب اتخاذ القرار.

والأكثر من ذلك، هم يعملون بمعزل عن بعضهم البعض، من منازلهم وليس لديهم أي شيء مثل المقاهي المكتبية ؛ كما لا توفر مواقع الويب العاملة الصغيرة على مساحات رقمية تتيح لهم الاجتماع حولها، على الأقل عبر الإنترنت. غالبًا ما تكون مبادرة النشطاء أو النقابات ضرورية لإنشاء مثل هذه البنى التحتية نظرًا لأن المهام الدقيقة تخدم تطوير صناعات الذكاء الاصطناعي المتطورة، خاصة وأن إنجاز هذه المهام يتم بشكل أساسي من قبل الأشخاص اللذين هم في حالات هشاشة. لذلك، من المهم البدء في التفكير بجدية في الحلول الممكنة. يمكن للمواقع والتطبيقات الصغرى أن تؤدي دورها من خلال تحسين شفافيتها وتقديم خدمات الشبكات والدعم. أما صانعو السياسات والنقابات فعليهم الكثير مما يتوجب فعله لاستنباط أشكال جديدة من الحماية للعمال غير النظاميين.

توجه كل المراسلات إلى باولا توبارو على العنوان <paola.tubaro@lri.fr>

> متحف المستجدات الكبرى

بقلم: ليفيو سكاتولليني (Lévio Scattolini)، جامعة ولاية ريو دي جانيرو (UERJ)، البرازيل

جلبت العملات المشفرة آمالا كبيرة في نظام مالي أكثر ديمقراطية.
الصورة ل: ورلدسبيكترم/ pexels.com

إذا كان أولئك الذين يشككون قليلاً في قدرة الرأسمالية على الاستمرار في تحقيق شروط الإنجازات الحضارية يميلون إلى اليقين بوعود التكنولوجيات المحيطة بهم كتلك التي تسمى «العصر الرقمي»، فإنهم لا يُنظرون إلى الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي والبيانات الضخمة (IoT) وإنترنت الأشياء و بلوك تشين (Blockchain) والعملة المشفرة (cryptocurrency) على أنها امتدادات جديدة لأجسامنا وأرواحنا، وعلامة على أزمنة جديدة قادمة، بل وآليات إغلاق للمستقبل. إن العثور على أدلة لإثبات هذه الفرضية أو حتى إثبات حدوثها لا يجيب على سؤال كبير وقديم جدا: لماذا نرى باستمرار حلولا وهياكل جديدة تبتعد عن المُثُل التي أوصلتها إلينا الحياة وننتهي إلى إعادة بناء الماضي تحت مظهر جديد؟

هناك عدة أبعاد لمعالجة هذه المشكلة، وأود أن أؤكد على بعد واحد ملموس وعاجل للغاية، ذاك الذي يجعل، في العادة، الجذور الاجتماعية مهملة في مثل هذا النوع من النقاش. ففي عالم الأفكار، تعد أول عملة مشفرة تعتمد على نطاق واسع، وهي البيتكوين، تدبيراً تمردياً ضد كل الانتهاكات التي لا يمكن تصورها مما ارتكبه النظام المالي، بإذن من الدول في جميع أنحاء العالم ودعم منها، تلك التي حصدتها الأزمة الاقتصادية عام ٢٠٠٨.

في الواقع ، وكدليل على الاحتجاج، دونت التايمز Times إعلان حكومة المملكة المتحدة نواياها لإصدار خطة إنقاذ ثانية للبنوك في ٣ يناير ٢٠٠٩ في مدونة Bitcoin's source code دليلا زمنيا على يوم انطلاقته. ولكن لا يقتصر الأمر على هذا، إذ تمّ تصميم بنية التكنولوجيا بالفعل بحيث تستحوذ على القوة التي تأتي من السيطرة على النظام المالي بأيدي «الوسطاء» وتوزعها على أناس عاديين، والناس عامة. إن المشكلة التي يتمّ تشخيصها في النظام المالي التقليدي هي أنه يعتمد بشكل أساسي على الثقة في المؤسسات المركزية لكي يتحقق من

«

صحة المعاملات وإصدار العملات. وبمعنى آخر، تكون المؤسسات المالية، مثل البنوك الخاصة والمركزية ، هي التي تضمن بأن عَمْرًا هو الذي يمتلك مبلغا معينا من المال، وأنه، بعد تحويل هذا المبلغ إلى ملكية زَيْدٍ، لن يمكنه استخدامه مرة أخرى.

نقوم بتفويض السلطة إلى المؤسسة المالية لتنفيذ هذه المهام ذات الصلة، ونأمل أن تبذل قصارى جهدها. على الرغم من أن هذا في الوقت الحاضر لا يبدو مشكلة بالنسبة لمعظم الناس لأنه لا يزال غامضًا وبعيدًا عن الحياة اليومية، إلا أنه عامل حاسم بالنسبة لحكومة المدينة، وخاصة من حيث التكوين الاجتماعي حيث يكون كل شيء قد أنتج للتبادل، وفي نهاية الأمر، من أجل المال.

إن حكومة المدينة بهذا المعنى، تحيل على أن إمكانية إنشاء شبكة لامركزية من السجلات، تظل مفتوحة لكل من يرغب في المشاركة فيها، حيث تبدو فكرة تسجيل المعاملات والتحقق من صحتها من خلال آلية تنسيق متفق حولها بين جميع المشاركين في التعاقدات مناسِبة وبالغة الإثارة للاهتمام. بل، علينا أن نعتبر أن هذه الشبكة متسامحة مع الأخطاء (قادرة على العمل بشكل صحيح في حالة فشل إحدى العقد أو بعضها)، وأن لديها إمكانية إصدار عملة مضمون وغير قابل للتغيير (يقتصر على ٢١ مليون قطعة نقدية)، عملة تسمح للأشخاص التعامل على الفور تقريبًا من أي مكان عبر الولوج إلى الإنترنت، وتعمل منذ أكثر من ١١ عامًا في ظل محاولات هجومية هائلة، دون حدوث أضرار رئيسية. في واقع الأمر، تم وضع بنية تنسيق بين الأنظمة الموزعة خلف بيتكوين بشكل جميل لدرجة أنها أصبحت تقنية قائمة بذاتها، مع مجموعة من التطبيقات الأخرى ، تسمى بلوكشين Blockchain .

في عام ٢٠١٩ ، بلغت قيمة بيتكوين ٢٢٥ مليار دولار من حيث القيمة التسويقية ولديها أكثر من ١٢٠ مليون معاملة مسجلة في شبكتها الرقمية الأصلية على امتداد عام واحد. فهل يمكن أن نستنتج أنه قد أحدث ثورة في النظام المالي بإعطاء السلطة للناس العاديين؟ ليس بعدُ. فبعد بداية مضطربة ومترددة، وابتداءً من عام ٢٠١٤، قامت المؤسسات المالية وشركات السوق الكبرى بنقل نهجها نحو العملة المشفرة وبدأت في الاستثمار على نطاق واسع في التكنولوجيا والبحث عنها.

إن الوضع المثالي هو أن يصبح مستعملو أجهزة الكمبيوتر الخاصة أغلبية في الشبكة وأن يتحكموا فيها بعدما تم تحديها بشكل ساحق واقعا. حاليا، يتم التحكم في بيتكوين من خلال «حقول» ضخمة، وهو المصطلح الذي تستخدمه الشركات الكبيرة المركبة التي لديها الآلات والطاقة والموارد - أو بشكل مختلف - رأس المال - لمعالجة «دليل العمل» بشكل أفضل. أخيرًا ، تجدر الإشارة إلى إعلانات الفايسبوك الأخيرة التي تقول إنها تعتزم، بالشراكة مع بعض أكبر الشركات في العالم، بما في ذلك المؤسسات المالية، إنشاء عملة مشفرة خاصة بها - تسمى ليبرا Libra- بهدف فعل ما قامت به بيتكوين وغيرها من عملات التشفير، هو بهدف الترويج لها.

هذا يعني أننا على وشك أن نشهد نشوء أكبر منصة وسائط إعلام اجتماعي في العالم، بعد أن تم تخصيص بيانات مليارات الأشخاص بشكل غير صحيح لأكثر من عشر سنوات، وبتحالف بين الشركات الكبرى، وذلك من أجل إنشاء مركز مالي عالمي حقيقي، لأول مرة، مملوك للقطاع الخاص، ومعلوم كليا لدى مستخدميه.

هنا قد نشهد على أهمية التحليل النقدي وسيلةً لتوجيه عملنا بشكل كاف في العالم. كما أشرنا من قبل ، اتضح من تشخيصٍ عملي أن مشاكل النظام المالي الحالي مرتبطة بشكل كبير بالاعتماد على الثقة في المؤسسات المركزية باعتبارها «وسطاء» ، تبرز حلاً عمليًا لإصلاحه وتنفيذ «شبكة ثقة» مفتوحة لامركزية. ومع ذلك، ماذا لو كانت مشاكل نظامنا المالي لا تأتي من شكله بل من محتواه؟ ما أعنيه هو، كيف يمكن للمرء محاولة إقامة «مجتمع من دون وساطة» من خلال الاعتماد على أكثر الوساطات الاجتماعية شخصية في عصرنا، ألا وهي المال؟ ألم يكن المال في المقام الأول، ما الذي جعل من الضروري لمؤسسات التدقيق المركزية أن تتطور وتنمو؟ أليس هذا هو المنطق الجوهري للتراكم اللامتناهي للمال الذي يولد التركيز والمركزية؟

ادعائي ليس أن عملات Bitcoin أو الآلاف من العملات المشفرة الجديدة لا قيمة لها، ولكن إذا تم اعتبار الشكل الرأسمالي للتنظيم الاجتماعي أمراً مفروغاً منه، إذا لم يتم وضع تداعيات التواصل الاجتماعي من خلال النقود على المنظور، فسيتم القضاء على هذه التقنيات الجديدة لإعادة تكوين الماضي باستمرار، والظروف الاجتماعية الضرورية التي من دونها لا يمكن لرأس المال إعادة إنتاج نفسه. من خلال توضيح الحركة المتناقضة لتثمين القيمة - المال الذي يحتاج إلى أن يصير مزيدا من المال - قد يكون لدينا تشخيص أفضل للمشاكل ، وربما من هناك، حلول أو هياكل أو تقنيات ناشئة لمستقبل مختلف: عملية مادية جديدة لإنتاج الحياة.

توجه جميع المراسلات إلى ليفيو سكاتوليني على العنوان <leviosj@gmail.com>

> ما الذي تحتاجه رقمنة مستدامة؟

بقلم: فيلكس شلمان فول (Felix Sühlmann-Faul)– ألمانيا

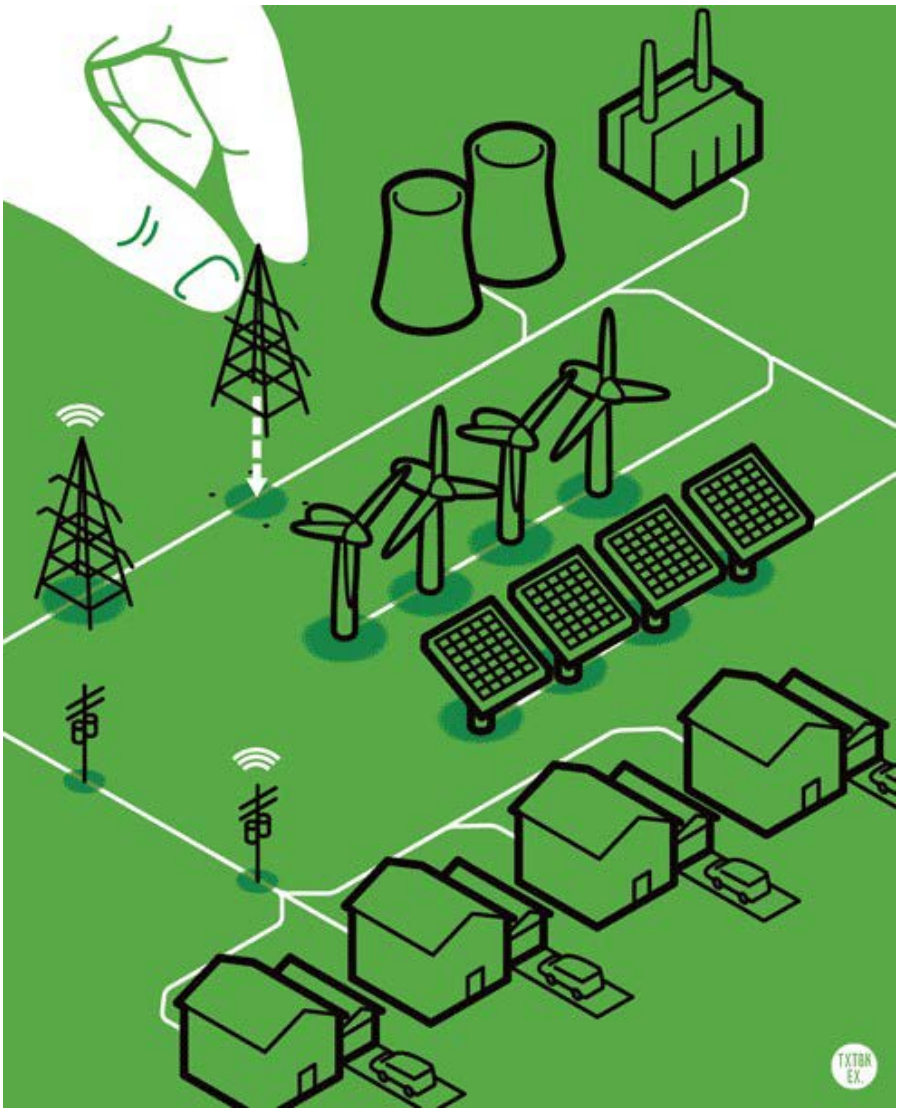

تنطوي مصادر الطاقة المتجددة على رقمنة للتوزيع الذكي. تصوير: جيمس بروفوست / فليكر. بعض الحقوق محفوظة.

أشياء كثيرة تبينُ لنا معنى الرقمنة. خذ محلا للتسجيل على سبيل المثال. اعتدنا أن نسمع شيئًا ما على الراديو الذي أحببناه، أو أن يكون صديق قد قدم لنا نصيحة ، ثم نذهب إلى محل تسجيلات ونشتري منصة إلكترونية مع الموسيقى. لقد أصبح شيء مادي ملكنا لنا. هذه هي المرة الفريدة التي ينظر فيها بالكاد إليها على أنها تقدم خدمات بث تستند على نموذج منصة تجارية بحيث تصل ملايين الأغاني، معوضة بذلك طريقة التسجيل الماضية. لقد تغيرت صناعة الموسيقى إلى حد كبير. أحد الأسباب الرئيسية لهذا التغيير هو المعطيات باعتبارها الوسيلة الأساسية للإنتاج، إذ يتم وضع نموذج منصة الأعمال في معظم الحالات من خلال جمع الكثير من المعلومات حول مستخدميها. على سبيل المثال، ما نوع الموسيقى التي نستمع إليها، ومتى، وعدد المرات، وأين. بالإضافة إلى ذلك: ما هو جنسنا؟ هل لدينا أطفال؟ أين نعيش؟ ما هو مصدر دخلنا المنزلي؟

هذه المعلومات هي التي تجعل معظم المنصات ناجحة بشكل كبير: تعرف تفضيلاتنا ومواقفنا ويمكنها التنبؤ بسلوكنا. كما أن خدماتها جذابة لأنها تتكيف مع تفردنا. كما أن المنصات تبيع المعلومات المجمعة إلى وكالات الإستشارة التي يمكنها الآن تقديم إمكانيات الاستهلاك الشخصي. إن هذا

جزء كبير مما تعنيه الرقمنة اليوم: ارتباط قوي بين الرأسمالية والتكنولوجيا.

يرتبط هذا الأمر مباشرة بحقيقة أنه لا يمكن التوفيق في الكثير من الأحيان بين الرقمنة وبين الاستدامة. على سبيل المثال، يُذكر تقرير بروندتلاند المعروف للأمم المتحدة عام ١٩٨٧ أن: «التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة». لذلك، ينبغي أن نحظى نحن وأطفالنا وأطفالهم بفرصة للعيش «حياة جيدة».

ماذا يعني هذا؟ هذا بالطبع سؤال ثقافي. ثقافة المجتمع الغربي، الذي يتأثر بأفكار الإنسانية والتنوير، تتألف بالتأكيد من قيم مثل الحقوق الأساسية للديمقراطية وتقرير المصير والتنوع والخصوصية وبيئة سليمة و «الحرية» – ومع ذلك، تتأثر معظم هذه النقاط بالرقمنة التي تحركها المصالح الاقتصادية إلى حد كبير، بحيث لا يمكن ضمان الخصوصية، على سبيل المثال ، من خلال المنصات التي يعتمد نجاحها على الحاجة إلى معرفة كل شيء عنا. علاوة على ذلك، لم تكن البيئة السليمة هدفًا للمصالح الاقتصادية ولم يتغير هذا في العصر الرقمي.

يصح ذلك على الأخص على اعتبار أن الرقمنة تتطلب بناء الأجهزة والبنية التحتية والتعدين ونقل المواد الخام. لذلك، فإن مجرد استخدام الأجهزة الرقمية يخلق استهلاكًا للطاقة بحيث يبلغ حوالي ١٠٪ من الطلب العالمي على الكهرباء. إذا حافظ هذا الاتجاه على وتيرته فسوف يرتفع إلى ٢٠ ٪ في عام ٢٠٢٥. وبالتالي فإن إنتاج تقنيات المعلومات والاتصالات واستخدامها مسؤول عن ٣,٧ ٪ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الذي يعد من صنع الإنسان، وسوف يرتفع إلى حوالي ٨ ٪ في عام ٢٠٢٥. كما ينتج تعدين المواد الخام مشكلات هائلة فيما يتعلق بالاستدامة في بلدان المنشأ.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية مثال صارخ للغاية في هذا الصدد. تعتبر الكونغو واحدة من أهم الدول التي توفر الإمداد بالتنغستن tungsten (مادة أساسية لاستخراج الفولاذ) والتنتالوم tantalum والقصدير والكوبالت والذهب. هذه معادن لا يمكن الاستغناء عنها لتصنيع مواد البناء الرقمية، وبطبيعة الحال، يسبب التعدين المشاكل البيئية المعتادة مثل التآكل وتسميم المياه الجوفية وانقراض الأنواع الحية. ومع ذلك، فإن المشاكل على المستوى الاجتماعي أكبر: حرب أهلية دموية تهز هذا البلد. ففي حين تعتبر قوات المتمردين التي شنت هذه الحرب منذ ٣٠ عامًا مسؤول عن ملايين الضحايا المدنيين تظل الألغام، التي توفر المعادن التي لا يمكن تعويضها بالأجهزة الرقمية، بين أيدي قوات المتمردين التي تمول أسلحتها من خلال بيع هذه المعادن، لهذا السبب يطلق عليها «معادن الصراع». وذاك هو ما تنجر عنه العواقب المريرة من قبيل الجوع والعنف الجنسي والأمراض والعبودية الحديثة وتجنيد الأطفال.

ومع ذلك ، هناك أيضًا أخبار سارة: لا يمكن تحقيق بعض الاستدامة إلا باستخدام أدوات الرقمنة. المثال الأول هو التحول نحو استخدام الطاقة المتجددة. لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة بكفاءة، لا توجد وسيلة غير الرقمنة لأن إنتاج الطاقة صار غير متمركز، عسيرٌ التنبؤ به، وهو يحدث خلال أوقات مختلفة من اليوم ، وأحيانًا لا يتم إلا إنتاج كميات ضئيلة. لذلك، يجب أن يحدث التخزين والتوزيع بسرعة كبيرة لتحقيق أقصى استفادة من هذه الطاقة المتقلبة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال دعم تكنولوجيا الكمبيوتر للتعلم الذاتي. مثال آخر هو النقل المستدام. إن التحول عن النقل القائم على الوقود الأحفوري، والاختناقات المرورية في مراكز المدن، والتلوث الناجم عن الدخان المنبعث يتطلب تخفيضًا كبيرًا في سيارات الركاب. ومع ذلك، غالبًا ما توجد فجوة كبيرة في المعلومات بالإضافة إلى المشكلات المتعلقة بمقارنة وسائط النقل البديلة. هناك مزودون مختلفون، ونماذج تسعير مختلفة، وأوقات رحلات متباينة،... إلخ.

من الصعب أن تكون لدينا نظرة عامة عفوية. ولكن يوجد الآن حل سهل لهذه المشكلة، بعد أن أصبحت الهواتف الذكية منتشرة في كل مكان. تعالج العديد من المشروعات البحثية في ألمانيا هذه المشكلات من خلال تحسين التطبيقات التي يستخدمها مزودو وسائل النقل العام المحليين وإضافة جميع المعلومات ذات الصلة للموردين الآخرين. الآن يمكن للمرء مقارنة مزودي مشاركة السيارات وشركات تأجير الدراجات والحافلات والقطارات وما إلى ذلك. يمكن للمرء أن يرى مقدار الوقت الذي تستغرقه رحلاتهم، والأسلوب الأقل تكلفة، وكيفية الجمع بين أوضاع مختلفة مع بعضها البعض، وكذلك الحجز والدفع من خلال هذه التطبيقات. الرقمنة يمكن أن تجعل السفر أسهل بشكل مستدام.

> إلى أين سيقودنا هذا الأمر؟

تُظهر الدراسات التي لا تعد ولا تحصى أن الاستدامة تعتبر مهمة في المجتمع. ومع ذلك، فإن التصرف المستدام أمر مختلف تمامًا. يميل الناس إلى تجنب التخلص من سيارتهم أو التوقف عن السفر بالطائرة. وهنا تكمن ضرورة السياسات. هناك العديد من الخطوات السهلة مثل تخفيض الضرائب على إصلاح الأجهزة الرقمية أو التشريعات التي توجب أن تكون جميع الأجهزة الإلكترونية قابلة للإصلاح. لكن الخطوة الأكبر ستكون دفع سعر عادل للمواد الخام. كما يجب أن يكون هناك تعويض مالي عن التعدين البيئي والاجتماعي الذي يحدثه التعدين. وستتأتى من ذلك عواقب وخيمة، ولكنها ستمهد الطريق أيضًا نحو اقتصاد ما بعد النمو من خلال فرض ضرائب أعلى على الموارد.

ومع ذلك، فإن عملية التطوير الرقمي التي تستخدم فرصها في إيجاد طريقة أكثر استدامة للإنتاج والمعيشة وتجنب مخاطر استهلاك الطاقة وتدمير الطبيعة بشكل متزايد، تعد عملا يشترك فيه الجميع. كما أن التشريع الذكي هو جزء من هذه السيرورة. يجب أن يدعم الأفراد هذا على الرغم من المشاركة السياسية والتصويت وعدم التكيف مع أسلوب حياتهم. الاستدامة متأصلة في الاكتفاء، ولكن الرقمنة تخفض عتبة الاستهلاك. علينا أن نراقب عن كثب هذه الحقيقة. ■

توجه كل المراسلات إلى فيليكس شولمان-فول على العنوان <kontakt@suehlmann-faul.com>

> مؤسسة العمل اللائق:
بحث نشط في الاقتصاد العَرَضي

بقلم : سروجانا كاتا (Srujana Katta)، كيل هاوسون (Kelle Howson) و مارك غراهام (Mark Graham)، معهد أكسفورد للإنترنت، جامعة أكسفورد المملكة المتحدة.

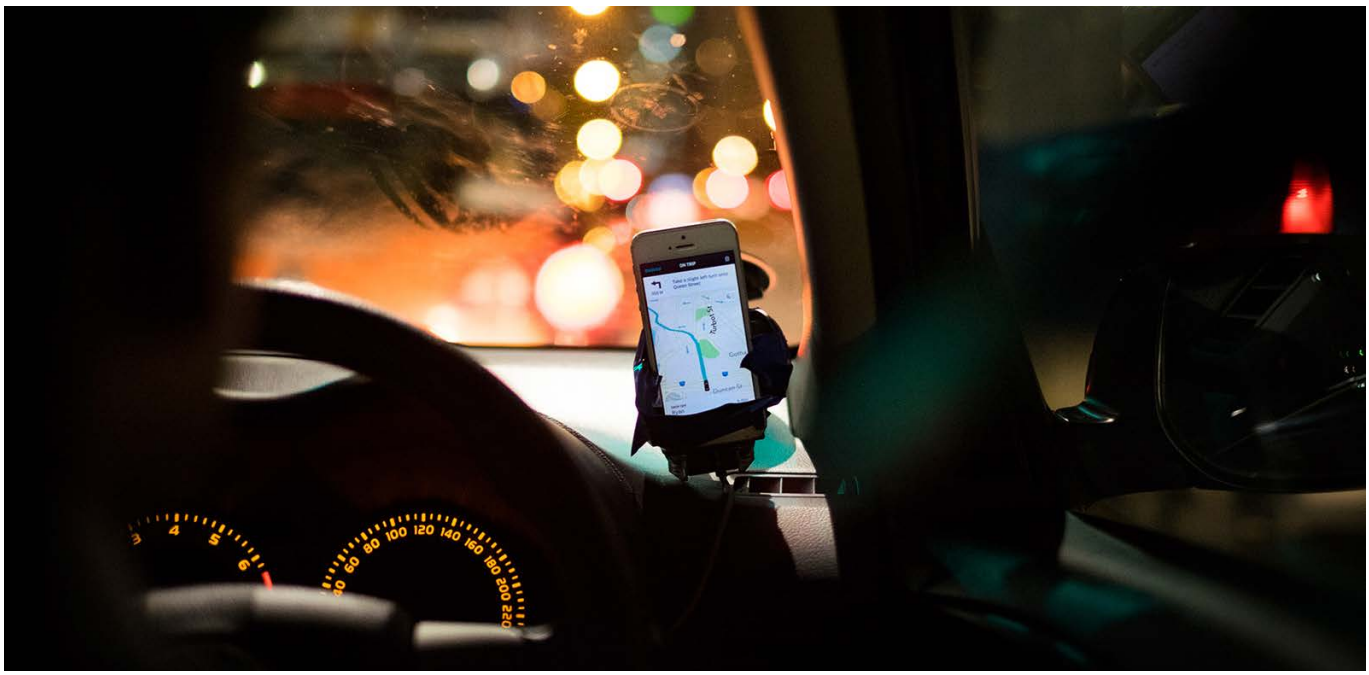

أصبح تبادل الرحلات التجارية من نظير إلى نظير على مدار العقد الماضي وسيلة نقل شائعة. الائتمان: نويل توك / فليكر. CC BY-NC 2.0

أولا كابس (Ola Cabs) شركة نقل مشتركة هندية، وهي واحدة من عدد متزايد من الشركات في جميع أنحاء العالم التي يعتمد نموذج أعمالها على استخدام منصة رقمية تتناسب مع العرض والطلب على العمالة. على وجه التحديد، تتيح تطبيقة أولا على الهاتف المحمول للمسافرين الذين يحتاجون إلى وسائل النقل التواصل مع أقرب سائق من مكان وجودهم. تتضمن منصات العمل الرقمية مثل أولا على ما يشار إليه عادة باسم «الاقتصاد الحر»، حيث تتعاقد الشركات - عن طريق منصة رقمية (غالباً ما تتأسس على نظام حسابي شديد التعقيد) - مع الباحثين عن عمل لأداء «فترات عمل» قصيرة الأجل على أساس عَرَضِي وتدريجي. لقد حقق نموذج الاقتصاد المتهالك للعمالة الموزعة والخوارزميات غزوات هائلة في مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية ، بدءً من الاستعمال المشترك لسيارة بسائق مهني أو غيره وإيصال المشتريات إلى الزبون وصولا إلى العمل المنزلي والعمل المستقل بشكل عام.

تقوم شركة أولا، وهي شركة اقتصادية نموذجية، بنشر سرديات الحرية والمرونة من أجل توظيف «السائقين الشركاء » لقيادة سياراتهم لفائدة الشركة. تماشيا مع البنود الأساسية للاقتصاد الحر، تضمن أولا على موقعها على الإنترنت للسائقين الطموحين «ساعات عمل مرنة» و «حرية العمل» والقدرة على «كسب الاحترام». وبالإضافة إلى السماح للناس بقيادة سياراتهم الخاصة حاملة علامة «أولا»، تقوم الشركة بتأجير السيارات لأولئك الذين لا يملكون سيارة مقابل ١٠-١٦ دولارًا لليوم الواحد. أما السائقون الطموحون فيمكنهم «قيادة السيارة بصفر « خطر» وذلك بعد دفعة مقدمة غير قابلة للاسترداد (حوالي ٥٦ دولارًا) ثم وديعة تأمين (بين ٢٩٣ دولارًا و ٤٣٢ دولارًا).

في سردية أولا، يتمتع السائقون الشركاء بالتمكين الذاتي ويتم تحريرهم من قيود العمل التقليدي، بحيث يترك لهم الخيار بين المهام الأكثر أهمية بالنسبة لهم. كما يوفر العمل الحر أو Gig work ظاهريًا فرصًا جذابة للإدارة الذاتية والاستفادة من الدعامات الموجودة ومزيدًا من الوقت للعائلة أو غيرها من الشؤون. إن جاذبيتها تتوقف على منح العمال سيطرة أكبر على العديد من جوانب عملهم وحياتهم الشخصية. ومع ذلك ، فالواقع في كثير من الأحيان بعيد عن الوعد. لقد تم استبدال الإدارة العلنية لرئيس بشري بأشكال أكثر خفية وانتشارًا للتحكم المدعوم خوارزميًا.

في ديسمبر ٢٠١٩ ، ذكرت صحيفة the Economic Times أن شركة أُولا أوقفت السائق-الشريك في مومباي بعد أن اشتكى أحد الركاب من أنه نائم أثناء

القيادة، وكاد أن يتسبب في اصطدام ما. قال السائق إنه كان وراء عجلة القيادة لأكثر من عشرين ساعة. على السطح ، يعد إجراء أولا لإيقافه إجراءً معقولاً لضمان سلامة الركاب والسائقين. ومع ذلك ، توضح هذه الحلقة مجموعة من القضايا الهيكلية الأساسية التي تميز قطاع الاشتراك في السفر، والاقتصاد الحر على نطاق واسع، أهمها ضعف الأجور، وظروف العمل غير الآمنة، وغياب الإجراءات القانونية الواجبة. في هذا المعنى ندرج مقتبسا من تقرير ممثل عن منظمة عمالية: «إذا لم لم يقودوا لفترات طويلة، ١٤-١٥ ساعة مثلا، لن يتمكنوا من توفير مبلغ الإيجار اليومي إلى أولا، أو أوبير(Uber)،... إلخ.»

غالبًا ما تزعم منصات «Gig» الاقتصادية أنها مجرد شركات تكنولوجيا تربط أولئك الذين يرغبون في بيع عملهم بأولئك الذين يرغبون في شرائه. وفقًا لهذا المنطق، عبر مثل هذه الأنظمة، تصنف المنصات العمال المتحمسين على أنهم «مقاولون مستقلون» أو «يعملون لحسابهم الخاص» أو ما يعادل هذه التعريفات، وليس على أنهم موظفون. يفتقر هذا التصنيف إلى علاقة التحكم القائمة، حيث تملي المنصات شروط العمل والدفع، وتنشر أساليب فعالة للغاية لإدارة الشبكة. والنتيجة المترتبة على خدمة التوصيل التعاقدية هي أن الأعداد المتزايدة من العمال لا تشملها قوانين العمل، وبالتالي فهي غير مؤهلة للحصول على الحماية والمزايا، مثل الأجر المرضي أو الأجازات، والمعاشات التقاعدية. تتكفل المنصات بتكاليف الاستعانة بمصادر خارجية للعمال، مثل استئجار أو صيانة المركبات والتأمين والوقود، ويكون العمال مسؤولين عن المحاسبة ودفع الضرائب.

يتم تقويض المرونة المفترضة لاختيار ساعات العمل بسبب اتجاه خفض الأجور (مدفوعًا من قبل المنصات التي تعمل على توسيع قوتها العاملة بسرعة)، وواجهة رقمية مدهشة تكافئ من يعملون لفترة أطول. علاوة على ذلك، لا تلتزم المنصات بضمان الحد الأدنى من العمل، مع زيادة العرض من قوة العمل مما يؤدي إلى فترات فرص عمل أقل، وأوقات انتظار غير مدفوعة الأجر بين الوظائف. هذا العرض المفرط لقوة العمل يعني أن العملاء نادراً ما يكون لديهم وقت طويل لانتظار الخدمات التي يرغبون فيها. مجتمعة، كل هذه العوامل تدفع باستمرار العمال للعمل نوبات أطول، ونتيجة لذلك تحمل مخاطر أكبر ويحتمل أن تهدد أنفسهم والآخرين ، كما هو الحال مع سائق أولا النائم.

لا تعد أولا، في السياق الهندي، الفريدة والوحيدة التي تعرف قضايا مشابهة من قبيل انخفاض الأجور، والإرهاق، والتعرض للمخاطر بشكل منتظم على امتداد الاقتصاد العالمي الحر. يمكن معالجة هذه الشروط بطرق متنوعة، بما في ذلك التنظيم الذي يستهدف حالة توظيف العمال والتزامات المنصات. ومما يدعم العمل الجماعي والتنظيم العمالي وجهود الجهات الخارجية رفع الوعي العام وتحفيز الممارسات الأكثر عدالة.

في ظل روح مؤسسة العمل اللائق (Fairwork Foundation)، وضع مشروع بحث- إجرائي مقره في جامعة أكسفورد عام ٢٠١٨، بالتعاون بين علماء الاجتماع ومحاميي العمل الذين يعملون على معالجة الممارسات غير العادلة في الاقتصاد الحر. بالاعتماد على الأدلة التي تم جمعها من أكثر من ٣٠٠ عامل «حر» على امتداد مختلف البلدان في إفريقيا وآسيا وأوروبا ، قمنا بتطوير خمسة مبادئ للعمل اللائق: الأجر المنصف، الشروط المنصفة، العقود المنصف، الإدارة المنصفة، والتمثيل المنصف.

نجري بحثًا (يشمل المقابلات مع العمال وإدارة المنصة) على امتداد دورة سنوية لتقييم منصات الاقتصاد- الحر على ضوء هذه المبادئ. بعد ذلك، نضع أمامهم مقياسا من ١٠ درجات، ونعرضه سواء في بطاقات أداء فردية أو في جدول دوري حول «الإنصاف». للقيام بذلك ، حددنا عتبات لكل مبدأ من المبادئ الخمسة بناءً على الظروف المحلية (على سبيل المثال ، «الأجر المنصف» يتم تفسيره بشكل مختلف في أماكن مختلفة). من ثم يُسمح باستخدام المنصات لتسجل التقديرات باستخدامعلامات ترتيب للإشارة إلى رب العمل الأكثر إنصافا.

من خلال هذا العمل، نهدف إلى توفير إطار عمل للعمال والشركات والمستهلكين والمنظمين لتخيل اقتصاد قائم على المنصة يحقق وعده بتوسيع فرص العمل وسبل العيش المستدامة وتمكين العمال.

بعد شكوى الراكب المذكورة أعلاه، اتخذت أولا إجراءً تأديبيًا وتصحيحيًا فوريًا ضد سائقه المرهق، بما في ذلك ضرورة انتظاره للمشورة. لكن قد لا يتوجب إلقاء اللوم على أقدام السائق. ليس من الممكن تقديم المشورة لشخص ما ليكون أقل تعبًا أو أقل اعتمادًا على مصدر دخل غير مستقر. إذا كانت أولا، ومنصاتها ، تعمل بدلاً من ذلك على دمج مبادئ العمل اللائق بشكل استباقي في الطرق التي تدير بها العمال، فقد نرى نتائج أكثر أمانًا وإنصافًا للعمال في اقتصاد الحر. يدفع السائقون أجرًا صافيا عادلًا (مقياس الأجر) ويعملون على المنصات التي لا تحتوي على هياكل مكافآت مضمّنة تكافئ العمل الزائد (مقياس الشروط) ومن المرجح أن يختاروا تسجيل الخروج بدلاً من قبول وظيفة أخرى في نهاية يوم عمل شاق.

في الحالات التي يعبر فيها عن التزامات الأداء بوضوح، يسعى العمال إلى تقييم خياراتهم بعناية قبل التوقيع على عقود العمل. كما يريد العمال الذين يعملون

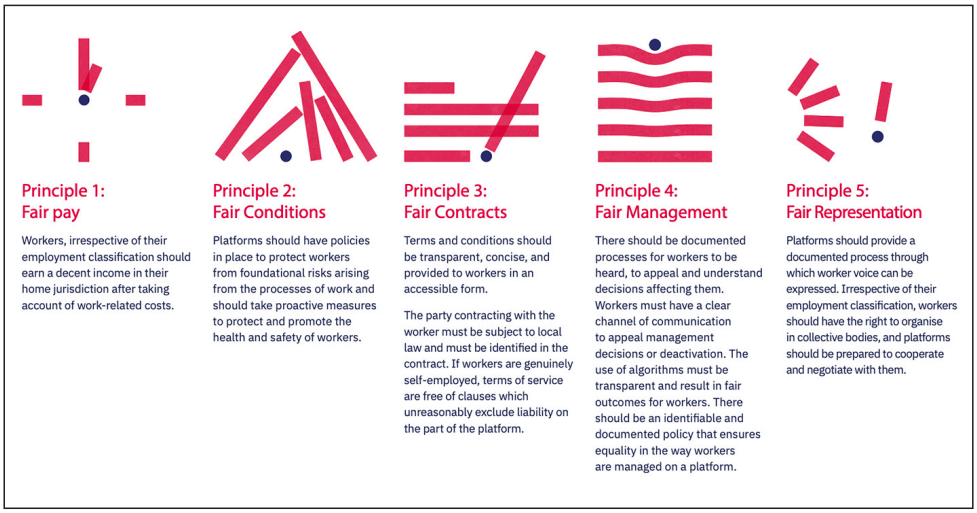

مبادئ العمل العادل. الصورة ل: مؤسسة العمل العادل.

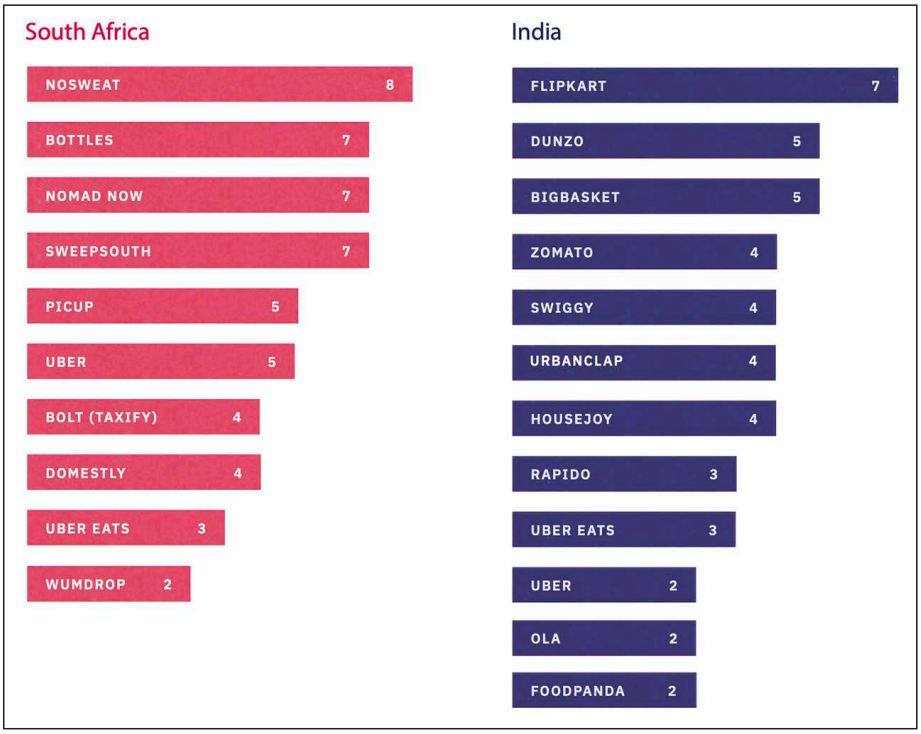

جداول الدوري لعام ٢٠١٩ في مؤسسة العمل العادل في جنوب إفريقيا والهند. الصورة ل مؤسسة العمل العادل.

بالمنصات التي تتمتع بإجراءات مستجدة للإجراءات القانونية (مقياس لإدارة) من استئناف الإجراءات التأديبية والاستماع إلى قضيتهم من قبل شخص حي. والعمال الذين يمكنهم الحصول على هيئة جماعية مستقلة معترف بها من خلال المنصات (مقياس التمثيل) من المحتمل أن يكونوا قادرين على المطالبة بصفقة أكثر عدالة بشروطهم الخاصة. وبدلاً من ذلك، نجحت أولا ومعظم المنصات الأخرى في الاستعانة بمصادر خارجية ليس فقط للتقليل من التكاليف والمخاطر، ولكن للتقليل كذلك من مسؤوليتها عن ظروف العمل غير الآمنة بالنسبة إلى العمال.

بشكل أساسي،نسعى، من خلال مبادئنا، أن نعزز الاعتقاد أن العمل غير الآمن ليس شرطا طبيعيا، ضروريا أو مقبولا لمنصة معاصرة يقوم عليها الاقتصاد. لذلك يتم تقويض حقوق العمل الشاقة والعمل الشاق من خلال الحلول الذكية في قطاعات مختلفة أكثر من أي وقت مضى. وفي حين يتأصل بعمق الإحساسُ بعدم وجود بديل تبدو المنابر غير قابلة للمساس بها، إلا أنها حساسة للغاية تجاه الصورة التي يكونهاعنها الإدراك العام. لكن يتمتع مستخدمو المنصات (كل من العمال والمستهلكين) بقدرة أكبر بكثير مما نتخيل في تصور وتحقيق مستقبل أكثر عدلاً للعمل. ■

توجه المراسلات إلى سرجانا كاتا على العنوان <srujana.katta@oii.ox.ac.uk>
وإلى كيلي هاوسون على العنوان <kelle.howson@oii.ox.ac.uk>
وإلى مارك غراهام على العنوان <mark.graham@oii.ox.ac.uk>

> الرأسمالية، والطبقة، والخصومات

بقلم دوناتيلا ديلا بورتا ، (Donatella della Porta)، المدرسة العليا ، فلورنسا ، إيطاليا

احتجاجات في هونغ كونغ في عام ٢٠١٩. الصورة ل: ستوديو انشيندو / فليكر.
بعض الحقوق محفوظة.

تميزت الذكرى السنوية الخمسون لـ «الخريف الساخن» عام ١٩٦٩، والتي جعلت علماء الاجتماع مثل كولين كراوتش (Colin Crouch) وأليساندرو بيزورنو (Alessandro Pizzorno) يتحدثون عن «تجدد الصراع الطبقي»، بظهور موجة عالمية من الاحتجاجات الضخمة، بما في ذلك المسيرات المليونية وحركات العصيان المدني التي اندلعت بشكل متزامن في أماكن بعيدة عن بعضها البعض مثل لبنان والشيلي وكاتالونيا وهونغ كونغ. في «الخريف الساخن» لعام ٢٠١٩ ، احتدم النضال ضد التفاوتات الشديدة والنخب الفاسدة، مع الاحتجاجات المناهضة للتقشف في بداية العقد، وكذلك حركة العدالة العالمية في بداية الألفية.

مع عودة الاحتجاجات ضد التقشف بشكل دوري، مع نهاية العام ٢٠١٠، ظهرت حركات تعبئة ضد العنف الممارس ضد النساء أو تزتيد حرارة الكون خارج بعض التأطيرات السابقة لمثل هذه الحركات، حيث تموقعت القضايا ضمن نقد علاقات اجتماعية وسياسية قائمة. غالبا ما تقوم تدفقات الشبكات الاجتماعية، التي تترابط فيها المجموعات، بتعبئة مواطنين لأول مرة. ومع «جمعات المستقبل (Fridays for Future) وانتفاضة الانطفاء (Extinction Rebellion) وتحركات «لا اسْتِثْنَاءَ وَلَوْ لِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ» (Ni Una Menos)، بل ومجابهة قضايا العنف ضد الطبيعة والنساء تحت الاستغلال الرأسمالي، امتدت جذور التعبئة الجماهرية لخريف عام ٢٠١٩ في الانقسامات الوطنية ولكنها كانت تعبر عن نفسها أيضًا وعن غضبها من تطور رأسمالي عالمي أدى إلى زيادة في اللامساواة الاجتماعية وتقييد للحقوق المدنية وللحرية السياسية. في بعض الأحيان، أدى القمع الوحشي للعصيان المدني في الشوارع والمحاكم إلى زيادة انغراس الاحتجاجات في دوامة التسييس، مع لحظات من التطرف.

ولئن كانت الليبرالية الجديدة والأزمة التي تفاقمت عنها أثارت الكثير من السخط، وغالبًا ما تم التعبير عنها بأشكال من أعمال الشغب، شكلت الرأسمالية في دراسات الحركة الاجتماعية مفهوما وموضوعا بحثيا هامشيًا. وكذلك كان الأمر بشأن تحليل الطبقات والصراع الطبقي. منذ الركود الكبير في العام ٢٠٠٨، كان هناك اهتمام متزايد بالأسس الهيكلية للنزاعات الاجتماعية وتعبيراتها في السياسات المؤسساتية ولكن أيضًا (وخاصة) في السياسات المتنازعة. لقد ظهرت افتراضات راسخة حول دور الفرص السياسية، وتعبئة الموارد، وعمليات التأطير، بوصفها حاجة إلى التحيّن من خلال مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية للاحتجاجات. وكما سأوضح ذلك فيما

يلي، ومن أجل إحضار الرأسمالية مرة أخرى إلى داخل تحليل الاحتجاجات، نحتاج إلى الربط بين الأدب الموجود عن الحركات الاجتماعية وبين مساهمات مهمة في الاقتصاد السياسي للرأسمالية النيوليبرالية.

> التحولات في الرأسمالية والحركات الاجتماعية الجديدة

لقد أشارت الأبحاث حول الحركات العمالية إلى التحول الذي عرفته الرأسمالية على الأمد البعيد، مما أدى إلى انحطاط العمال الصناعيين ووعيهم الطبقي وكذا قدراتهم التنظيمية. من هذا المنطلق ، تناول البحث الإمبيريقي لدراسة الحركة الاجتماعية انتشار الانقسامات خارج المصانع، واغتراب الهويات الجماعية الجديدة ، ومقاومة التسلسلات الهرمية القائمة في المجتمع وللسوق. كان ذلك تحديدا منذ سبعينيات القرن العشرين، وخاصةً منذ تقييم الانقسام الطبقي على أنه انقسام سلمي، حيث أشار بعض علماء الحركة الاجتماعية في الواقع إلى الطابع ما بعد الصناعي وما بعد المادي للحركات الجديدة التي ركزوا عليها.

في سياق التنظير لما يسمى بالحركات الاجتماعية الجديدة، أشارت أعمال الباحثين حول الحركات الاجتماعية مثل ألبرتو ميلوتشي Alberto Melucci و آلان توران Alain Touraine إلى بعض خصائص الحركات الاجتماعية في مجتمع مبرمج (أو ما بعد صناعي). ولأن التحكم في المعلومات هو المصدر الرئيس للسلطة الاجتماعية، فقد كان من المتوقع أن تنتقل النزاعات من أماكن العمل إلى مجالات مثل البحث والتطوير، ووضع المعلومات، والعلوم والتكنولوجيا، ووسائل الإعلام. لم تعد الجهات الفاعلة المركزية في الصراع الجديد مرتبطة بالإنتاج الصناعي بل بالأحرى باستخدام الموارد المعرفية والرمزية و السيطرة عليها. في المجتمعات المعاصرة، كان من المتوقع أن يدخل الاستثمار في إنشاء مراكز عمل مستقلة ذاتياً في توتر مع الحاجة إلى اندماج أوثق من خلال زيادة السيطرة على دوافع العمل الإنساني ذاتها. في حين تبنى كل من تورين وميلوتشي رؤية متطورة للنزاعات الاجتماعية الرئيسية وناقلاتها، مع إعطاء أهمية لتنمية ما يمكن للمرء أن يسميه الوعي الطبقي، ركزت البحوث التجريبية على القاعدة الاجتماعية لـ «الحركات الاجتماعية الجديدة» على المواقف الطبقية للمتظاهرين . مع ميل إلى التعميم من بين بعض الحركات ومن عدد بين قليل من البلدان، أشارت الدراسات إلى بعض مواقف الطبقة الوسطى، مثل العمال ذوي الياقات البيضاء في الخدمة العامة، التي تكون أكثر استجابة إلى المشاركة في أشكال مثيرة للجدل أكثر من العمال ذوي الياقات الزرقاء ، على سبيل المثال.

> عودة الصراعات الطبقية

لئن كانت هذه النظريات والتحليلات التجريبية مفيدة لإلقاء الضوء على بعض خصائص السياسات الخاصة بحل النزاعات في منطقة معينة من العالم في لحظة معينة من التوسع في دولة الرعاية، تبين أن التنبؤات بنهاية الصراعات العمالية ونهاية الاحتجاج بوصفها ساحة للطبقة الوسطى غير دقيقة.

أولاً ، لم يثبت الشكل الغربي للرأسمالية أنه النموذج الذي تحركت به الاقتصاديات والمجتمعات الأخرى فحسب، ولكن حتى في الغرب، طورت الرأسمالية أشكالًا أكثر استغلالًا مما توقعه منظرو المجتمع المبرمج. إن تراجع العمال الصناعيين لم يؤد إلى تراجع استغلال العمال. بدلا من ذلك، جنبا إلى جنب مع هشاشة ظروف العمال، لوحظ طغيان نوع من الصبغة البروليتارية للطبقة المتوسطة، مع انخفاض في الاستقلالية وكذلك في الرواتب في العديد من المهن وكذلك لدى العمال ذوي الياقات البيضاء في قطاع الخدمات. كما وضح ديفيد هارفي (David Harvey) ، في إشارة إلى تحليل كارل ماركس، تنمو الأرباح من خلال المضاربة المالية بديلا عن جني الأرباح من خلال الإنتاج من أجل معالجة مشاكل التراكم المفرط. إلى جانب أشكال التراكم الموجهة نحو الإنتاج الموسع، ومع وجود جزء من فائض القيمة المعاد استثماره في الإنتاج، كان هناك نمو في التراكم عن طريق نزع الملكية، مع التذكير بالتراكم الأصلي لرأس المال من خلال توسيع العلاقات الخاصة مع التكوينات الاجتماعية غير الرأسمالية.

استهدفت النزاعات المتنامية حول ظروف العمل المشاكل المرتبطة بما وصفه مايكل بوراوي (Michael Burawoy) بأنه حركات اجتماعية ضد إعادة التسليع (رفع الحماية الاجتماعية التي تحققت)، والحركات الاجتماعية ضد تسليع مجالات جديدة من النشاط والحركات الاجتماعية ضد التسليع السابق، المعروفة باسم طرد السلع السابقة من السوق، على سبيل المثال طرد العمال السابقين من سوق العمل. نظرًا لأن منطق التراكم يؤثر في أشكال التعبئة الجماعية، يمكننا أن نتوقع أن تتّبع الاحتجاجات منطقًا مختلفًا بالنظر إلى الخصائص المحددة للرأسمالية المالية التي تزيد من التقسيم الطبقي.

> الصراعات الطبقية في أواخر فترة الليبرالية الجديدة

إلى جانب النقاش حول الاتجاه الواسع في تعاقب التشكيلات الاجتماعية، يجب أيضًا النظر في العمليات الدورية -الواقعة في منتصف مرحلة التطور الرأسمالي- عند النظر في ظروف عودة الصراع الطبقي خلال أزمة الرأسمالية النيوليبرالية. ميّز كارل بولانيي (Karl Polanyi) في كتابة «التحول الكبير» (The Great Transformation)، من منظور التنمية الرأسمالية، حركة وحركة مضادة بين الحماية الاجتماعية والسوق الحرة. وفي تحول كبير ثانٍ، اعتمدت الرأسمالية النيوليبرالية على أيديولوجية الهيمنة الشديدة للسوق على المجتمع لمجابهة الهيمنة الاجتماعية للسوق.

ولكن الاتجاهات الشائعة في حركات بولانيي والحركات المضادة مضمّنة في أنواع مختلفة من الرأسمالية التي يتزامن وجودها في نفس الفترات التاريخية. أولاً -وكما بين منهج النظام العالمي- تأخذ الرأسمالية أشكالًا مختلفة على مستوى مركزها، أشباه حدودها وحدودها. انتقدت دراسات الحركة العمالية الميل إلى تعميم الاتجاهات الجيوسياسية على المستوى العالمي، مما يدل، وعلى الرغم من أن العمال قطاع الصناعة في الغرب قد يكونون في تراجع فعلا، على أن الحال مغاير بمناطق الجنوب العالمي. ثانياً، قام كل بيتر هول (Peter Hall) وديفيد سوسكيس (David Soskice) وباحثون آخرون بتمييز أنواع مختلفة من الرأسمالية (ضمن اقتصادات السوق الحرة) يكون السوق فيها العنصر الرئيس للتفاعل والعلاقات معاكسة لما يتم تحت اقتصادات السوق المنسقة. تطرقت الأبحاث الحديثة إلى التكيف المتنوع لأنواع الرأسمالية في التحول الكبير الثاني وأزمتها خلال فترة الركود الكبير. اتخذ الاستياء أشكالاً مختلفة متعلقة بالأزمة المالية، توقيتها وشدتها وكذا ردود الفعل السياسية حيالها. على مستوى المركز والمحيط، يتفاعل ما وصفته بيفرلي سيلفر (Beverly Silver) بالنوع البولانيي من الصراعات الطبقية في الدفاع عن الحقوق القديمة مع الحركات الاجتماعية الاستباقية من النوع الماركسي التي تتحدى أنظمة الإنتاج الحالية.

> فاعلية الحركات الاجتماعية

في حين تقدم هذه الانعكاسات في الاقتصاد السياسي الحرج رؤى مفيدة لتحليل الأسس الطبقية للنزاعات الاجتماعية، تظل قدرة مختلف الفئات الاجتماعية على بناء منظمات مستقلة وكذلك شغل مناصب السلطة المؤسسية أسئلة مفتوحة قد تساعد دراسات الحركة الاجتماعية في معالجتها. يمكن لدراسات الحركة الاجتماعية إلقاء الضوء على كيفية إنشاء الحركات المضادة للنظام و/ أو الحركة المضادة من خلال الوكالة وفي سياق علاقات واسعة. عند القيام بذلك، قد تسهم هذه الدراسات في دفع تحليل الطبقات بعيدًا عن النهج البنيوي، مع الأخذ في الاعتبار دور موارد التعبئة وكذلك دور البعد السياسي المستقل.

بادئ بدء، عندما تحدث علماء الحركة الاجتماعية الجديدة عن لحظة مختلفة في تطور الرأسمالية، لفتوا الانتباه بشكل مفيد إلى المحددات البنيوية للنزاعات، مع التركيز في الوقت نفسه على أهمية عمليات تحديد الهوية. وعلى هذا النحو، هم يقومون بمجادلة ضد التفسير البنيوي للماركسية الذي أسهمت المقاربات الجديدة أو ما بعد الماركسية جزئيًا في التغلب عليها دون استثمار الكثير من الأبحاث حول التطوير المحدد للموارد التنظيمية والفكرية التي تفسر التحول من البنية إلى الفعل .

في هذا الصدد، تظل بعض العناصر التي أشار إليها

حتجاجات في تشيلي في عام ٢٠١٩. تصوير: دييغو كوريا / فليكر. بعض الحقوق محفوظة

نهج الحركة الاجتماعية الجديدة ذات صلة باستيعاب الصراعات المعاصرة. على سبيل المثال ، تظل أهمية السيطرة على المعرفة في مقابل تراجع الملكية المادية لوسائل الإنتاج، أو رفض التصور الهرمي للشعب في دول الرعاية لصالح تعريف العموم، مهمة في حركات اليوم. وليس من قبيل الصدفة، أن تشير التحليلات الماركسية الحديثة للحركات الاجتماعية في العصر الليبرالي الجديد، مثل التحليل الذي أجراه كولين باركر (Colin Barker)، على نطاق واسع إلى ميلوتشي وتورين خاصة عندما يؤكدان على أهمية المعرفة في خطابات المقاومة القائمة على الاعتراف بالاحتياجات الجوهرية و التغلب على البداهة السائدة. كما يؤكد البحث عن الموجات الطويلة في السياسة المثيرة للجدل كذلك على دور تراكم الموارد الرمزية والمادية لمقاومة الرأسمالية، وتوحيد مجال معين من الاحتجاج ، واستقرار القنوات المؤسسية وكذلك التحالفات والشبكات.

بينت الدراسات الحديثة بجلاء أن تطورات الأزمة الاقتصادية وكذا السياسية، وأشكالها وحدتها تأثيرات ذات صلة في أشكال الخلاف وكثافته. تحدت التحليلات المقارنة للحركات الاجتماعية في المحيط الأوروبي الفرضيات الواسعة في علم اجتماع العمل ودراسات الحركات الاجتماعية التي تدفع بازدهار الحركات التقدمية نحو الأمام في أوقات الوفرة، أي الأوقات التي يكون فيها العمال أقوياء هيكلياً ويستهدف النمو الاقتصادي هوامشَ أعلى لاستثمار الأرباح في زيادة الرواتب والضرائب في دعم نفقات الرعاية الاجتماعية. أظهرت مثل هذه التحليلات أنه عندما كانت الأزمة أقوى، ولا سيما في بلدان مثل أيسلندا واليونان وإسبانيا، تسببت في رفع مستويات النشاط مع وجود إجراءات جديدة بالإضافة إلى أشكال ومطالبات تنظيمية هي الأخرى مستحدثة، حتى أنها كانت قادرة على تحقيق النجاح السياسي. ومع ذلك، فإن التفكير في التحديات المختلفة للجهات الفاعلة المثيرة للجدل في أوقات الوفرة مقابل أوقات الأزمات لا يزال ذا أهمية. فقد أشارت بعض الأبحاث حول النشاط العمالي إلى امكانية التغلب على الأزمات فعليا من خلال خلق موارد للتضامن خلال الاحتجاجات. لقد تم بالفعل تحليل الإضرابات الطويلة أو احتلال المصانع، مثل التخييم في الساحات أو اعتصامات العاطلين عن العمل التي ميزت الاحتجاجات المناهضة للتقشف، على أنها ردة فعل على الأزمة التي تخلق أفكارًا وممارسات مبتكرة. حسب غرامشي ومفهومه «الأزمات العضوية»، خلال أزمات هيمنة الطبقة الحاكمة، في ظل بعض الظروف السياسية والاجتماعية، يمكن أن تتحول الراديكالية المحلية إلى حركة اجتماعية أوسع.

> الملاحظات الختامية

في الختام ، تميل الرؤية البنيوية للفئات الاجتماعية إلى التغاضي عن الطرق التي تتوسط بها الفرص السياسية في التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية وكذلك عمليات تعبئة الموارد، وهو ما ركزت عليه دراسات الحركة الاجتماعية بشكل أساسي. إن ربط دراسات الحركة الاجتماعية بالاقتصاد السياسي (الحرج) أمر أساسي لفهم تنوع وكثافة وتوقيت الحركات الاجتماعية التي احتشدت في مناطق مختلفة من العالم في توقيتات مختلفة في ظل مواجهة أزمة الرأسمالية النيوليبرالية. وبناء عليه ومن أجل القيام بذلك، يجب أن تشارك نظرية الحركة الاجتماعية بشكل أكبر في التحليلات النقدية للتحول الرأسمالي التي يسائل السرورات التراكم والاستغلال الراهنة. في الوقت نفسه، يمكن أن يستفيد تحليل التحولات البنيوية ذاخل الرأسمالية من نظرية الحركة الاجتماعية: إذ يلفت الانتباه إلى تعبئة استياءها. ■

توجه كل المراسلات إلى

دوناتيلا ديلا بورتا <donatella.dellaporta@sns.it>

تكريم الماركسي الرائد في أفريقيا، سمير أمين

بقلم فيشواس ساتجار (Vishwas Satgar) ، جامعة ويتواترسراند ، جنوب إفريقيا ،وعضو لجان أبحاث ISA حول الاقتصاد والمجتمع (RC٠٢) وحركات العمل (RC٤٤)

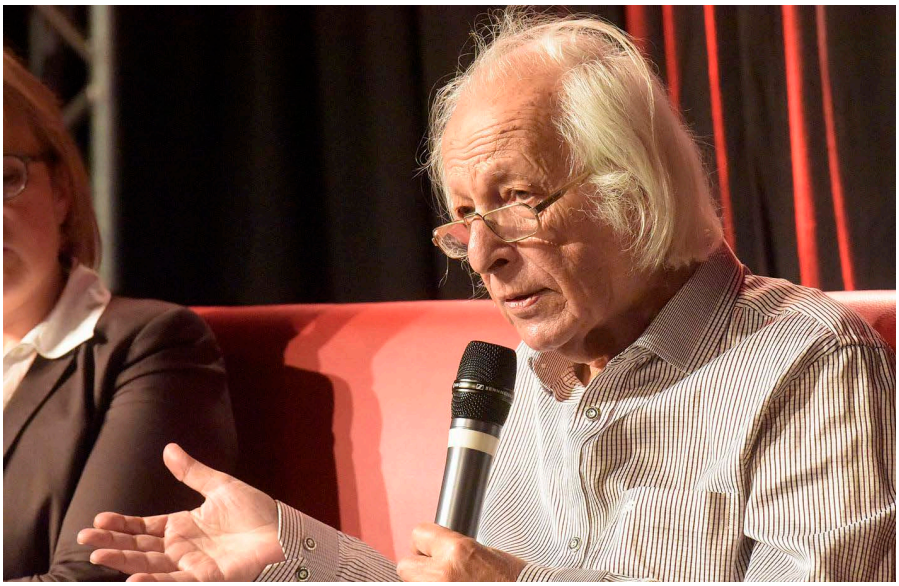

سمير أمين في برلين، عام ٢٠١٦. الصورة ل: فليكر. بعض الحقوق محفوظة.

من غير الممكن لتاريخ إفريقيا الفكري في القرن العشرين أن يكون مكتملا من دون الاعتراف بإسهامات سمير أمين المتوفي في ١٢ أغسطس من سنة ٢٠١٨ والذي يتقاطع مسار رحلته الفكرية مع اللحظات الحاسمة في تاريخ بناء إفريقيا الحديثة: (١) تصاعد القومية العربية ؛ (٢) الانعطاف اليساري في إفريقيا ما بعد الكولونيالية وما عرفته من تصاعد للاشتراكية الإفريقية والاشتراكية العلمية؛ (٣) الهيمنة الكولونيالية الجديدة من خلال التبعية ؛ (٤) انهزام الوحدة الإفريقية في سياق التكيف الهيكلي والحرب الباردة ؛ و (٥) بناء إفريقيا معولمة. هذه اللحظات، عاشها أمين ودرسها، وانخرط فيها فكريًا.

كتب أمين بوصفه ماركسيا مستقلا، بناءً على أجندة بحث متجذرة في أطروحة الدكتوراه (١٩٥٧) التي ركزت على التخلف وآلياته. نُشر هذا العمل لاحقًا تحت عنوان التراكم على الصعيد العالمي - نقد نظرية التخلف (١٩٧٤). كان أمين مثقفًا خارقًا للمعايير، ولم يكن يأبه البته للحدود الموجودة بين التخصصات. لقد قدم سمير أمين إسهامات رائدة حول النظرية الماركسية، وتحليل النظم العالمية، ونظرية التنمية، وتحليلات موقعية للجغرافيا السياسية العالمية، ومقترحات استراتيجية، وأعاد النظر باستمرار في قضية الاشتراكية. كما استفاد علم الاجتماع من إسهامات أمين التي لها أيضا أهمية في الاقتصاد والعلاقات الدولية والنظرية ما بعد الكولونيالية ودراسات التنمية ومختلف التخصصات الأخرى.

على المستوى الأفريقي ، شارك أمين في تأسيس مجلس تطوير أبحاث العلوم الاجتماعية في أفريقيا (CODESRIA) في العام ١٩٧٣، وشغل منصب الأمين التنفيذي المؤسس، حيث تركت هذه المؤسسة بصمتها في ثلاثة أجيال من علماء الاجتماع، على الأقل، وأحدثت فارقًا كبيرًا في تقدم الجماعة العلمية الاجتماعية في إفريقيا.

في ماركسيته، لم يكن أمين أسيرًا للأرثوذكسية أبدًا. مقاربته لماركس كانت من خلال التعلم من ماركس. كان ماركس نقطة انطلاق ولكن المنهج الماركسي يستدعي «استجابة الماركسية للتحديات الحالية». و هو أمر يتطلب الابتكار المفاهيمي في نظرية ماركس حول الرأسمالية والمادية التاريخية. وهنا، لم يتعامل أمين مع الرأسمالية من خلال تعريف تجريدي يميز علاقة رأس المال بالعمل. بالنسبة لأمين، انتهى المطاف بمثل هذا النهج إلى النزعة الاقتصادية، ومن وجهة نظر «مسرحية» لتطور الهوامش، أي «الهوامش الخلفية»، يتوجب على هذه الأخيرة أن تلحق بالركب المراكز المتقدمة. بدلاً من ذلك، كان أمين يرى أنه من المهم التفكير في الرأسمالية بوصفها نظاما عالميا، وحدة تحليل أساسية، وعلى أعلى مستوى من التجريد، وهو ما يتطلب تفسيرات تاريخية للرأسمالية، وتحليلا ملموسا للإمبريالية المعاصرة، وتحليلات موقعية. هذا ما دفع أمين إلى تجديد مفهوم ماركس للقيمة والذهاب به أبعدَ، لتحديد موقعه ضمن الرأسمالية العالمية. لقد طور مفاهيم الريع الامبريالي، والتنمية غير المتساوية، والاستقطاب العالمي باعتباره ملازمًا للنظام الرأسمالي العالمي. إن جوهر تصوره للإمبريالية هو تصوره للمرحلة العالمية للرأسمالية الاحتكارية، مع أشكالها الخمسة المتمثلة في احتكار أسلحة الدمار الشاملن والتكنولوجيا، والتدفقات المالية، والموارد الكوكبية والاتصالات. من هذا المنظور، يصبح «اللحاق بالركب» بالنسبة للهوامش بمثابة وهم.

في الوقت الذي تعرف فيه الجامعات صراعات شتى في كل من العالمين الشمالي والجنوبي حول تحدي القضاء على الكولونيالية، تعد مساهمة سمير أمين في الماركسية،

«

بعيدا عن مركزية أوروبا، أمرا حاسما ورائدا، باعتباره جسراً ولبنة أساسية للحوار بين أولئك الذين يحرصون، بحماستهم لإنهاء الاستعمار، على التنصل من كافة أوجه الماركسية بوصفها فكرا أوروبيا مركزيا. تحدى أمين لحظة المركزية الأوروبية من خلال ماركس، وتاريخ الرأسمالية، والحداثة الغربية. وأقدم على ذلك من خلال ابتكار فكرة «نمط الإنتاج الخراجي» وقام بتحويل هذه الفئة إلى تسلسل تاريخي توضح من خلاله كيف أن أوروبا كانت توجد في هامش حضارة ما قبل الرأسمالية. أوروبا التحقت متأخرة بالحضارة، وبفضل انتقالاتها المتنوعة من الإقطاعية إلى الرأسمالية، واقتلاعها مركزية إنتاج الفائض، تمكنت من التطور بالطريقة التي تبنتها. لم تتطور أوروبا بسبب العبقرية البيضاء والاستثنائية، حيث كانت هناك حالات طوارئ تاريخية متورطة في إعادة تشكيل النظام العالمي منذ القرن السادس عشر. كما أن أمين تحدّى مركزية أوروبا وتداخلها مع النزعة الاقتصادية من خلال الدفاع عن مركزية تحالف العمال والفلاحين في الهوامش الرأسمالية. يجب ألا يحدّ التحليل الطبقي الماركسي وكذا السياسات من سياسة ترتيب البروليتارية الصناعية. علاوة على ذلك، أكدت تكهنات أمين القديمة والمبكره بـ «إمبراطورية الفوضى» (١٩٩٢)، والتي تتوقف فيها الكتلة الأوروبية والأمريكية بقيادة الولايات المتحدة عن إعادة إنتاج وتوسيع أسواقها الرأسمالية، على ضرورة إنهاء الاستعمار.

إن مفهوم سمير أمين الاستراتيجي المتعلق بفك الارتباط، والذي لم يكن متعلقًا بالاكتفاء الذاتي، يخلق أيضًا قاعدة أساسية للمشاريع الشعبية الوطنية في مختلف البلدان والمناطق، لضمان صياغة المشروع السيادي عن طريق القضاء على الاستعمار بشكل نهائي. وهكذا، بالنسبة إلى أمين، تمثلت القضية المركزية في السيطرة على العلاقة بين البلدان في الهوامش والرأسمالية العالمية. كما أن أمين لم يدعم شروط التعديل الواقعة على شروط الاحتكارات العالمية والمراكز. لذلك، وحسب رأيه، فإن تحرير الرقابة المصرفية، وتوفير الخدمات المصرفية الخاصة، والانخراط في الزراعة المعولمة، على سبيل المثال، كلها عوامل كانت تحول دون التنمية الوطنية.

في العمق، يتعلق فك الارتباط بمشروع شعبي وطني يتشكل من ثلاثة توجهات: الدولوي، والرأسمالي والاشتراكي. وفي تصور أمين تكون هذه التوجهات مدعومة من طرف تحالف طبقي (وفي حالة الهوامش، تحالف العمال والفلاحين) يؤدي إلى تحقيق هذا المشروع. وتلك اتجاهات تصطدم وتتناقض وتتعارض مع بعضها البعض لتحدد توجه المشروع الشعبي الوطني. من منطلق وجهة نظره العميقة في الموضوع، قام بوضع عدة شروط ضرورية وواضحة لفك الارتباط.

أولاً، يعد المشروع الوطني الذي يفي باحتياجات الناس أمرًا بالغ الأهمية، ولا ينبغي المساس بهذا من خلال العلاقة مع الرأسمالية العالمية. ويمكن اعتبار السيادة الغذائية مثالا حاسما في هذا الصدد. دعم أمين سياسياً وفكريًا المنظور الزراعي الذي يتحكم فيه الفلاحون وصغار المزارعين والمستهلكون في النظام الغذائي. منذ العام ١٩٩٦، شكلت «لافيا كامبيسينا»، أكبر حركة فلاحية على وجه المعمورة وكانت تضم أكثر من ٢٠٠ مليون عضو، وكانت موجودة في طليعة النهوض بالسيادة الغذائية رَدًّة فعل على نزع الملكية المرتبط بنظام الغذاء العالمي الخاضع للسيطرة. اعتنق أمين فكرة السيادة الغذائية باعتبارها عنصرا حاسما في المقاربة الاستراتيجية لفك الارتباط. يمكن لمثل هذه المواقف أن تساعدنا في التفكير حول طريقة إزالة الكربون في عالم تزداد حرارته.

ثانياً، يجب أن يكون لفك الارتباط بعدا إقليميا أو شبه إقليمي. بالنسبة لأمين، لئن كان يفترض أن يكون البلد الواحد مركزًا رئيسيًا لفك الارتباط، يجب أن يتم ذلك في سياق بناء الكتل الاقتصادية والسياسية واسعة العلاقات، في جنوب أفريقيا أو غرب إفريقيا على سبيل المثال، ولكن حتى على نطاق إفريقيا قاطبة. ويشمل هذا التوافق أيضا بناء القوة الفكرية اللازمة للتحكم في العلاقات مع الرأسمالية المهيكلة إقليميا حول بناء القوة اللازمة داخلياً للسيطرة على العلاقات مع الرأسمالية العالمية. كان هذا يعني أن الانفصال كان يدور حول نوع آخر من العولمة تكون مدفوعة من أسفل وليس عن طريق الطبقات الحاكمة، والاحتكارات العالمية، ولا بقيادة الولايات المتحدة لهذا الثالوث.

ثالثًا ، كان فك الارتباط أيضًا يدور حول تحقيق لامركزية السلطة في النظام العالمي. فالمفهوم الذي يجمع في تحقيقه بين فك الارتباط والمركزية، هو فكرة العالم متعدد المراكز. ومثل هذه الأفكار تفترض إعادة توزيع القوة من خلال التدويل.

في زمن أمين، وتحديدا بين عامي ١٩٥٥ و١٩٧٥، عملت حركة عدم الانحياز بشكل حاسم على تحقيق مثل هذا العالم متعدد المراكز. ومع ذلك، وبعد هزيمة وتراجع تضامن العالم الثالث، بدأ أمين في السنوات الأخيرة من حياته يدافع عن التدويل الخامس للشعوب والعمال. بدأ أمين ينتقد حدود المنتدى الاجتماعي العالمي وكان يبحث عن أساس جديد للتضامن الدولي، يرتكز على تقدير نقدي للتدويل التاريخي. وعليه، يجري العمل بمقترحات أمين بجدية في مختلف الأوساط، نظرا إلى تهديد اليمين المتزايد في العالم وتفاقم الأزمات النظامية للرأسمالية العالمية ، بما في ذلك أزمة المناخ.

نحن جميعا، ممن عرفوا سمير أمين في السياق الإفريقي وفكروا في العالم من خلال التحاور مع فكره، تواجهنا تحديات عويصة جراء خسارته. فعالم الاجتماع الأفريقي البارز عيسى شيفجيIssa Shivji، جسد هذه الحقيقة من خلال قوله عند وفاة أمين «سقط باوباب». ■

توجه جميع المراسلات إلى فيشواس ساتغار على العنوان <Vishwas.Satgar@wits.ac.za>

> إ.ولرشتاين:
عالم اجتماع ومثقف سامق القامة

بقلم ساري حنفي، الجامعة الأمريكية ببيروت، لبنان، ورئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع (٢٠١٨-٢٠٢٢)،
وستيفان ديفوا (Stéphane Dufoix) جامعة باريس-نانتير (Paris Nanterre) ومعهد فرنسا الجامعي (Institut Universitaire de France) وعضو لجنة البحث في تاريخ علم الاجتماع بالجمعية الدولية لعلم الاجتماع (ل ب ٠٨)

مانويل والرشتاين في الجامعة الأوروبية في سانت بطرسبرغ ، ٢٠٠٨. تصوير أليكسي كوبريانوف / المشاع الإبداعي

أحداث عديدة هزت جماعتنا السوسيولوجية خلال الأشهر القليلة الماضية. لقد افتقدنا ثلاثة من علماء الاجتماع المرموقين: إيمانويل والرشتاين (Immanuel Wallerstein) وآنيبال كيخانو (Aníbal Quijano) وإيريك أولين رايت (Erik Olin Wright)، ولكن الجمعيةالدولية لعلم الاجتماع مدينة على الأخص لوالرشتاين، الذي كان رئيسها فيما بين ١٩٩٤ و١٩٩٨. هو مؤلّف الأثر الفذ ذي الأربع مجلدات العالم-النسق الحديث (The Modern World-System) الذي اقترح تحليلا للأنساق-العالم ردّا على نظرية التحديث المهيمنة، وهو التحليل الذي لا يزال يحافظ على ذات الإقناع الذي كان له خلال السنوات ١٩٧٠، حين شرع في كتابته. ومن خلال المحاججة بأن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي-الثقافي ليست مجالات مستقلة عن الفعل الاجتماعي، ومن خلال الدعوة إلى جعل كل التحاليل تاريخية ونسقية في آنٍ معا، أعادة والرشتاين مَحْوَرَة علم الاجتماع حول التّاريخ المقارن، والاقتصاد السياسي ونظريات الرأسمالية، واضعا أسس علم الاجتماع المناهض للاستعمار وما بعد الاستعماري.

كان إسهامه التنظيمي العظيم هو فتح الجمعية الدولية لعلم الاجتماع من خلال إقامة اتصال مباشر مع منخرطيها عبر افتتاح تقليدِ توجيه رسائل رئاسية إلى

الأعضاء، وتنظيم مؤتمرات إقليمية أنجبت أجيالا جديدة من علماء الاجتماع، تمكنوا لاحقا من أن يصيروا روادا في علوم اجتماعهم الوطنية، وقادة في الجمعية الدولية.

تشهد كتب والرشتاين التي ترجمت إلى لغات عدة على أثره الممتد على كل أرجاء العالم. وفي العالم العربي، ترجمت خمسة من كتبه والعديد من مقالاته، كما جعلته صداقته مع منظّر مدرسة التبعية سمير أمين واحدا من أبطاله. هذا وضع معقدٌ تحليله. ففي مستوى أول، ليس يَذْكُرُ والرشتاين في كتبه المهمّة من قبيل Unthinking Social Science (١٩٩١)، أو تقريره إلى لجنة غولبينكيان (Gulbenkian Commission) التي رأسها (١٩٩٦) وانكبت على إعادة تشكيل بنية العلوم الاجتماعية، إلاّ عددًا قليلا من العلماء الاجتماعيين غير الغربيين (سمير أمين في الأول وإنغلبرت مفنغ (Engelbert Mveng المؤرخ والأنتروبولوجي وعالم الدين الكاميروني- المترجم) في الأخير). ولكنّ نظرَةً أكثر تفحّصًا، تُظْهِرُ أنّ مركز فرناند برودال (Fernand Braudel) الذي أداره في جامعة بينغهامتون (Binghamton) كان موقعا وَجَدَ فيه العديد من العلماء الاجتماعيين الأمريكان اللاّتين من مجموعة الحداثة/الاستعمارية (من قبيل آنيبال كيخانو (Aníbal Quijano) وأنريكي دوسال (Enrique Dussel) ووالتر مينيولو (Walter Mignolo) ورامون غروسفوغل (Ramón Grosfoguel) ملاذًا، أو على الأقلّ مكانا يعرضون فيه تحاليلهم على امتداد السنوات ١٩٩٠. بل إن تحدّيه الثاني (من بين سِتَّةٍ) الذي واجه به «ثقافة علم الاجتماع» التقليدية، في رسالته الرئاسية لسنة ١٩٩٨، تلك التي سبقت المؤتمر الرابع عشر للجمعية الدولية لعلم الاجتماع في مونتريال، كان مرفوعا في وجه المركزية الأوروبية، وفيها اقتبس مطولا من أثر عالم الاجتماع المصري الفرنسي أنور عبد الملك[١].

وفي بداية سنة ١٩٧١، وعلى أساس اعتباره أن التقسيمات التخصّصية التي وضعت في نهاية القرن التاسع عشر «لَمْ تَعُدْ تَخْدِم أيَّ غَرَضٍ تَفْسِيرِي»[٢]، نادى والرشتان بإعادة توحيد العلوم الاجتماعية مع العلوم الإنسانية والتاريخ. لقد دفع في اتّجاه إعادة خلقها من خلال القبول بأن تكون «العقلانية مقتضية لتبنّي خيارِ سياسات أخلاقية، وأن يكون دور الطبقة المثقفة هو تنوير الخيارات التاريخية التي ننتهجُ جماعيا» كما قال في كتابه نهاية العالم الذي نعرف: علم اجتماعي للقرن الواحد و العشرين (The End of the World as We Know It: Social Science for the Twenty-First Century). لقد حاجج بأن العلماء الاجتماعيين سوف يكونون، من دون هذه «العقلانية الجوهرية»، مفتقدين لأية مُنَاسَبَةٍ اجتماعية ذات دلالة. وفي تعليقه الأخير الذي كتبه في الأول من شهر تموز-يوليو ٢٠١٩، حَرَّضَنَا على أن نكون ذَوِي دلالة: «قد ينحدر العالم إلى دَرَكٍ أسفل ممّا يُوجد فيه الآن، أو قد لا يفعل. لقد قلت سابقا إنني أعتقد أن الصّراع الأهم هو الصّراع الطّبقي... ما يمكن لمن سيكونون على قد الحياة في المستقبل أن يفعلوه هو أن يصارعوا أنفسهم بحيث يكون هذا التغيّر تغييرا حقيقيا».

لقد آمن بأزمة تُنْهِي الرّأسمالية، ولكن قامته الفكرية السّامقة غادرتنا من قبل أن يصير عالمٌ أفضل ممكنا. ■

[١] Wallerstein, I. (January 1999) "The Heritage of Sociology, the Promise of Social Science." *Current Sociology* 47(1): 1-37.

[٢] Wallerstein I. (November 1971) "There is No Such Thing as Sociology." *The American Sociologist* 6(4): 328.

توجه كل المراسلات إلى
ساري حنفي على العنوان <sh41@aub.edu.lb>
وإلى ستيفان ديفوا على العنوان <stephane.dufoix@wanadoo.fr>

> والـيرشتاين: من أجل تماسك جديد لعلم الاجتماع

بقلم فرانك ويلز، جامعة إنسبروك، النمسا ، عضو لجنة البحث في تاريخ علم الاجتماع (ل ب ٠٨) ولجنة البحث في نظرية علم الاجتماع (ل ب ١٦)، وأناند كومار، متحف ومكتبة نهرو التذكاري نيودلهي، الهند.

"أعطى الأولوية للحاجة إلى أن يكون عالم اجتماع مشاركًا ليس فقط كباحث ولكن أيضًا كمدرس علم الاجتماع"

لدى معالجته لمؤتمر الجمعية الدولية لعلم الاجتماع الذي انعقد سنة شهدت ٢٠١٨ انعقاد المؤتمر، أكد كل من فريدريك فاندربيرغ (Frédéric Vandenberghe) وستيفان فاش (Stephan Fuchs) في مقالهما على صفحات مجلة علم الاجتماع الكندية على كون :»علم اجتماع ضاع وولى»بالنسبة لهما، والأمر يرجع لتجزيئ التخصصات الذي أفضى إلى خسارة هذا العلم هويته وثوابته. وقد كان إيمانويل والرشتاين أحد الأصوات العالمية المناهضة لتجزيئ وتخصص علم الاجتماع توفي والرشتاين في أغسطس-أوت ٢٠١٩، عن عمر يناهز ٨٨ سنة، وقد شكلت وفاته خسارة للعلوم الاجتماعية وحطت بعبئ المسؤولية علينا، الجماعة العلمية الاجتماعية العالمية. ولحسن الحظ أنه ترك لنا إرثا علميا ضخما ضمن مؤلفاته منذ سنة ١٩٧٠ (في الوقت الذي كان فيه آرناند كومار يدرس تحت إشرافه في «Binghamton»). ومن خلال سلسلة من الاجتماعات (في سنة ١٩٩٩ تم إجراء لقاء مصور معه في باريس)[١]. سنحاول تقديم بعض أفكاره التي نعتقد وثوق صلتها بعلم الاجتماع المعاصر.

أولا: عندما ناقش علم الاجتماع الدولي موضوع «القومية المنهجية » وعلاقتها بوحدة التحليل مطلع القرن الجديد (مع أورلايش بيكU. Beck و د. شيرنيلو D. Chernilo) كان والرشتاين قد استبدل بالفعل وحدة التحليل في العلوم الاجتماعية في الستينات لعدم قدرته على دراسة غرب افريقيا في مرحلة ما بعد الاستعمار بوصفها مجتمعات وطنية، بل اعتبر أنه تجب دراستها بوصفها جزءً من نظام عالمي تاريخي. كانت هذه الملاحظة نقطة انطلاقته لتأليف أربع مجلدات بعنوان «النظام العالمي الحديث» (The Modern World-System).

ثانيا، كان استهداف منهجنا (إبستيمولوجياتنا) لأجل منح معنى لما هو اجتماعي، سبب الدعوة المبكرة التي وجهها والرشتاين لخلق علوم اجتماعية علائقية الأمر الذي تحول إلى تحدٍ مهم وواعد للعلوم الاجتماعية. فبالاعتماد على علم التركيب الذي تميزبه إيليا بريغوجين (Ilya Prigogine)، بدأ والبرشتاين في تسعينيات القرن العشرين في المجادلة بالقول إن العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية قد وجدت أرضاً جديدة مشتركة في العلوم الاجتماعية (إعادة علم الاجتماع مرة أخرى إلى الوسط) من خلال الاستعاضة عن النظرة العالمية النيوتونية الجديدة للتكرار، الاستقرار، والتوازن ؛ بالنظرة الجديدة التي تتبناها دراسات التركيب لعالم تاريخي يتسم بعدم الاستقرار، التطور، والتذبذب. وعلى هذا النحو فإن تحديد الاقتصاد الكلاسيكي الجديد على توازن عام لهو أمر خاطئ. وفضلاً عن ذلك فإن ممارستنا التقليدية المتمثلة في الفصل بين ما هو اقتصاد وتخصيصه (لعلم الاقتصاد)، والسياسي (للعلوم السياسية)، والسوسيوثقافي (لعلم الاجتماع أو العلوم الإنسانية)، مسألة خاطئة؛ فلتحليل ظاهرة واحدة لابد وأن يأخذ في الحسبان بالضرورة عملية صنعها العلائقي من جانب الآخرين. فعلى سبيل المثال، لا يمكن اعتبار الانتماء العرقي مجرد تراث ثقافي من الماضي، بل في نفس الوقت هو نمط استراتيجي يفرض من القمة داخل مجتمع لتنظيم الطبقات الدنيا (اقتصاديا) وأسلوب مقاومة (سياسيا) من القاعدة إلى القمة.

ثالثاً: كان جدول الأعمال الخفي وراء تركيز والرشتاين على علم الاجتماع المعرفي والافتراضات الوجودية؛ والتزامه بتعزيز تماسك وفعالية تخصصنا. ففي التسعينيات، بصفته رئيسا للجمعية الدولية لعلم الاجتماع ، انتقد الانقسام والتجزيئ المستمر لعلم الاجتماع إلى تخصصات وأقسام أصغر فأصغر، وهو الأمر الذي لا يمكن التغلب عليه إلا من خلال إعادة النظر في المصادر الفكرية المشتركة في علم الاجتماع.

وأخيرا، أعطى والرشتاين الأولوية لضرورة انخراط عالم الاجتماع في مجتمعه، لكن ليس فقط بوصفه باحثا فحسب بل بوصفه أستاذا في الاختصاص أيضا، وهو الأمر الذي جسده من خلال مشاركته الثابتة باعتباره «مفكراً عضوياً» في حركات العدالة والانسجام في الاحتجاجات المناهضة للحرب في ستينيات القرن العشرين وفي الاحتجاجات المقاومة والمناهضة للفصل العنصري في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين دائما، بالاضافة إلى انخراطه في جمعيات المنتدى الاجتماعي العالمي من أفريقيا إلى أميركا اللاتينية. باختصار، سوف نتذكره بوصفه سيدا عظيما لم يواجه قيود «علم الاجتماع الغربي» في ستينيات القرن العشرين فحسب، بل سنتذكره أيضا باحثا أسهم في تنشيط علم الاجتماع في نصف القرن الأخير من خلال صياغته لمجموعة من المفاهيم، والنظريات والمناهج الجديدة (مقاربة النظام العالمي) بغية فهم ديناميات المجتمع البشري بشكل أفضل وخاصة بين الفترة الممتدة بين «القرن السادس عشر الطويل» والقرن العشرين المضطرب.

[١] Video interview with Immanuel Wallerstein by Anand Kumar and Frank Welz, 1999, https://www.youtube.com/playlist?list=PL49D592A64200367F.

[٢] Kumar, A. and Welz, F. (2001) "Culture in the World-System. An interview with Immanuel Wallerstein." Social Identities. Journal for the Study of Race, Nation and Culture 7(2): 221-231.

توجه كل المراسلات
إلى فرانك ولز على العنوان <frank.welz@uibk.ac.at>
وإلى أرناند كومار على العنوان <hotmail.com@anandkumar١>

> قافلة المهاجرين
إستراتيجية للتنقل في أمريكا الوسطى

بقلم فيرونيكا مونتس ، كلية برين ماور ، الولايات المتحدة الأمريكية.

مهاجرون يقيمون في ملعب جيسوس مارتينيز في مكسيكو سيتي. تصوير: فيرونيكا مونتيس

بعد ظهر يوم ربيعي من ماي ٢٠١٩ ، رأيت لوسيا وهيكتور «Lucia and Hector» مرة أخرى ، للمرة الثالثة في غضون ستة أشهر. في هذه المرة الأخيرة كانوا في مدينة «Tijuana» الحدودية بين الولايات المتحدة والمكسيك. كانا ضمن آلاف المهاجرين من أمريكا الوسطى حيث عبروا الأراضي المكسيكية في تشرين الأول- أكتوبر وتشرين الثاني نوفمبر ٢٠١٨ ضمن ما يسمى قافلة أمريكا الوسطى. استخدم المهاجرون هذه القافلة استراتيجيّةً تنقل بغية الوصول إلى الحدود الفاصلة بين الولايات المتحدة والمكسيك. كانت المرة الأولى التي التقيت بهما في مدينة مكسيكو في ٥ تشرين الثاني-نوفمبر ٢٠١٨، خلال زيارتي للملعب الذي كان بمثابة المأوى لآلاف المشاركين في القافلة الذين بدؤوا في الوصول إلى المدينة في ٣ تشرين الثاني-نوفمبر.

القافلة الأولى من إجمالي الأربعة التي شهدتها سنة ٢٠١٨ انطلقت في ١٢ أكتوبر من مدينة سان بيدرو سولا في الهندوراس ووصلت إلى تيخوانا بالمكسيك في ١٢ نوفمبر من نفس السنة. ليس مواطنو أمريكا الوسطى العابرون للأراضي المكسيكية في محاولة للوصول إلى الولايات المتحدة أمرا جديدا، فوفقاً لما ذكرته مارتا سانشيز سولير (Marta Sánchez Soler) منسقة حركة المهاجرين في أمريكا الوسطى (MMM) هنالك ما بين ٨٠٠ و١٠٠٠ مهاجر من أمريكا الوسطى يدخلون المكسيك يومياً. وتشير تقديرات سنة ٢٠١٤، على سبيل المثال، إلى عبور ما يقرب من ٣٩٢ ٠٠٠ مهاجر من أمريكا الوسطى للأراضي المكسيكية، مع انخفاض طفيف في العدد إلى ٣٧٧ ٠٠٠ سنة ٢٠١٥. فإذا لم يكن وجود مواطني أمريكا الوسطى العابرين للأراضي المكسيكية ظاهرة جديدة، لماذا استقطبت قافلة المهاجرين هذا القدر الكبير من الاهتمام على الصعيدين الوطني والدولي

أثبتت منظمات حقوق الإنسان أن عمليات الاختطاف الجماعي أصبحت دامة وواسعة النطاق لابتزاز ضد المهاجرين في المكسيك. وتؤكد ماريا دولوريس باريس بومبو (María Dolores París Pombo) في كتابها العنف ومهاجري أمريكا الوسطى في المكسيك (Violencias y migraciones centroamericanas en México) أن المهاجرين يُستغلون في أسواق الإجرام والجنس على طول طريق الهجرة بين حدود المكسيك الجنوبية وحدودها الشمالية، إذ يشكل تجمع الآلاف من المهاجرين من أمريكا الوسطى في شكل مجموعات استراتيجية للتنقل تسمح لهم بالسفر عبر الأراضي المكسيكية بشكل آمن، بالإضافة إلى كونها وسيلة اقتصادية، وسريعة للوصول إلى الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة. وهكذا، ورغم تشكيل هذه القافلة بوصفها استراتيجية تنقل وعبور الأراضي المكسيكية فإنها ليست ظاهرة جديدة. إلا أن تضافر مجموعة من العوامل جعلها مختلفة هذه المرة. أولاً، العدد الهائل من الأفراد غير المتجانسين الذي انضموا بسرعة إلى القافلة: أسر شابة، وأمهات عازبات بصحبة أطفالهن، شبان غير متزوجين، قاصرون غير مصحوبين بأولياء، مثليون وسحاقيات ومتحولون جنسياً ومزدوجو الميول الجنسية وكوير (LGTBQ)، وعدد كبير من كبار السن والمعاقين، وثانياً، سرعة تنظيمهم، وثالثا، تصميم آلاف المهاجرين على السفر عبر الطرق الرئيسية، مطالبين بحقهم في المرور بحرية وأمان عبر هذه الأراضي.

محاولة إبقاء المهاجرين على علم بحقوقهم وبدائلهم. الصورة ل: فيرونيكا مونتيس

لماذا كان هؤلاء الناس يغادرون منازلهم، يخاطرون بحياة أسرهم، منطلقين إلى الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك؟

الجواب مركب فلكل بلد في منطقة أمريكا الوسطى قصته التاريخية الخاصة التي يرويها. ويلقي تقرير نشرته لجنة الإنقاذ الدولية مؤخرا بعنوان ‹الفوضى حسب التصميم: حالة طوارئ أميركية مصطنعة وأزمة حقيقية في أمريكا الوسطى»، الضوء على الخلفيات التي أدت بهم إلى الهجرة. يذكر التقرير أن طالبي اللجوء السلفادوريين الذين بلغوا الولايات المتحدة، وصلوها بمستويات حادة من الضغوط النفسية والاجتماعية التي تفاقمت عبر الأجيال، حيث عانت الأسر خلال عقود من الحرب الأهلية، وعنف الدولة، والفقر، والكوارث الطبيعية، وفي الآونة الأخيرة، من عنف العصابات المتفشي والعشوائي. هناك تاريخ مماثل تتقاسمه «غواتيمالا مع تاريخ من الحرب الأهلية التي استمرت ٣٦ عاماً من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٦، حيث بلغ عدد القتلى نحو ٢٠٠,٠٠٠ شخصا، معظمهم من السكان الأصليين. أما بالنسبة لهندوراس فقد كانت نقاط التحول ارتفاع مستوى الفساد، وانقلاب ٢٠٠٩، والفقر، وعنف العصابات الشديد الذي دفع الآلاف من الهندوراسيين إلى الفرار من بلادهم. وفي ظل هذه الظروف، أصبحت الحياة خطيرة بشكل لا يطاق وفقيرة بالنسبة للملايين من سكان أمريكا الوسطى.

في ١١ تشرين الثاني-نوفمبر، بدأت المجموعة الأولى من القافلة التي تضم نحو ٣٠٠ شخصا بالوصول إلى تيخوانا. ووفقا لتقرير صادر عن معهد الحد الشمالي (COLEF)، معهد البحوث الواقع في تيخوانا، تشير التقديرات إلى أن حوالي ٠٠٠ ٦ شخص يقيمون في مرافق المركب الرياضي الذي خولت الحكومة للبلدية استغلاله.

وفي تقرير أخر صدر في ١٣ كانون الأول-ديسمبر، ناقش المعهد خمس سيناريوهات محتملة لمهاجري أمريكا الوسطى الموجودين في تيخوانا: (١) طلب اللجوء إلى الولايات المتحدة؛ (٢) التقدم بطلب للحصول على صفة لاجئ في المكسيك؛ (٣) البقاء في تيخوانا والعثور على وظيفة؛ (٤) تجربة العودة الطوعية أو القسرية إلى بلدانهم الأصلية؛ و (٥) عبور الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك خلسة، وأضيف إلى هذه القائمة سيناريو سادسا: الانتقال إلى بلدة حدودية أخرى بين الولايات المتحدة والمكسيك.

يمكن استخلاص العديد من الدروس من قافلة ٢٠١٨. أولاً، باعتبارها إستراتيجية تنقل، عدا كون القافلة مثلت ازدواجية بين المنظورية التي أعطتها للآلاف من الأميركيين الوسيطين الذين عبروا الأراضي المكسيكية وإخفائهم بمجرد أن تقطعت بهم السبل على الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك. ثانياً، وفي حين كانت التعبئة الجماعية للأشخاص الذين انضموا إلى القافلة أحد العوامل الحاسمة التي ساعدتهم على الوصول إلى الحدود، تناقصت اليوم وضعفت مع سفر المهاجرين إلى تيخوانا وغيرها من المدن الحدودية في المكسيك بحثاً عن البقاء على قيد الحياة، الأمر الذي يضع أعضاء القافلة في موقف ضعيف للغاية. ثالثا، كشفت هذه القافلة للعالم عن أزمة الهجرة القائمة في منطقة أمريكا الوسطى. وتشير التقديرات إلى أن عدد المهاجرين من أمريكا الوسطى الذين يصلون إلى الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك قد يبلغ إلى مليون بحلول نهاية عام ٢٠١٩. رابعا، تواجه الحكومة المكسيكية محنة معقدة نتيجة أزمة الهجرة هذه في أمريكا الوسطى، تنضاف إلى عدم توفر الحدود الجنوبية للمكسيك على البنية التحتية القادرة على رعاية آلاف المهاجرين من أمريكا الوسطى، والأفريقيين، والكوبيين، والهايتيين، وغيرهم من المهاجرين العابرين للقارات، الذين تقطعت بهم السبل هناك في انتظار مواصلة طريقهم إلى الحدود الشمالية. وفي الوقت نفسه، عند الحدود الشمالية للمكسيك، تزدحم ملاجئ المهاجرين بالآلاف منهم ممن تمكنوا من الوصول إلى هناك في انتظار العبور إلى الولايات المتحدة إما لطلب اللجوء أو، في أسوأ الحالات، للعبور سراً إلى الولايات المتحدة .

وأخيراً، يواجه اليوم الآلاف من المهاجرين من أميركا الوسطى حالة من عدم اليقين والضعف في المكسيك والولايات المتحدة على حدٍّ سواء. وفي الكثير من الحالات، هم يبقون على قيد الحياة بفضل تعاطف وتضامن وتعاطف الأفراد ومنظمات المجتمع المدني التي تدعم وتساعد أشخاصاً مثل لوسيا وهيكتور في سعيهم إلى حياة أفضل.

توجه كل المراسلات إلى فيرونيكا مونتس على لاعناون <vmontes@brynmawr.edu>

> مدينة بافالو، نيويورك

أنموذج يحتذى في الممارسات الحميدة لإعادة توطين اللاجئين

بقلم: أيشيغول بالتا أوزجين (Aysegül Balta Özgen)، مركز دراسة الإثنية والعرق والهجرة، جامعة بنسلفانيا، الو. الم. الأمريكية، وعضو لجنة البحث في علم الاجتماع الهجرة (ل ب ٣١).

مقاطعة إيري: أفضل 14 دولة منشأ للمهاجرين واللاجئين من 2008 إلى 2016

بلد المنشأ	الرقم الإجمالي (٢٠٠٨-٢٠١٦)
أفغانستان	١٤٠
بورما	٤،٠٥٧
بوتان	١،٨٨٨
بوروندي	٧٩
الكونغو	٥٦
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٩٥٨
كوبا	٩٦
أثيوبيا	٧٧
إريتريا	٣٢١
العراق	١،٣٢٢
إيران	٥٤
الصومال	١،٨٥١
السودان	١٧٦
سوريا	٢٨٠

موجز بافالو، فبراير/ شباط ٢٠١٨، شراكة للصالح العام.

تميزت الولايات المتحدة بنظام راسخ لإعادة توطين اللاجئين منذ إصدارها قانون اللاجئين سنة ١٩٨٠، حيث تقوم وزارة الأمن الداخلي بتنسيق مع وزارة الخارجية بدراسة طلبات قبول اللاجئين داخل البلاد، في حين يسهر مكتب إعادة توطين اللاجئين في وزارة الصحة والخدمات الإنسانية بتنسيق توفير الخدمات لهم بعد وصولهم، رفقة تسع وكالات تطوعية. كان ذلك واقع الحال إلى أن خفض الرئيس «ترامب» أعداد اللاجئين المقبولين في العامين الماضيين. كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر دولة تشهد إعادة توطين في العالم بشكل ثابت، حيث يُعترف بنحو ٩٠ ألف لاجئ كل عام. ويتم قبول اللاجئين بصفة دائمة مع تسريع مسار الحصول على الجنسية. وعلى النقيض من الفئات الأخرى من المهاجرين، يكون اللاجؤون إلى الولايات المتحدة مؤهلين على الفور للحصول على مساعدات نقدية وطبية، من ضمن امتيازات عامة أخرى.

> لماذا التركيز على المدن المتوسطة والصغيرة؟

تعمل الوكالات التطوعية التسع المذكورة أعلاه في اتفاق تعاوني مع وزارة الخارجية، وكثيرا ما يجتمع ممثلوها لاستعراض كل حالة من حالات اللاجئين الوافدين، من أجل النظر في عوامل عديدة لها أن تحدد أماكن التوطين حسب حالة كل لاجئ،منها وجود العائلة بالفعل في الولايات المتحدة (أقرباء)، توفر المترجمين الفوريين، الإسكان، توفر فصول تدريس اللغة الإنجليزية، وخدمات التوظيف. تشكل المدن الكبرى مثل نيويورك ولوس أنجلوس وجهات أنموذجية للمهاجرين في الماضي، لكن المدن المتوسطة والأصغر حجماً أصبحت هي الأخرى مفضّلة لإعادة توطين اللاجئين في الآونة الأخيرة. فالمدن الصغيرة أكثر يسرا، تتوفر على مساكن أكثر، وكثير منها في حاجة إلى زيادة عدد السكان لأغراض اقتصادية.

بافالو مدينة أنموذجية من حزام الصدأ- الكائن في الغرب الأوسط من شمال شرق الولايات المتحدة المعروف بالصناعات الثقيلة، وخاصة مصانع الصلب والحديد، منذ القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. عرفت المنطقة تراجع التصنيع، والعولمة الاقتصادية، والمكننة، ففقدت بافالو شأنها شأن مدن أخرى مثل سينسيناتي، وكليفلاند، ودايتون، وديترويت، وبيتسبرغ وسانت لويس، انخفاضا حادا في عدد سكانها بعد خسارتها لنصفهم منذ خمسينيات القرن العشرين. وقد قدر عدد سكانها بـ ٢٥٦,٠٠٠ نسمة بمعدل فقر مرتفع وصل٣٠,٩ في تموز-يوليو ٢٠١٨. وتعتبر منطقة شلالات بافالو- نياغارا ثامن أكبر منطقة معزولة عنصريا في البلاد، متسمة بتفاوتات اقتصادية هائلة بين المدينة والضواحي. وعلى غرار العديد من مدن أحزمة الصدأ الأخرى، تعيش بافالو الآن إعادة ارتفاع كبيرا في تعداد ساكنتها بفضل المهاجرين واللاجئين. ولولا النمو في عدد السكان المولودين خارج البلاد، لكان معدل انخفاض إجمالي سكان بافالو بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٤ بدلاً من المعدل المسجل ٣,٣.

منذ سنة ٢٠٠٠، أعيد توطين أكثر من ١٥ ٠٠٠ لاجئ في بافالو. ومع ذلك، فإن العدد الفعلي للاجئين أعلى بسبب الهجرة الثانوية: ويمكن تفسير ذلك بانتقال اللاجئين المعاد توطينهم في البداية في مدن أخرى إلى بافالو بسبب السكن منخفض التكلفة وشبكات الدعم الاجتماعي التي تقوت في وقت لاحق. وتعتبر البلدان الخمسة الأولى من حيث منشأ الاجئين: بورما والصومال وبوتان والعراق وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعد وصولهم يتركز السكان المهاجرون واللاجئون في الجانب الغربي

من المدينة، حيث ارتفع معدل السكان المولودين في الخارج إلى ١٦٪ في عام ٢٠١٧.

> من هي الجهات الفاعلة؟

تتجسد الجهات الفاعلة بالاضافة إلى الدولة في أربع وكالات تطوعية : الجمعية الخيرية الكاثوليكية في بافالو (Buffalo Catholic Charities)، خدمات الأسرة اليهودية (Jewish Family Services) ، خدمات نهاية رحلة اللاجئين (Journey's End Refugee Services)، والمعهد بافالو الدولي (International Institute of Buffalo). هي المسؤولة عن استقبال وتوظيف اللاجئين في الأشهر الثلاثة الأولى من إقامتهم في الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى سهر الأخصائيين الاجتماعيين على توفير شقق سكنية قبل وصول اللاجئين، واستقبالهم في المطار، يتم البدء في تسجيل أسماء اللاجئين لمساعدتهم في الحصول على بطاقات المساعدة العامة والضمان الاجتماعي، وتسجيل الأطفال اللاجئين في المدارس، وفتح حسابات مصرفية، وحجز مواعيد للرعاية الصحية، وتعليمهم كيفية استخدام وسائل النقل العام، وتقديم دروس في اللغة الإنجليزية، وتقديم خدمات التوظيف، والترجمة الشفوية، والاستشارات القانونية. غير أن وكالات إعادة التوطين هذه لا تتلقى تمويلا كبيرا من الحكومة للخدمات بعد ٩٠ يوما، لتوقعها تمكن اللاجئين من تحقيق الاكتفاء الذاتي عند نهاية هذه الفترة.

ليست وكالات إعادة التوطين الأربع هذه الجهات الفاعلة الوحيدة التي تعمل مع اللاجئين في بافالو، فهناك العديد من المنظمات الأخرى غير الربحية، بما في ذلك منظمات اللاجئين المجتمعية الإثنية/الدينية، ومكتب العمدة، والمدارس والجامعات، ووسائط الإعلام المحلية التي تهيئ بيئة ترحيبية باللاجئين في بافالو، وفق مجالات الاختصاص، وفي عمل تعاوني مشترك يهدف إلى تقديم خدمات أفضل. هذا التعاون الفعال بين جميع أصحاب المصلحة هو الذي يساعد على جعل بافالو اختيارا جيدا لإعادة التوطين.

إن وجود اللاجئين ليس دائما وجودا سلبيا لأشخاص يحتاجون إلى تلبية احتياجاتهم فحسب؛ بل هم فاعلون إيجابيون مساهمون بشكل كبير في مجتمعاتهم الحالية فور تأقلمهم وإياها. فهم يعيدون ملء الأحياء والمدارس الخالية، ويشترون المساكن ويصلحونها، وينشؤون شركات جديدة، ويحافظون على قوة عمل قادرة على البقاء، ويدفعون الضرائب. وعلى نحو مماثل للعديد من المدن الأخرى التي تعيد تنشيط مدن حزام الصدأ، تشهد بافالو انتشارا واسع النطاق لانطباعٍ بين قادتها ووسائل الإعلام مفاده أن وجود اللاجئين عامل إيجابي لانبعاث هذه المدينة من جديد.

بطبيعة الحال، لن يستطيع إنقاذ المدينة إلا اللاجئون أنفسهم، عبر الزيادة في مشاريع التنمية مثل مشروع تنمية الواجهة البحرية، واتحاد الجامعات والمستشفيات، وغير ذلك من مشاريع إعادة التنمية الحضرية والإسكان. لذلك يُحتفى باللاجئين لدورهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإعادة تنمية الجانب الغربي من بافالو، مما يزيد من الشعور بالتنوع والتعددية الثقافية في المجتمع، ويسهم في الانتعاش الاقتصادي بفضل مشاريعهم التجارية الصغيرة المحلية ومشاريع ريادة الأعمال. وبالتالي فإن مدن حزام الصدأ تتنافس مع كل المدن الأخرى لاجتذاب المزيد من اللاجئين.

> ما هي التحديات؟

وعلى الرغم من التعاون لتلبية احتياجات اللاجئين وإنعاش المناطق الحضرية، الذي يسمى أيضاً «نهضة اللاجئين» في بافالو، هناك تحديات في عملية الاندماج. وهذه مشاكل بنيوية ذات أثر على الصعيدين الوطني والمحلي على السواء.

أولاً، يقتصر تمويل وكالات إعادة التوطين على الـ ٩٠ يوماً الأولى لكل حالة، كما أن توقع الاكتفاء الذاتي للاجئين في نهاية هذه الفترة هو توقع غير واقعي. وينضاف إلى ذلك تخفيض الحد الأقصى لعدد اللاجئين المسموح لهم بدخول الولايات المتحدة من ٣٠ ألف في السنة الماضية إلى ١٨ ألف هذه السنة، مما سيؤدي لا محالة إلى مزيد من التخفيضات في الميزانية. عرفت السنة الماضية، قيام وكالات إعادة التوطين بحملات ضخمة لجمع التمويلات لفائدة اللاجئين، كما وهبت ولاية نيويورك مبلغ مليوني دولار لوكالات إعادة التوطين في جميع أنحاء نيويورك. ولكن، وبالرغم من كل هذه الجهود يبقى مستقبل هذه البرامج غير معروف، ففي الأفق يلوح تضاؤل لأعداد اللاجئين وخفض للتمويل الفيدرالي الموجه لهم ، الأمر الذي يحذر منه قادة مدينة بافلو لتهديده نموها الاقتصادي.

ثانيا، أعرب العديد من اللاجئين السوريين الذين قابلتهم في بافالو عن بعض التخوف والقلق من الترحيل بعد أن حظر الرئيس» ترامب» عليهم السفر. وقد أفادوا بأنهم لا يلحظون أي سلوك سلبي اتجاههم من السكان المحليين لمدينة بافالو، ولكن رهاب الإسلام والخطاب المناهض للاجئين في الأخبار الوطنية يؤديان إلى شعور بعدم الانتماء. وعندما لا يشعر اللاجؤون بالترحاب، فإن احتمالات اندماجهم تصبح أقل ترجيحا.

وعلى الصعيد المحلي، هنالك تحديات متنوعة تواجه عملية الاندماج؛ فبفالو مدينة شديدة الميز العنصري، إذ عادة ما يتم توطين اللاجئين في الجانب الغربي للمدينة من طرف وكالات إعادة التوطين. في حين تتحدد وظائفهم (غسل الصحون، حارسة الدور السكنية ،الطهي، التعليب، التجميع، والتوصيل) خارج جهة الغربية وهم يستعملون في تنقلهم إليها وسائل النقل العمومي إلى حين تمكنهم من اقتناء سيارات، ويظل وجود هذه الوسائل غير كاف بل نادرا. قد يعمل هؤلاء اللاجئون في وظائف متعددة بدوام جزئي في ساعات غير منتظمة، مما يمنعهم من الذهاب إلى فصول اللغة الإنجليزية خلال الساعات العادية مسبقة المبرمجة، وينضاف لكل ذلك عجزهم عن رعاية أطفالهم، ما لم يتم الاعتماد على أحد أفراد الأسرة الآخرين للقيام بذلك، ومن جهة أخرى لا يمكن للنساء اللاتي لديهن أطفال صغار الذهاب إلى دروس اللغة الإنجليزية أو العمل، الأمر الذي يؤدي إلى عزل النساء داخل منازلهن ويحول دون اندماجهن الاجتماعي والاقتصادي. وأخيراً، لاحظ العديد من قادة المجتمع المحلي أن مجتمع بافالو من المولودين في الولايات المتحدة «المحلي» لا يعرف الكثير عن اللاجئين. وبما أن الاندماج هو طريق في اتجاهين، فلا يكفي أن يتعلم اللاجؤون أسلوب الحياة الأميركية وأن يحاولوا التكيف معها.

إن إعادة التوطين لا توفر حلاً دائماً لأقلية ضئيلة من اللاجئين المستضعفين في مختلف أنحاء العالم فحسب، بل إنها تثري وتساعد المدن المضيفة أيضاً. فولاية نيويورك تؤوي ثالث أكبر عدد من اللاجئين في البلاد، كما أن بافالو تؤوي هي الأخرى أكبر عدد من اللاجئين في الولاية. إن التجربة التي تراكمت في السنوات العشر الخمس عشرة الأخيرة تجعل منها مثالاً على الممارسات الحميدة جيدة للمدن الأخرى. ■

توجه كل المراسلات إلى آيشغول بالتا أوزغن على العنوان <aysegulb@sas.upenn.edu>